

الأمة

الحكم الذاتي

والأراضي الفلسطينية المحتلة

عبدالعليم محمد

مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية

٤٦

9
2
Bibliotheca Alexandrina
مكتبة الإسكندرية
0173503

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام

● مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية مركز علمي مستقل يعمل في إطار مؤسسة الأهرام ومن أهدافه دراسة العلاقات الدولية بهدف تقديم بحوث علمية للمنظورات وللصراعات ذات التأثير على الشرق الأوسط عامة وعلى الصراع العربي والإسرائيلي بصفة خاصة . ويدخل في هذا الإطار :

- التغييرات الرئيسية التي يمر بها النظام الدولي .
- المنازعات الدولية المعاصرة وطرق تسويتها .
- المنظمات الدولية والتكتلات والتحالفات السياسية والاقتصادية والعسكرية .
- الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمجتمع العربي عامة والمجتمع المصري بوجه خاص .

● يتكون البناء التنظيمي للمركز من مجلس المستشارين ، مجلس الخبراء ، رئيس المركز ، مدير المركز .

● يتناول جهاز البحوث بالمركز بالبحث والدراسة الاهتمامات الرئيسية للمركز وهي : (أ) الدراسات السياسية والاستراتيجية (ب) الدراسات العربية والفلسطينية والإسرائيلية . (ج) الدراسات التاريخية المعاصرة .

● تضم مكتبة المركز الكتب والدوريات والنشرات والاحصاءات والاطالس المتخصصة التي تخدم موضوعات البحث والدراسة بالمركز ، فضلا عن قسم خاص بالرسائل الجامعية وارشيف للمعلومات .

ادارة المركز : مبنى جريدة الأهرام — شارع الجلاء — القاهرة —
ت : ٧٥٥٥٠٠ ، ٧٤٥٦٦٦ ، ٧٥٨٣٣٣

رئيس المركز : دكتور بطرس بطرس غالى

مدير المركز : السيد يسين

الحكم الذاتي

والأراضي الفلسطينية المحتلة

عبدالعليم محمد عبدالعليم

المحتويات

٤ تقديم
٧ مقدمة
٩ الفصل الاول : الحكم الذاتى ، محاولة لتحديد المفهوم
٣٧ الفصل الثانى : تطور الحكم الذاتى فى الفكر الاسرائيلى
٦٥ الفصل الثالث : الحكم الذاتى فى « كامب دافيد » وأبعاد المفهوم الاسرائيلى
٩٧ الفصل الرابع : الحكم الذاتى ، فى المفاوضات المصرية الاسرائيلية الامريكية واتجاه المفهوم الاسرائيلى
١١٨ خاتمة
١٢٠ ملحق وثائقى

تقديم

تمثل مشكلة الحكم الذاتى محور الخلاف بين اسرائيل ومصر فى المرحلة الراهنة . ذلك أن الحكم الذاتى يرتبط بحل المشكلة الفلسطينية التى هناك اجماع على أنها تمثل لب الصراع العربى الاسرائيلى وجوهره . وبالتالى فإن أى تسوية سلمية للصراع تتجاهل حقوق الشعب الفلسطينى المشروعة التى يجمع عليها العالم اليوم فى الشرق والغرب ، لن يتاح لها النجاح .

والحكم الذاتى كمفهوم يثير خلافات بالغة الحدة من الناحية الاكاديمية ومن الناحية السياسية على السواء . فهو يفتقر - من الناحية الاكاديمية - الى التحديد الدقيق ، وهو من الناحية السياسية يثير خلافات واسعة المدى بين وجهة النظر الاسرائيلية ووجهة النظر المصرية . فالاسرائيليون يتبنون مفهوما للحكم الذاتى استقوه من مشاريع صهيونية سابقة يؤصل البحث الذى نقدم له جذورها التاريخية وابعادها الاجتماعية والاقتصادية .

والحقيقة أن الاسرائيليين بصياغة مفهوم الحكم الذاتى على أساس الفصل بين السكان والارض إنما يفرغون هذا المفهوم من أى مضمون حقيقى . وهو يدل على أن اسرائيل مازالت متشبثة بدعاويها عن ضرورات الأمن الاسرائيلى والسيطرة على اراضى الضفة الغربية فى ظل حكم ذاتى هزيل لا يخرج عن اعطاء عدد من الاختصاصات البلدية المحدودة المدى للفلسطينيين .

فى حين أن المفهوم المصرى للحكم الذاتى يرفض أولا هذا الفصل بين السكان والارض . وهو ثانياً ينظر للحكم الذاتى باعتباره مرحلة سابقة وضرورية لممارسة الفلسطينيين حقهم فى تقرير مصيرهم . وهو مما يمكن أن يؤدى - فى الافق المنظور - الى إقامة دولة فلسطينية مستقلة فى الضفة الغربية وقطاع غزة .

والبحث الذى نقدم له اليوم والذى اعدّه عبد العليم محمد عبد العليم الباحث بالمركز يحاول الدراسة الشاملة لمشكلة الحكم الذاتى فى اربع فصول متكاملة . فهو فى الفصل الاول يؤصل مفهوم الحكم الذاتى ، وهو فى الفصل الثانى يتحدث عن تطور الحكم الذاتى فى الفكر الاسرائيلى . ويتناول الفصل الثالث الحكم الذاتى فى كامب دافيد وابعاد المفهوم الاسرائيلى ، وفى الفصل الرابع والاخير يحلل الحكم الذاتى فى المفاوضات المصرية الاسرائيلية الامريكية .

والكتاب يتضمن دراسة نقدية متعمقة للمفهوم الاسرائيلى للحكم الذاتى بالاضافة الى تحليل المفاوضات التى كشفت عن بعد الشقة بين المفهوم الاسرائيلى للحكم الذاتى والمفهوم المصرى . وقد اشرف على اعداد البحث الدكتور على الدين هلال رئيس وحدة النظم السياسية بالمركز .

ونرجو ان يكون هذا الكتاب اسهاما من المركز فى توضيح مشكلة الحكم الذاتى بكل ابعادها السياسية والاجتماعية والاقتصادية . وهو ككل دراسات وابحاث المركز عن المشكلة الفلسطينية يلتزم بقواعد المنهج العلمى وبالالتزام القومى العربى فى نفس الوقت .

السيد يسين

مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية

مقدمة

طرحت صيغة الحكم الذاتى للضفة الغربية وقطاع غزة ، فى سياق عملية التسوية السياسية للصراع الاسرائيلى ، هذه التسوية التى بدأت خطواتها الاولى فى المنطقة منذ ثلاثة عشر عاما مضت ، بمختلف أبعادها المتداخلة والمتكاملة فى وقت معا ، الاقتصادية منها والسياسية والاجتماعية ، والتى تتفاعل فى اتجاه اعادة ترتيب الاوضاع الاجتماعية والسياسية فى المنطقة العربية بشكل عام ومصر بشكل خاص نحو نموذج جديد من السياسات والتوجهات على الصعيدين الاقليمى والدولى .

وقد طرحت فكرة الحكم الذاتى نفسها على العقل الصهيونى منذ عدوان اسرائيل فى ٥ يونيو ١٩٦٧ واحتلالها للأراضى المصرية والسورية وبقية الأراضى الفلسطينية ، غير أن الحكم الذاتى كسياسة اسرائيلية فى المناطق الفلسطينية المحتلة ظل طوال هذه الفترة الممتدة من عام ١٩٦٧ ، يظهر حيناً ويختفى حيناً آخر ، وذلك رغم استمرارية وثبات الأهداف التى ترمى اليها اسرائيل ، والتى تتمثل فى صياغة علاقتها بالضفة والقطاع بشكل محدد ونهائى ، يربطهما بالكيان الاسرائيلى ويمهد لاصاقهما نهائياً فى ظل السيادة الاسرائيلية ، وكذلك ومع تنامى الشرعية العربية والعالمية لتمثيل منظمة التحرير الفلسطينية للشعب الفلسطينى داخل وخارج الأراضى المحتلة - هدفت السياسة الاسرائيلية من وراء الحكم الذاتى الى خلق قيادة محلية بديلة تتعاون مع سلطات الاحتلال وترتبط به مصالحها الاقتصادية وتطلعاتها السياسية ، فى مواجهة شرعية تمثيل المنظمة للشعب الفلسطينى .

ومن ثم نجد أن فكرة الحكم الذاتى تلح على العقل الصهيونى فى أعقاب نجاحات المنظمة كما حدث بعد معركة الكرامة فى مارس ١٩٦٨ ، أو أثناء الأزمات التى تشتعل فى وجهه الوجود الفلسطينى فى الدول العربية وذلك ماحدث أثناء الحرب الأهلية اللبنانية ١٩٧٥ - ١٩٧٦ حيث توقعت اسرائيل تصفية الوجود الفلسطينى ومنظمة التحرير ، ومن ثم طرحت فكرة الحكم

الذاتى لتصفية شرعية تمثيلها سياسيا لحقوق الشعب الفلسطينى فى تقرير
المصير على أرضه .

ومن هنا ينبغى التفرقة بين الحكم الذاتى كما تتصوره الدوائر
الاسرائيلية ، والحكم الذاتى باعتباره خطوة نحو حق تقرير المصير للشعب
الفلسطينى وإنشاء دولة فلسطينية .

وسنعرض خلال هذه الدراسة ، للحكم الذاتى تاريخيا فى إطار تطبيقاته
الكولونىالية « الاستعمارية » والظروف والمتغيرات التى تسهم فى خروجه
على المضمون الاستعمارى الذى استهدفه ، فى اتجاه الاستقلال ، وأيضا
الحكم الذاتى فى إطار معالجة مشكلات الأقليات القومية والاثنولوجية
وطبيعة الظروف التى تهيء لمثل هذه الأقليات حصولها على حكمها الذاتى ،
إلا أنه يحذر أن ننبه القارئ الى أن تناولنا للحكم الذاتى كمعالجة لمشكلات
الأقليات القومية ، لا يعنى مطلقا لا من قريب أو بعيد ، أننا نسلم بالمنطلق
الصهيونى للحكم الذاتى للشعب الفلسطينى فى الضفة الغربية وقطاع غزة
حول اعتبار الفلسطينيين فى هذه الأقاليم « أقلية قومية » أو « عرب أرض
اسرائيل » ولكننا تناولنا من هذا المنطلق فقط عملا بالتقاليد البحثية فى تناول
الظواهر موضع البحث من حيث جذورها التاريخية وتطبيقاتها الفعلية ،
بهدف استكشاف طبيعة المنحنى الذى يتجه اليه هذا المفهوم فى التطبيق فى
إطار شروط مختلفة وسياسات مغايرة .

ومن خلال الدراسة لتطور الحكم الذاتى فى الفكر الاسرائيلى والأهداف
التي تعلقها عليه السياسة الاسرائيلية ، حاولنا تحديد الإطار الفكرى العام
الذى يصدر عنه مشروع الحكم الذاتى وأصوله التاريخية واتجاه أبعاد
التصور الاسرائيلى فى المستقبل ، وذلك كما يتضح من المفاوضات المصرية
الاسرائيلية الأمريكية بصدد هذا الموضوع .

ولا ينبغى إنهاء هذه المقدمة بون تقديم الشكر للدكتور على الدين هلال
رئيس وحدة النظم السياسية بالمركز الذى أشرف على إجراء البحث كما
أعبر أيضا عن امتنانى العميق للزملاء الأعزاء الذين كانت لمناقشاتهم حول
الموضوع وجوانبه أهمية فائقة فى انجاز هذا البحث ، كما كان لهيئة المكتبة
والزميلة مارسيل حنا دور هام فى تزويدى بالمصادر المطلوبة للبحث ، لهم
جميعا منى خالص الشكر .

المؤلف

الفصل الأول

الحكم الذاتى .. محاولة لتحديد المفهوم

يبرز مفهوم الحكم الذاتي ، كأحد أهم المفاهيم التي ظهرت في غمار تسوية الصراع العربي الاسرائيلي ، وأكثرها تعقيدا . وتعقد المفهوم يعود الى غموضه وعدم تحديده في فقه القانون الدولي وتختلف تطبيقاته عن طريق الأمم المتحدة في « اريتريا » ، ١٩٥٠ على سبيل المثال ، هذا في الوقت الذي اكتسب فيه مفهوم حق تقرير المصير ، سوقا متزايدة ، وإجماعا يكاد يكون تاما حول محتواه التطبيقي على الاقل ان لم يكن حول مضمونه الفقهي والنظري ، وذلك من خلال التطور على صعيد الممارسة الفعلية لهذا الحق لعديد من الشعوب وحركات التحرير الوطني التي تمسكت به كهدف لنضالها او على صعيد التطور الذي لحق بالفقه الدولي فيما يتعلق بمضمون هذا الحق .

وفي الفصل الأول من هذه الدراسة سنحاول تتبع مفهوم الحكم الذاتي مقرونا بشروط ظهوره السياسية والتاريخية ، حيث تتباين هذه الظروف من زوايا شتى ، وتتبع تطبيقاته في الاتجاهات التي طبق من خلالها ، ونخلص من ذلك الى تحديد بعض المعايير والشروط التي توطر المفهوم وتحديد مضمونه وأبعاده وصلاحياته .

ويوحى عنوان هذا الفصل بقدر ما من الحذر ، وهو قدر له ما يبرره ونحن بصدد تناول مفهوم الحكم الذاتي ، فبدأية يظهر هذا المفهوم كأحد مكونات عملية تاريخية شاملة سياسية واقتصادية واجتماعية ، بدأت منذ اثني عشر عاما ، وقطعت شوطا طويلا في مضمار التشكل والتحديد ، هذه العملية التاريخية الشاملة هي القانون الاساسي الذي يحكم مختلف الظواهر التي تبرز بين الحين والآخر ، ولا يمكن تفسير أي منها خارج اطار هذا الاتجاه بأبعاده وخطوطه ، ولسنا هنا معنيين بدراسة مختلف جوانب هذه العملية التاريخية ، وإنما اردنا ان نؤكد ان استلهاهم وتمثل مختلف جوانب عملية التسوية الدائرة الآن هو مفتاح فهم كثير من الظواهر ، وكذلك مفتاح تحديد عديد من المفاهيم التي تبدو غامضة^(١) . ويبدو ذلك هاما في فهم ابعاد ومدلول الحكم الذاتي ، خاصة اذا اجتمعنا الى القانون . فالمفهوم في القانون الدولي يحيط به غموض يحول دون الجزم بمضمونه ناهيك عن ان هذا الجزم سوف يكون نظريا ان وجد - فثمة اشارات متناثرة في عديد من مراجع القانون الدولي نجدها تحت عنوان « أنواع الدول » حول الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي وتحديد مسئوليات الدول التي تدير هذه الاقاليم ، ومسئولية الأمم المتحدة في تلقي التقارير السنوية عن احوال هذه الاقاليم ومدى تقدمها نحو الحكم الذاتي^(٢) .

كللك تضمن الفصل الحادى عشر من ميثاق الأمم المتحدة ، التزام الدول أعضاء الأمم المتحدة الذين يضطلعون بإدارة أقاليم لم تقل شعوبها قسما من الحكم الذاتى الكامل ، بمراعاة العمل على تنمية ورفاهية أهل هذه الأقاليم وقد تضمن هذا الالتزام جانبين رئيسيين :

أولا : كفالة تقدم هذه الشعوب .

ثانيا : انماء الحكم الذاتى .

وكان بعض ممثلى الدول قد اعترضوا على عبارة « الحكم الذاتى » حيث كانوا يرون أنها تريعة لتهرب الدول الاستعمارية من منح البلاد المستعمرة استقلالها السياسى الكامل وراوا ضرورة النص على الاستقلال السياسى كهدف للدول التى لا تتمتع بالاستقلال ، ورغم تلك المناقشات التى دارت حول هذه القضية فقد ظلت عبارة « الحكم الذاتى » قائمة .

وقد تمسكت الدول الاستعمارية بهذه الصيغة سواء فى مؤتمر سان فرانسيسكو أو فى لجان الأمم المتحدة أثناء المناقشات التى دارت حول تطبيق الفصل الحادى عشر حيث أصررت على أن الحكم الذاتى هو الهدف الذى يمكن أن تصل إليه الشعوب التابعة وليس الاستقلال (٣) .

يستخلص من ذلك أن « الحكم الذاتى » هو مفهوم غامض لا يودى بالضرورة إلى الاستقلال السياسى الكامل وتمكنت الدول الاستعمارية من فرض هذه العبارة بمدلولها الغامض رغم اعتراض عديد من الدول على عدم تحديدها .

من هنا ، فالاعتماد فى تناول هذا المفهوم على القاتون الدولى قد يكون غير ذات فائدة نتيجة للمفوض الذى يحيط به .

غير أنه حتى غموض المفهوم ليس كفيلا بإخراجه من دائرة المبادئ القانونية الدولية ، حيث هناك العديد من المبادئ التى جرى العمل بها فى العلاقات الدولية فى فترات سابقة ، يحيطها أيضا قدر كبير من الغموض والخلاف والجلل بين فقهاء الشرق والغرب ولكن هذا الغموض والخلاف حول تفسيرها لا يلغى طبيعتها القانونية ولا ينفى وجودها كأحد مبادئ القانون الدولى . وعلى سبيل المثال الخلاف بشأن مضمون حق تقرير المصير وما إذا كان يعتبر مبدأ من مبادئ القانون الدولى أم مبدأ سياسيا ايديولوجيا (٤) .

من ثم فإن محاولتنا للاقتراب الحذر من المفهوم تفترض بداية ، أنه يكتسب مضمونه الفعلى من خلال الشروط الموضوعية السياسية والتاريخية والاجتماعية التى واكبت أو تواكب تطبيقه ، وتختلف هذه الظروف وتباين بواعثها بتباين علاقات القوى التى يطرح الحكم الذاتى كصياغة جديدة لهذه

العلاقات وذلك على ضوء الاتجاه الاساسى للعملية التاريخية التى يشكل هذا المفهوم احد مكوناتها بأبعاده التى سوف يتخذها فى التطبيق العملى . وقد ظهر الحكم الذاتى فى اتجاهين اساسيين ، يختلف فى كل منهما الظرف التاريخى والسياسى بجوانبه الاجتماعية والاقتصادية والدولية ، الاول الحكم الذاتى فى سياق تجديد السياسات الكولونىالية بين المستعمرات والامبراطوريات الاستعمارية ، والثانى الحكم الذاتى فى سياق معالجة قضايا التكامل الاجتماعى ومشكلات الاقليات القومية والاثنولوجية . وفى كل من هذين الاتجاهين يكتسب تطبيق الحكم الذاتى ملامح اساسية تستمد من السياق الذى يطبق فيه سواء كان ذلك على صعيد الصلاحيات الممنوحة له والاختصاصات المنوطة به او من حيث الفكرة العامة وراء طرحه او كذلك من حيث النتائج التى يفضى اليها تطبيقه من الناحية الفعلية . ولسنا هنا بصدد استخلاص نموذج للحكم الذاتى نظريا او تطبيقيا ، حيث ان الحكم الذاتى ليس صيغة واحدة لا فى الزمان ولا فى المكان^(٥) ، حيث تتحدد افتراضا صياغته على الشروط التاريخية والسياسية التى يطرح فيها ، ولكن نريد ان نستخلص الملامح العامة لتطبيقاته وسنكشف العوامل المؤثرة فى طرحه وصياغته وتحديد مجمل الشروط التى تحكم مضمونه التطبيقى .

اولا : الحكم الذاتى فى سياق السياسات الكولونىالية :

يقصد بالسياسات الكولونىالية تحديد طبيعة العلاقة بين الدول المستعمرة والدول المستعمرة ، وقد مرت هذه السياسات بمراحل مختلفة حسب طبيعة الظروف فى المستعمرات وتقدير المستعمر للصيغ والروابط التى يكيف بها شكل تعامله مع المستعمرات ، فقد كان الاخضاع اول مراحل هذه السياسات ويستند الى مركزية صارمة فى ادارة شئون المستعمرات وتتركز السلطة فى ايدى الموظفين الاداريين المعيّنين من قبل الدولة المستعمرة ، وكانت سياسة الانماج ثانى هذه المراحل وتعنى تطبيق كافة النظم القانونية والسياسية والثقافية المعمول بها فى الدول المستعمرة على هذه المستعمرات وقد استندت هذه السياسة الى فكرة استعمارية مؤداها ان الدول المستعمرة ما هى الا امتداد « للدولة الأم » واقليمها « فيما وراء البحار » ومن ثم واستنادا على هذه الفكرة فليس ثمة غضاضة فى تطبيق نفس النظم المطبقة فى « الدولة الأم » على المستعمرات التى هى جزء من اقليمها أو احدى مقاطعاتها من وجهة النظر الاستعمارية .

وتأتى سياسة الاستقلال الذاتى كثالث هذه المراحل وكان يعنى بها منح الدول المستعمرة حرية ادارة شئونها الذاتية وتحويل الرابطة الاستعمارية

الى علاقة اشتراك مع دولة الاصل ، أو استقلال سياسى محدود بنطاق الاختصاصات الداخلية .

وسياسة الاستقلال الذاتى نظرية انجليزية الاصل ، وحلت محل سياسة الاخضاع بعد استقلال الولايات المتحدة الأمريكية ، وقد كانت كندا أول حالات تطبيق هذه السياسة حيث قدم « اللورد درهام » الحاكم العام لكندا عام ١٨٣٩ تقريراً اقترح تطبيق سياسة الاستقلال الذاتى فى كندا فى الشئون الداخلية بصفة عامة على ان تحتفظ المملكة المتحدة بإدارة الشئون الخارجية .

وفى عام ١٩٦٧ صدر قانون من البرلمان البريطانى منحت كندا بمقتضاه دستوراً اتحادياً يجمع بين مقاطعاتها الأربعة فى « دومنيون فيدرالى » وقد تشكلت بموجب هذا القانون وزارة فيدرالية مسئولة أمام برلمان فيدرالى مكون من مجلسين وتضاعلت اختصاصات الحاكم العام واقتربت من اختصاصات الملك فى النظام السياسى الانجليزى^(٦) .

تطور هذا النظام فى كندا تدريجياً ، استناداً الى قاعدة العرف الدستورى وذلك قبل صدور قانون عام ١٩٦٧ ، ان أنه فى عام ١٨٤٩ طبقت قاعدة اختيار المجلس الخاص الذى يعاون الحاكم العام من بين نواب الأغلبية فى المجلس التشريعى الكندى وقبل ذلك فى عام ١٨٤٨ تأكدت هذه القاعدة بقبول الحاكم العام لورد « الجن » استقالة هذا المجلس لانتمائه للأقلية .

وقد انتقل هذا النظام الى استراليا بعد منتصف القرن التاسع عشر ، وحصلت عليه المستعمرات الاسترالية واحدة بعد الأخرى فى الفترة الواقعة بين ١٨٥٥ ، ١٨٩٠ وتآلف فى عام ١٩٠٠ اتحاد استرالى على نمط الاتحاد الكندى ، وحصلت عليه كذلك « زيلندا » الجديدة عام ١٩٠٧ ، واتحاد جنوب افريقيا عام ١٩١٠ ، والقاسم المشترك بين هذه المستعمرات هو حصولها على نظام الاستقلال الذاتى بموجب قوانين صادرة عن برلمان المملكة المتحدة وعرفت باسم الممتلكات الحرة أو « الدومنيون » .

وبتطور هذا النظام حصلت مجموعة هذه المستعمرات بالتدريج على اختصاصاتها الخارجية متجاوزة بذلك نطاق الاستقلال الذاتى ، فقد حصلت فى عام ١٨٨٤ على حق التفاوض وعقد الاتفاقيات التجارية الى جانب المفاوض البريطانى الذى احتفظ لنفسه فى بادئ الامر بسلطة التوقيع ، ثم حصلت بعد ذلك فى تطور لاحق على حق الاشتراك فى المؤتمرات المتعلقة بالمسائل الفنية والادارية ، واثناء اشتراك قواتها فى الحرب العالمية الأولى حصلت على حق عقد المعاهدات الدولية حيث وقع مندوبوها على معاهدات الصلح وفى عام ١٩١٩ دخلت عصبة الأمم باعتبارها اعضاء متميزة عن دولة الاصل ، وفى العام التالى ١٩٢٠ حصلت على حق التمثيل الدبلوماسى .

وقد احتفظت المملكة المتحدة بحق اختيار الحاكم العام للدومينيون .
ومارسست سلطاتها التشريعية على مستوى هذه المستعمرات . حيث كان
البرلمان البريطاني يعتبر برلمانا امبراطوريا يملك سلطة التشريع على
مستوى « الدومينيون » وذلك بموجب قانون صحة تشريع المستعمرات
الصادر عام ١٨٦٥ والذي حظر على المشرعين المحليين تجاهل القوانين
الصادرة عن برلمان المملكة المتحدة . غير انه في عام ١٩٢٦ - ١٩٣٠ ،
حصلت الحكومات المحلية لمجموعة هذه المستعمرات على حق اختيار الحاكم
العام والذي اصبحت اختصاصاته تقابل اختصاصات نائب الملك .

وقد وضع قانون « وستمنستر » في ١١ ديسمبر ١٩٣٠ نهاية لتطبيق
التشريعات البريطانية في مجموعة « الدومينيون » . الا اذا قبلت ذلك بمحض
اختيارها ، وقد حدد هذا القانون الاساسى مجموعة الدومينيون بأنها كندا ،
استراليا ، ونيوزلندا واتحاد جنوب افريقيا ونيوزيلندا ودولة ايرلندا الحرة
واصبح لكل منها مندوب سام في لندن وهو نظام قريب الشبه من نظام
التمثيل الدبلوماسى بين دول الاتحاد الشخصى .

وبالتتبع حصلت هذه المجموعة من المستعمرات على حق عقد المعاهدات
مع الدول الاجنبية وتحررت من التزامها بالتقيد بالمعاهدات التى تعقدها
حكومة لندن واصبحت بولا ذات سيادة . وقد عرف المؤتمر الامبراطورى
« مؤتمر الكومنولث » (وهو جهاز اساسى فى جماعة الكومنولث البريطانية
وقراراته مجرد توصيات ، وتمثل فيه كل الدول المكونة للكومنولث على قسم
المساواة التامة وهو بمثابة اتحاد كونفدرالى لا يملك سوى اختصاصات
استشارية) عرف هذا المؤتمر الذى عقد فى عام ١٩٢٦ بريطانيا والممتلكات
الحرة « الدومينيون » بانها جماعات تحكم نفسها بنفسها داخل
الامبراطورية البريطانية متساوية من حيث مراكزها القانونية ، ولا تمارس
اى منها سلطة على الاخرى فى اى من شئونها الداخلية او الخارجية ، فقط
هى مرتبطة بتبعية مشتركة للقاج وتشترك بمحض ارائها كعضو فى جماعة
الشعوب البريطانية .

ومن ناحية اخرى فقد اقر المؤتمر الامبراطورى المنعقد فى عام ١٩٣٠
بحق مجموعة الدومينيون فى الانفصال عن الكومنولث تأسيسا على صفة
الاشتراك الحر ، وقد مارسست ايرلندا الجنوبية هذا الحق ، حيث انسحبت
من الكومنولث فى ٢ يوليو ١٩٤٨ .

وقد شهد نظام الدومينيون تطورا متلاحقا ، سواء من حيث عدد الدول
التي اختارت هذا النظام ، او من حيث تطور علاقته بالكومنولث

البريطاني ، فقد اختارت الهند وباكستان نظام الدومنيون بعد اعتراف الحكومة البريطانية بحقهما في وضع دستورهما بحرية ، وتحديد وضعهما الدولي ضمن الكومنولث أو خارجه حيث اختارتا نظام الدومنيون وكذلك الحال بالنسبة لسيلان وغانا البريطانية في غرب افريقيا ورغم استقلال الهند في ٢٦ يونيو عام ١٩٥٠ والباكستان في ٢٣ مارس ١٩٥٦ ، الا ان كلا من هذه الدول اُبقت على عضويتها في الكومنولث البريطاني .

وبنحول هذه المجموعة من الدول الكومنولث ، استدعى ذلك تغيير الاسم الرسمي للكومنولث وحذف صفة البريطاني منه ، حيث ان دول الكومنولث قبل انضمام هذه المجموعة كانت مستعمرات يقطنها العنصر الاوروبي وأنشئت وزارة خاصة بالكومنولث ، بينما اقتصرت وزارة المستعمرات على ادارة شئون المستعمرات التي لا تحكم نفسها وهي مستعمرات التاج ، والمحميات والدول المحمية والاقاليم تحت الوصاية وجميع هذه المستعمرات ليست اعضاء في الكومنولث وتتبع مباشرة الحكومة البريطانية . ومن الناحية التنظيمية يضم الكومنولث جهازان رئيسيان ، اولهما جهاز الرئاسة وثانيهما مؤتمر الكومنولث الذي يجمع حكومات الدول الاعضاء وينعقد بصفة دورية كل اربع سنوات ويرأسه رئيس وزراء المملكة المتحدة البريطانية .

ومن الناحية القانونية اي طبيعة العلاقة القانونية التي تحكم الدول اعضاء الكومنولث يرى بعض فقهاء القانون الدولي انها دول مستقلة تجمعها علاقة اختيارية تعاونية على قدم المساواة ، وان هذه العلاقة الاختيارية لم تعد علاقة داخلية وانما علاقة دولية ، وان هذه الدول ترتبط فيما بينها باتباع سياسة واحدة مشتركة بغرض تحقيق مصالح مشتركة وان لكل منها الحرية في اتباع هذه السياسة او رفضها ، غير ان العلاقة القانونية شكلية ، ولا تعكس المضمون الفعلي لعلاقة دول الكومنولث بالمملكة المتحدة ، وبصدد مسألة التكيف القانوني للكومنولث يرى البعض انه اتحاد كونفدرالي يضم داخله اتحادا شخسيا بالنسبة للدول التي اُبقت على علاقتها بالمملكة المتحدة في ظل التاج البريطاني ، ويعرف البعض الاتحاد الكونفدرالي بأنه اتحاد مجموعة دول مستقلة ذات سيادة كاملة وبخول هذه الدول الاتحاد لا يلغى شخصيتها الدولية المستقلة ، واية قرارات تصدرها الهيئة الكونفدرالية لا تكون نافذة الا اذا اعانت اصدارها من جديد السلطات التشريعية في الدول الاعضاء ، ولا تمارس الهيئة الكونفدرالية اية سلطة تشريعية او تنفيذية او قضائية على الدول الاعضاء او رعاياها .

ومن ثم يستخلص ان علاقة الدول الاعضاء في الكومنولث البريطاني تقوم على المساواة التامة في المركز القانوني وتحفظ فيه بريطانيا بمركز خاص

من الناحية الرمزية ، ويمارس اعضاؤه ادارة شئونهم الدولية بمطلق حريتهم سواء من ناحية التمثيل او حق عقد المعاهدات او كافة جوانب العلاقات الدولية الاخرى ، ولا يعكس هذا الوضع القانوني ، حقيقة العلاقات غير المتكافئة من الناحية الفعلية بين الدول الاعضاء وبريطانيا . وعلى هذا يمكن القول ان مجموعة دول الدومنيون التي حصلت على استقلالها الذاتي السياسي المحدود بنطاق الاختصاصات الداخلية ، تجاوزت هذا الاطار في مجرى التصور العام لعلاقتها بالمملكة المتحدة ، لتمارس استقلالها الخارجى في الشئون الدولية واصبحت بولا تامة السيادة تربطها ببريطانيا علاقة المصلحة المشتركة او الكومنولث ، التي تقوم على اساس المساواة القانونية .

ورغم ان سياسة الاستقلال الذاتي او الحكم الذاتي كما رأينا في بداية هذا البحث هو نتاج المدرسة الاستعمارية الانجليزية تنظيما وتطبيقا ، الا ان عديدا من الدول الاستعمارية قد حذت حذو المملكة المتحدة في تطبيق هذا النظام ، فقد منحت الولايات المتحدة الامريكية « بورتريكو » - التي كانت مستعمرة اسبانية تنازلت اسبانيا عنها للولايات نظام الاستقلال الذاتي وذلك في ٢٥ يوليو ١٩٥٢ بموجب الدستور الحالي الصابر عن الكونجرس الامريكى بعد استفتاء اهالى بورتريكو ، وقد نص الدستور على ان تشكل حكومة ذاتية ، وتكون السلطة التنفيذية في ايدى الحاكم العام الذى ينتخب انتخابا حرا مباشرا من الشعب لمدة اربع سنوات ، وتشكل السلطة التشريعية من مجلسين احدهما للشيوخ والاخر للنواب ، ويقوم مجلس السكرتيرين بمعاونة الحاكم العام ، وهو جهاز استشارى ، واحتفظت الولايات المتحدة بحق تعيين قاض ونائب عام الى جانب القضاء المحلى ، وقد علق الرئيس السابق « ايزنهاور » فى رسالته الى الامم المتحدة استقلال بورتريكو على رغبة السلطة التشريعية بها حيث اوصى بمنحها الاستقلال بمجرد ان تعرب السلطة التشريعية عن رغبتها فيه .

كذلك حذت هولندا وفرنسا حذو المملكة المتحدة فى تطبيق سياسة الاستقلال الذاتى والكومنولث ، فقد منحت الاولى الاستقلال لاندونيسيا فى ٢٢ نوفمبر ١٩٤٩ بموجب ميثاق نقل السيادة الذى وقع فى « لاهاي » ونص الميثاق على انشاء اتحاد على نمط الكومنولث البريطانى بين هولندا واندونيسيا ينظم التعاون المشترك بين الدولتين وبالذات فى العلاقات الخارجية والدفاع ، والمساواة التامة والاستقلال هما الاساس القانونى لهذا الاتحاد الذى انتهى بارادة الطرفين فى اغسطس عام ١٩٥٤ .

وفى عام ١٩٥٠ و ١٩٥٠ منحت هولندا اقليمى « سورنيام » او « جيانا الهولندية » و « الأنتيل » فى امريكا الجنوبية استقلالا ذاتيا فى شئونها

الداخلية ، وقد أنشأ الميثاق الصادر في ٣ يونيو ١٩٥٤ اتحادا فيدراليا ، بحيث يدير كل اقليم شئونونه الداخلية وله جمعياته النيابية المحلية في حين تتولى الاجهزة المركزية المسائل المشتركة .

الحكم الذاتي في اطار الاستعمار الفرنسي :

اعتمدت المدرسة الاستعمارية الفرنسية سياسة الامماج ازاء المستعمرات ، وتستند هذه السياسة كما سبق ان اشرنا الى فكرة استعمارية مؤداها بأن المستعمرات ما هي الا امتداد للدولة المستعمرة على المستعمرات . يضاف الى هذا اعتقاد المدرسة الاستعمارية الفرنسية في تفوق الثقافة الفرنسية وانها هدية كبرى الى المستعمرات تستهدف تحويل ملايين من الافريقيين الى الثقافة الفرنسية ، ونظرا للصعوبات التي واجهتها فرنسا بصدد تطبيق هذه السياسة الاستعمارية اضطرت في وقت متأخر الى تطبيق سياسة الاستقلال الذاتي في اطار الاتحاد مع فرنسا او في اطار المجموعة الفرنسية ، وقد حصلت كل من كمبوديا و لاوس و فيتنام على الاستقلال الذاتي في اطار الاتحاد الفرنسي ، وكذلك توجو والكاميرون ، الاولى ٢٤ أغسطس عام ١٩٥٦ ، والثانية ابريل عام ١٩٥٧ .

وكذلك منحت تونس استقلالا ذاتيا داخليا بمقتضى الاتفاقية التي عقدت بينها وبين فرنسا في ٣ يونيو عام ١٩٥٥ مع انشاء اتحاد بينها وبين فرنسا ينظم روابط التعاون بين البلدين ، وبقي تمثيل تونس في المجال الدولي منوطا بالحكومة الفرنسية مع احتشاده الحكومة التونسية ، وتقوم الأخيرة بتنفيذ هذه المعاهدة .

وقد احتفظت فرنسا بموجب هذه الاتفاقية بالاشراف على شئون الدفاع ، وأي تغير يلحق بشئون الدفاع والامن او القوانين المنظمة لهما لا يتم الا باتفاق مشترك بين الجانبين كذلك احتفظت فرنسا بحق تعيين مندوب سامي يمارس كافة الصلاحيات الممنوحة للحكومة الفرنسية بموجب هذه المعاهدة ، ويعتبر هذا الأخير وسيط في العلاقات بين البلدين في جميع المسائل المشتركة ويتولى كذلك حماية مصالح الرعايا الفرنسيين في تونس ، كما تلتزم تونس بتعيين موظفا مقيما في باريس لتنسيق المصالح التونسية في فرنسا .

وقد انشئ مجلس تحكيم تونسي فرنسي من ٦ أعضاء ٣ فرنسيين و ٣ تونسيين ، وذلك للنظر في الخلافات بين البلدين حول تفسير بنود الاتفاق ، وتعتبر قراراته ملزمة للطرفين وله سلطة وقف تنفيذ أي تصرف سواء كان تشريعيا أو تنفيذيا أو قضائيا ، ويعين أعضاء المجلس بعد موافقة الحكومة الأخرى ويتناوب رئاسة المجلس رئيس ونائب له ، يقوم الاعضاء بانتخابهما احدهما فرنسي والاخر تونسي ويتناوبان منصبى الرئيس ونائب الرئيس

وقد استند تنظيم سياسة الاستقلال الذاتى الممنوح لتونس على معاهدة الحماية المعقودة في ١٢ مايو ١٩٨٢ الأمر الذى دعا فرنسا ازاء تغير الظروف وتطور الحركة الوطنية التونسية الى اعترافها باستقلال تونس كدولة مستقلة ذات سيادة وذلك بموجب بروتوكول ٢٠ مارس ١٩٥٦ وتعهدت فرنسا بتعديل احكام اتفاقية ٢ يونيو عام ١٩٥٥ والتي تتعارض مع الوضع الجديد لتونس كدولة ذات سيادة .

واقترت فرنسا حق تونس في ادارة علاقاتها الخارجية والامن والدفاع وانشاء جيش وطنى ، مع ضرورة الابقاء على ارتباط البلدين في مجالات التعاون المشترك بالذات في الدفاع والعلاقات الخارجية غير ان ذلك يتم بين دولتي كاملتي السيادة .^(٧)

وفي ٢٥ مارس ١٩٥٦ قامت الجمعية التأسيسية التونسية بوضع دستور جديد للبلاد ، وفاز الحزب الدستوري الجديد بكل المقاعد وعددها ٩٨ مقعدا وتألف مجلس للوزراء برئاسة « الحبيب بورقيبة » ورغم ذلك نقى المندوب السامى الفرنسى مسئولا عن شئون الامن حتى يونيو عام ١٩٥٧ ، حيث قررت الجمعية التأسيسية بالاجماع في جلسة خاصة عزل المندوب السامى وعلان الجمهورية التونسية وتعيين « بورقيبة » رئيسا لها .

ومن احدث المستعمرات التى حصلت على حكمها الذاتى ، جزيرة « جرينلاند » التى ظلت اكبر مستعمرة دنماركية من عام ١٧٢١ حتى الحرب العالمية الثانية ، وعبر فترة طويلة من النضالات التى خاضها شعب الجزيرة من أجل الحكم الذاتى ، حصلت الجزيرة على مطلبها عقب الاستفتاء الذى اجرى في يناير ١٩٧٩ ، وطبق فيها الحكم الذاتى من مايو ١٩٧٩ ، وطبقا لهذا النظام يقوم شعب الجزيرة بتقرير مسائل الادارة المحلية ونظام الضرائب وتشريعات العمل والتعليم والثقافة يقرها البرلمان الجرينلاندى بينما تحتفظ المملكة الدنماركية باختصاصات السياسة الخارجية والدفاع والمسائل المالية والاشراف .

من العرض التاريخى السابق لسياسة الاستقلال الذاتى وتطبيقها التاريخية ، يستطيع ان نستخلص بعض الملامح العامة لهذا النمط من انماط تطبيقات الحكم الذاتى في سياق السياسة الاستعمارية ، فحيث كان الهدف من وراء تطبيق سياسة الاستقلال الذاتى هو صياغة جديدة لعلاقة المستعمرات بالدول المستعمرة بعد فشل سياسة الأخضاع والمركزية المباشرة ، او بمعنى اخر ابقاء المستعمرات في حالة التبعية ولكن في اطار جديد ، نجد ان تطبيق الحكم الذاتى قد افضى في مضممار التطور العام للظروف السياسية والدولية وباطراد نمو حركات التحرير الى الاستقلال السياسى .

كما أننا نجد أن تطبيقات الحكم الذاتى فى هذا السياق قد اعتمدت بصورة أساسية على النظام النيابى فى المستعمرات المستمد من التقاليد البريطانية ، حيث أن الحكم الذاتى يمنح بمقتضى قانون صادر من البرلمان البريطانى ويحدد المؤسسات التشريعية والتنفيذية فى الاقليم الممنوح حكما ذاتيا وكذلك تحديد الاختصاصات والصلاحيات التى تمارسها هذه المؤسسات .

غير أن القاسم المشترك بين تطبيقات الحكم الذاتى يتمثل بشكل أساسى فى انشاء جمعيات محلية تشريعية تمارس سلطة التشريع فى الاقليم وكذلك جمعية تنفيذية ، مجلس وزراء ، يمارس السلطة التنفيذية فى الاقليم ، وفى مرحلة أولى لهذه التطبيقات ، كانت التشريعات البريطانية الصادرة من البرلمان البريطانى تؤخذ بعين الاعتبار ، أى لا يستطيع المشرع المحلى تجاهلها الا أن الأمر فى مرحلة لاحقة قد انتهى الى عدم التزام الدول الممنوحة حكما ذاتيا بتطبيق التشريعات البريطانية .

وقد حددت السياسة الاستعمارية نطاق ممارسة سلطة الحكم الذاتى بالشئون الداخلية ، وبالتدريج حصلت الدول والأقاليم الممنوحة حكما ذاتيا على حق ممارسة سيادتها الخارجية كحق عقد المعاهدات وتبادل التمثيل الدبلوماسى وكافة الصلاحيات التى تمارسها الدول كاملة الاستقلال .

ويستخلص من الخبرة التاريخية لتطبيقات الحكم الذاتى فى اطار السياسات الكولونىالية ، أنه لم يطبق بصيغة واحدة فى كل المستعمرات التى منحت هذا النظام ففى حين حصلت بغض المستعمرات على « حكم ذاتى كامل » تمارس بمقتضاه السلطة التنفيذية والتشريعية مظاهر السيادة الداخلية كاملة ، كما هو الحال فى كندا وأستراليا وتونس ، حصلت بعض المستعمرات الأخرى على ما أسمى « الحكم الذاتى الجزئى او المحدود » وبمقتضى هذا النظام تنشأ فى المستعمرة حكومة ذاتية يناط بها اختصاصات داخلية محدودة أى لا تمتد سلطتها الى كافة الشئون الداخلية ، فممارسة السلطة فى الحكم الذاتى الجزئى تكون مزبوجة حيث تقسم الشئون الداخلية بين الحكومة الذاتية للاقليم والحاكم العام المعين من قبل الدولة المستعمرة ومن ثم فالوزارة المحلية الموكلة اليها اختصاصات داخلية محددة ، هى وزارة نصف مسئولة امام الجمعية النيابية فى الاقليم ، وقد طبق هذا النظام فى كل من مالطة وروديسيا الجنوبية والهند وسيلان وبورما ونيوفونلاند فى اطار الامبراطورية البريطانية .

كذلك نجد فى اطار تطبيقات السياسة الاستعمارية الفرنسية ، للحكم الذاتى ، صيغة أخرى عرفت باسم الاستقلال الذاتى الادارى .

وقد ظهر الاتجاه نحو الاستقلال الذاتى الإدارى خلال القرن التاسع عشر ، وشمل المستعمرات الفرنسية فى إطار الاتحاد الفرنسى والجماعة الفرنسية .

ومضمون الحكم الذاتى الإدارى يتلخص فى أن المستعمرة لا تتمتع بحكومة ذاتية وتبقى مجرد ملحقات للدولة المستعمرة ، وتدار المستعمرة عن طريق المندوبين الفنيين من قبل السلطات المركزية فى الدولة الاستعمارية ويتميز هذا النظام عن نظام الإدارة المركزية المباشرة بوجود جمعيات تشريعية محلية ، يقتصر دورها على مهام التشريع ، وقد طبق هذا النظام فى إطار الامبراطورية البريطانية على ما يعرف « بمستعمرات التاج » حتى الغاء هذه الأخيرة فى ١٠ سبتمبر ١٩٥٤ وحل محله نظام الحكم الذاتى .

وتأسيسا على ما تقدم ، يمكن القول أن السياسة الاستعمارية سواء كانت فى إطار المملكة المتحدة أو فرنسا أو هولندا ، لم تكن تستهدف بطبيعة الحال من خلال تطبيق سياسة الاستقلال الذاتى إلى استقلال مستعمراتها عنها ، وإنما استهدفت بشكل أساسى منح هذه المستعمرات استقلالية فى تصريف شئونها المحلية الداخلية فى إطار الارتباط بالدولة المستعمرة ، غير أن مجمل التطورات السياسية سواء داخل المستعمرات أو فى البيئة الدولية ، ونعنى بذلك نمو النزعة الاستقلالية واطراد نمو حركة التحرر الوطنى فى أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ، وتغير موازين القوى الدولية لصالح قوى التحرر الوطنى بالذات بعد الحرب العالمية الثانية ، وكذلك انهيار الامبراطوريات الاستعمارية ، كل هذه العوامل مجتمعة عززت من نزوع المستعمرات نحو الاستقلال وتجاوز الإطار الذى رسمته السياسات الاستعمارية لممارسة الحكم الذاتى ، واجبرت الدول الاستعمارية على التراجع لصالح استقلال هذه الدول .

ويؤكد الإطار الذى رسمته الدول الاستعمارية لممارسة الحكم الذاتى فى مستعمراتها ونعنى به ممارسة الشئون الداخلية المحلية دون الاستقلال السياسى الكامل ملاحظتين أساسيتين :

الأولى : تتعلق بأن الحكم الذاتى الذى يمنح لها يتم بمقتضى قانون صادر عن الهيئة التشريعية فى الدولة المستعمرة ، وهو أمر يفترض بداهة اعتبار علاقة المستعمرة بالدول المستعمرة مسألة داخلية تنظم عن طريق الهيئة التشريعية لهذه الأخيرة ، كما كان الحال بالنسبة لكندا ويورترىكو ، وغيرهما .

الثانية : أن الهيئات التشريعية والتنفيذية التى تنشأ بمقتضى الحكم الذاتى ، كانت تستلهم التراث والتقاليد السياسية المعمول بها فى الدول المستعمرة ، حيث انشئت هذه الهيئات ، على غرار الهيئات التشريعية

والتنفيذية في دولة الأصل ، كما هو الحال في كندا حيث انشئ مجلس النواب يشابه في تكوينه مجلس النواب وآخر للشيوخ على غرار الهيئة التشريعية في الولايات المتحدة وكذلك ايضا مجلس السكرتيرين الذي يعاون الحاكم العام المنتخب انتخاباً حراً مباشراً لمدة اربع سنوات وهو نظام مشابه لتنظيم السلطة التنفيذية في الولايات المتحدة الأمريكية ، كذلك كان الحال ايضا بالنسبة لتونس حيث انشئت بهما جمعية تأسيسية استلهاما للتقاسيد الديموقراطية الفرنسية .

الحكم الذاتى فى اطار معالجة مشكلات الأقليات القومية او الاثنولوجية :

يبرز الحكم الذاتى فى هذا السياق فى المجتمعات ، التى سمحت ظروفها التاريخية والاجتماعية أو حتى الجغرافية منها بوجود أقليات قومية أو اثنولوجية احتفظت عبر تاريخ طويل بخصائصها القومية والثقافية والسلالية ، وأصبحت نتيجة ذلك متميزة عن بقية المجتمع قومياً وثقافياً ، وقد حالت هذه الظروف دون انصهار هذه الأقليات وذوبانها فى الثقافة السائدة ، ومن ثم أصبحت تمثل أقلية قومية لها وجودها المتميز ومطالبها المتميزة وتتباين هذه الظروف وتتنوع بتنوع المجتمعات ، فمن الناحية الجغرافية قد توجد مثل هذه الأقليات فى مناطق متطرفة فى بعدها عن المراكز الحضرية فى الجبال أو الأغال ، ومن ثم يصعب الاتصال بها ، وتكون عرضة لثقافات أخرى غير الثقافة السائدة لموقعها قرب التقاء حضارات مختلفة^(٩) ، ومن الناحية التاريخية والسياسية قد تتعرض مثل هذه الأقليات لتمايز وتفريق فى الحقوق المدنية والسياسية من جانب السلطة القائمة فى الاقليم نتيجة افتقاد هذه السلطة لرؤية صحيحة لمعالجة شكل الأقليات القومية بطريقة ديموقراطية سلمية ، أو ان تلجأ السلطة القائمة فى الاقاليم فى تعاملها مع هذه الأقليات الى محاولة فرض « تذويب » قسرى لهذه الأقليات فى المجتمع الأكبر ، الأمر الذى يترتب عليه ربود فعل قوية من جانبها للحفاظ على بنائها الداخلى المتميز .

والاستقلال الذاتى فى هذه الحالة يمثل احد اشكال التعبير السياسى القومى للأقليات ، اذ تكتفى بعض الأقليات بالمطالبة بصيغة للحكم الذاتى تمكنها من تنمية تراثها الحضارى والثقافى وإدارة شئونها الداخلية بنفسها ولا ترفع لواء المطالبة بالانفصال عن الوطن الأم^(١٠) ، والحكم الذاتى فى حالة تطبيقه يتمثل فى وجود سلطة محلية فى اطار السلطة المركزية ويقترب مفهوم اللامركزية الادارية والاختلاف بينهما يكمن فى الظروف التى صاحبت تطبيق كل منهما والهدف الذى يستهدفه ، ففى حين ان الحكم

الذاتى يمنح لاقلية قومية بهدف تنمية تراثها الحضارى والثقافى والمحافظة على خصائصها القومية ، تمنح اللامركزية الادارية لجميع المقاطعات او الاقاليم التى تتكون منها الدولة بهدف تخفيف اعباء السلطة المركزية من ناحية واستنادا الى قدرة القيادات المحلية على تلمس ظروف الواقع المحلى والتعامل معه تقريبا منه واحتكاكا به .

وتتفاوت اشكال التعبير السياسى عن امانى الاقليات المشروعية من مجتمع لآخر ، استنادا الى طبيعة الوضع القائم بالنسبة لهذه الاقليات القومية ، ومدى تبلور وعيها بذاتها وقوميتها وخصائصها ، ونوعية علاقتها بالقومية السائدة ، كذلك طبيعة المناخ السياسى والاجتماعى والايدىولوجى السائد ، طبقا لهذه الظروف تتفاوت هذه الاشكال من المطالبة بالتغيير السياسى او الانفصال فى دولة مستقلة او المطالبة بالاستقلال الذاتى او المساواة المدنية والسياسية كحركة الزنوج فى الولايات المتحدة الأمريكية .

غير ان العامل الحاسم فى تقديرنا والمحدد للأساليب والوسائل التى تفرض شرعية مطلب الاقليات القومية فى الحكم الذاتى أو حتى تقرير المصير ، هو طبيعة المنظور الايدىولوجى الذى تتعامل من خلاله السلطة مع هذه المطالب ، ففى حين ان الحكم الذاتى فى بعض الدول الاتحادية قد استند فى تطبيقه ومنحه للمقاطعات والجمهوريات التى يتشكل منها الاتحاد الى رؤية ايدىولوجية تؤكد المساواة بين القوميات المختلفة وترفض بداية التمايز القومى ، وتؤمن بحل مشاكل الاقليات القوميات بالطرق السلمية الديمقراطية ، بل ويمثل تراثا فلسفيا وعقائديا كما هو الحال مثلا فى اتحاد الجمهوريات اليوغوسلافية ، حيث نجد ان الاتحاد يتكون من ست جمهوريات هى جمهورية « البوسنة والهرسك ، والجبل الأسود - وتعدونيا وكرواتيا وسلوفينيا ، والدستور اليوغوسلافى الحالى يصف جمهورية يوغوسلافيا الاشتراكية بأنها فيدرالية تتكون من ست جمهوريات .

وتتولى السلطات الاتحادية المهام التى تتعلق بالمصالح المشتركة على المستوى الفيدرالى ، كالأمن والدفاع والمركز الدولى والعلاقات الخارجية وكفالة نظام الحكم الذاتى والادارة الذاتية وتنسيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وتتولى الجمهوريات فيما عدا هذه المهام المشتركة وضع تشريعاتها ونظمها بل قد اجيز لبعضها ابرام اتفاقيات تجارية مع الدول الأخرى . وتمثل الجمهوريات على قدم المساواة فى مجلس الرئاسة الاتحادى ولكل منها وزارتها ومجلسها التشريعى والقضائى (١٦)

والحكم الذاتى فى اتحاد الجمهوريات اليوغوسلافية ليس حلا لمشكلات القوميات حيث لا توجد بكل جمهورية قومية مستقلة وانما يمثل تنظيما اجتماعيا سياسيا تدرج مستوياته من الكوميون وهو اثنى وحدة فى نظام

الحكم الذاتى والاقليم أو المقاطعة وهو مستوى ثلث للحكم الذاتى ، والجمهوريات مستوى ثالث والاتحاد مستوى رابع ، وبعبارة أخرى تتدرج مستويات التنظيم الذاتى افقيا على صعيد الجمهوريات ورأسيا على صعيد الوحدات الانتاجية ، وقد بدأت هذه التجربة فى يوليو من عام ١٩٥٠ . ومشكلات الحكم الذاتى فى هذا النظام تتمثل بشكل أساسى فى المواءمة بين اعتبارات المركزية والفيدرالية وبين اللامركزية والادارة الذاتية الاجتماعية .^(١٢)

كذلك نجد انه من بين جمهوريات الاتحاد السوفيتى ثمة ٢٠ جمهورية ذات حكم ذاتى و ٨ مقاطعات قومية ذات حكم ذاتى وعشر دوائر قومية ذات حكم ذاتى فى اطار اتحاد الجمهوريات السوفيتية ، والحكم الذاتى هنا مستمد من تطبيق حق تقرير المصير القومى^(١٣)

على خلاف هذا التطبيق الاختيارى من منظور ايدىولوجى يتبنى الأساليب الديموقراطية لمعالجة مسائل القوميات والمشكلة الاثنولوجية وتنوع الظروف المحلية ، نجد ان منح الحكم الذاتى للأقليات القومية والاثنولوجية لا ينحو هذا المنحى الاختيارى وتختلف الظروف المصاحبة لتطبيقه ، والاعتبارات التى تفرضه كصيغة لمعالجة مثل هذه المشكلات ، فى مجتمعات أخرى .

ويطرح الحكم الذاتى فى مثل هذه الحالات خلال مراحل متفاوتة فى ظروفها التاريخية والسياسية عبر دورات صراعية بين الأقليات القومية والسلطة المركزية القائمة فى الاقليم ، فبداية يعتبر الاحساس بالانتماء القومى والاثنولوجى وخصوصية التكوين الثقافى والاجتماعى عن القومية السائدة ، مرحلة أولى فى بلورة وعى هذه الأقليات ، كذلك يدخل ضمن هذه المرحلة استشعار هذه الأقليات القومية لخطر الذوبان والانصهار والتحلل فى اطار القومية السائدة ، ومن ثم يتبلور لديه احساس بالتمايز القومى والثقافى ويعتبر تضييقا لبداية تبلور امانيتها السياسية .

ويعقب ذلك محاولة هذه الأقليات لبلورة هذا الاحساس بالتمايز القومى والانتماء الى مطلب سياسى وتعبير سياسى تعبر عنه من خلال تنظيم سياسى أو حزبى يرفع لواء المطالبة بتحقيق هذا المطلب ، فإذا اصطدم هذا المطلب بسلطة مركزية قومية ضيقة الأفق لاتملك منظورا ورؤية واضحة للتعامل مع مثل هذه المطالب وواجهتها بالعنف والاكراه ، تتولد رغبة فعل قسوية تفتح ساحة الصراع بين هذه الأقليات القومية من ناحية وبين السلطة المركزية من ناحية أخرى .

ويتوقف طرح صيغة الحكم الذاتى فى هذه الحالة على حسابات القوة فى اوضاع هذه الاقليات وحجمها الديموجرافى ومدى تركزها الجغرافى ومصادر الثروة الاقتصادية التى تملكها ، ووعيتها القومى ، وتماسك قيادتها السياسية الحزبية بل وحتى قوتها العسكرية فى مواجهة السلطة المركزية وعلاقاتها الدولية ، ومدى مشروعية امانيتها القومية وماتستحوز عليه من تأييد على الصعيد العالمى ، وكذلك فعالية التعبئة القومية لاعضاء هذه الاقليات وانخراطهم فى صفوف التنظيم السياسى المعبر عن امانيتهم ، ومدى تصاعد الانتماءات القومية على حساب الانتماءات العشائرية والقبلية ، كل هذه الاعتبارات تدخل فى هذا الاطار كمحددات داخلية وخارجية لطرح امكانية الحكم الذاتى ، امكانية ان تحتفظ هذه الاقليات بخصائصها القومية والثقافية وتتولى تنمية تراثها الحضارى فى اطار سلطة محلية تلتزم فى ممارستها بمراعاة القواعد العامة السارية فى الدولة المركزية ككل متمثلة القوانين الاساسية المطبقة فيها .

وعلى صعيد العالم العربى ، يلاحظ ان مشكلة الاقليات القومية والاثنولوجية ، قد تفجرت فى النصف الثانى من القرن العشرين ويرجع بعض الباحثين انفجار مشكلة الاقليات القومية فى العالم العربى فى هذا الوقت بالذات الى عدة عوامل اساسية من بينها ان العالم العربى قبل هذا التاريخ وطوال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ويمثلان عصر القوميات كان خاضعا للامبراطوريات الاستعمارية العثمانية والانجليزية والفرنسية يستوى فى تلك الاغلبية والاقلية ، وينتج عن ذلك ضمور الخصوصية القومية وعدم تفجر الاحساس بالانتماء القومى لهذه الاقليات ^(١٤)

من ناحية اخرى اتاح هذا الوضع التاريخى للاقليات امكانية الاحتفاظ بكيانها الداخلى وهياكلها الاجتماعية الاثنية والثقافية ، كذلك أفسح هذا الوضع الطريق أمام القيادات القبلية والعشائرية لممارسة قدر مما من التسيير الذاتى لشئون هذه الاقليات وان تحظى هذه القيادات بنفوذ وثقل كبيرين فى هذا الاطار .

يدخل ضمن هذه العوامل أيضا أن تعامل هذه الاقليات مع العرب قد أخذ طابعا تبادليا مصلحيا ، ومن ثم أصبحت محصلة هذا التفاعل فى اطار المنفعة المتبادلة سطوحيا ولم ينتج عنها تفاعل اجتماعى وسياسى وثقافى ايجابى يكسر حاجز عزلتها ويبعد مخاوفها ويدمج مطالبها ضمن برنامج ديموقراطى واسع ويتسم ببعد النظر لتفادى نمو أسوار العزلة وتفجر نتائجها فى المستقبل .

ومن أبرز الاقليات القومية التى حصلت على حكمها الذاتى فى اطار الدولة المركزية الاقليات الجنوبية فى السودان والاقلية الكردية فى شمال العراق ،

الأولى حصلت على حكمها الذاتى بعد ثلاثة عشر عاما من الحرب الأهلية بين الشماليين والجنوبيين والثانية بعد مايزيد على عقد من الصراع بين الأكراد والسلطة المركزية فى العراق .

وقد ساهمت عوامل عديدة منها ما هو داخلى وما هو خارجى فى الوصول بأوضاع هذه الأقليات إلى هذه الدرجة من التآزم فى علاقتها بالسلطة المركزية القائمة ، على الصعيد الداخلى نجد الطبيعة الاجتماعية للسلطة القائمة وهو الأساس الذى تنطلق منه معالجتها لأوضاع الأقليات القومية ، اذ اتسمت معالجتها بطابع غير ديموقراطى واكراهى ، كذلك عانت هذه الأقليات من اهمال السلطات المركزية لأوضاعها الاجتماعية ومرافقها ، وتميز منحائها تجاه أوضاع الأقليات بالتفريق فى المساواة المدنية والسياسية ، كذلك يدخل ضمن هذه العوامل السمات المشتركة لهذه الأقليات ، وحجمها الديموجرافى وتركيزها الجغرافى فى مناطق تقترب من الجبال والادغال الأمر الذى رتب صعوبة الانفصال والتواصل مع بقية المجتمع وانخفاض مستوى الخدمات هذا اضافة الى تمايزها القومى والسلامى والثقافى وتصاعد هذا الاحساس الى درجات عالية من الوعى القومى فى اطار تنظيمات سياسية تتبنى امانيتها السياسية . الخ هذه المحددات الداخلية لأوضاع هذه الأقليات القومية والانثولوجية وطبيعة العلاقات التى تترتب بناء على ذلك مع السلطة المركزية . ومن بين العوامل الخارجية التى تدخل أيضا فى تشكيل أوضاع هذه الأقليات القوى الاستعمارية عن طريق احتضانها لبعض الأقليات وتنمية احساسها بالعزلة عن أبناء الاقليم وتغذيتها بثقافات تكرس العزلة عن الثقافة القومية السائدة والأمثلة هنا عديدة فعلاقة الفرنسيين بالموارنة والانجليز بالدروز نموذج واضح لهذا الاتجاه .

غير ان العامل الحاسم فى تحديد أوضاع هذه الأقليات هو الاعتبارات الداخلية فالظروف الخارجية والقوى الاستعمارية ماكان لسعها أن ينجح لولا وجود أرضية مهيأة فعليا لاحداث هذا الاستقطاب الداخلى . وقد منحت الأقلية الجنوبية فى السودان حكما ذاتيا ، بمقتضى قانون الحكم الذاتى للاقليم الجنوبى لعام ١٩٧٢ ، تنشأ بمقتضاه حكومة اقليمية تضم ١٢ وزيرا ومجلسا شعبيا اقليميا يضم ٦٠ عضوا من مديريات الجنوب الثلاث وتمثل الحكومة الاقليمية السلطة التنفيذية على مستوى الاقليم الجنوبى بينما يمثل المجلس الشعبى السلطة التشريعية على مستوى الاقليم .^(١٥)

وتمارس السلطان التنفيذية والتشريعية مهام إدارة شئون الاقليم ومرافقة باستثناء مايتعلق منها بالامن والدفاع والقوات المسلحة والعلاقات الخارجية اى السلطات السيادية التى تمارسها الحكومة المركزية .

الحكم الذاتى للاكراد فى شمال العراق :

لم يكن منح الحكم الذاتى للاكراد ، استثناء من الشروط التاريخية والسياسية والاجتماعية العامة التى تحكم بدرجات متفاوتة طرح صيغة الحكم الذاتى فى اطار معالجة مشاكل الاقليات القومية ، وهى الشروط التى اشرنا اليها انفا ، كذلك ايضا لم يكن مطلب الاكراد فى الحكم الذاتى وليد ستينات او سبعينات هذا القرن إذ تعود جنور هذا المطلب للحركة القومية الكردية الى ما بعد الحرب العالمية الاولى حين طالب الأرمن الحلفاء بتحقيق مطالبهم القومية وذلك بانشاء دولة الأرمنية تمتد من ساحل بحر قزوين الى ساحل البحر الأسود ، فقد خشى الاكراد حينئذ ونتيجة لوجود أكثرية من الاكراد فى هذه المنطقة - الوقوع تحت سيطرة الأرمن ، ومن ثم طالبوا الحلفاء بمنحهم حكما ذاتيا . (١٥)

وقد تضمنت معاهدة « سيفر » التى غرضها الحلفاء على تركيا فى ١٠ اغسطس ١٩٢٠ استجابة لهذا المطلب حيث نصت على تشكيل لجنة من اعضاء ممثلين لحكومات بريطانيا وفرنسا وايطاليا خلال ستة شهور من بدء تطبيقها تكون مهمتها وضع مشروع الحكم الذاتى للمناطق التى تقطنها اغلبية كردية ، وقد أدت التطورات التى حدثت فى تركيا بوصول « كمال اتاتورك » الى الحكم للتخلص من المعاهدة وواد مشروع الحكم الذاتى للاكراد . (١٦)

وقد لازم هذا التطور فى الحركة القومية الكردية سواء فى تركيب القساعة الاجتماعية أو تطور منظورها الفكرى تطورا آخر موازيا على صعيد الحركة السياسية والتنظيمية هو الجمعيات الكردية التى أخذت على عاتقها نشر الوعى القومى فى صفوف الشعب الكردى متأثرة فى ذلك بروح هذه الفترة ، فمن جمعية « التعالى والترقى » ١٩٠٨ الى جمعية « الأمل » ١٩١٠ وجمعية العزم القوى وجمعية « نشر المعارف الكردية » وانتظمت الحركة القومية الكردية منذ ذلك التاريخ فى تكتلات وأحزاب جديدة وذلك حتى خريف عام ١٩٤٥ حيث تشكلت جبهة تحرير الاكراد (روزكارى كورد) التى اسهم الحزب الشيوعى الكردى « شورش » فى تشكيلها وتضمن برنامج الجبهة تحرير وتوحيد « كردستان » الكبرى وحق تقرير المصير وان يكون الاستقلال الذاتى الادارى لكردستان العراقية خطوة نحو هذا الحق .

وعبر هذا التطور الذي لحق بالحركة القومية الكردية سواء على الصعيد الاجتماعي الطبقي أو على صعيد الفكر القومي الذي تم تخصيصه بالاكتفاء بالفكر الاشتراكي أو على صعيد العمل السياسي الحزبي بتطور الوعي القومي الكردي حول هدف الحكم الذاتي. وتقرير المصير .
غير أن النقاء هذه المطالب القومية الكردية على صعيد الواقع بقيادات اجتماعية وطبقية ، لا تمتلك منظورا متماسكا وديموقراطيا للتعامل مع الأقلية الكردية ، ومحاولاتها للخروج من دائرة سياسات الانساج التي تتعرض لها سواء في تركيا أو العراق أو إيران ، ترتب عليه دخول الأكراد في اقتتال مرير ضد السلطة المركزية الرامية لفرض مطالبها ، وهو الاقتتال الذي استمر طوال ما يقرب من عقد كامل ، انتهى بصدر قانون الحكم الذاتي لمنطقة « كردستان » رقم ٣٢ لعام ١٩٧٤ في ١١ مارس ، وتعرض فيها إلى لجوانب الحكم الذاتي المطلق في منطقة « كردستان » طبقا للقانون ، وهي جوانب ثلاثة رئيسية به أسس الحكم الذاتي ، وهيئاته ، وعلاقة هذه الهيئات بالسلطة المركزية . (١٨)

ثولا : أسس الحكم الذاتي :

يستند الحكم الذاتي للأكراد في العراق على وجود سلطة محلية في إطار الدولة العراقية وتمارس هذه السلطة المحلية اختصاصاتها في الاقليم انطلاقا من خصوصية الروابط الثقافية والتاريخية التي تربط الأكراد في مجموعهم ، والحكم الذاتي هنا ضرورة موضوعية بحكم الجوانب التاريخية والسياسية لمشكلة الأقلية الكردية في العراق تحتم وجود هذه الصيغة التي تعتبر صورة متقدمة من صور اللامركزية على الصعيد الإداري والثقافي وقد نص قانون الحكم الذاتي لعام ١٩٧٤ على أن منطقة « كردستان » تشكل وحدة قومية وأن تكون اللغة الكردية لغة التعليم للأكراد في هذه المنطقة .
وحدد القانون أساليب استقلال هذه المنطقة جاليا لأنه شرط لتحقيق الاشتباكات المحلية الخاصة بالأكراد في المنطقة وحدة مالية مستقلة لها ميزانيتها الخاصة ضمن الميزانية العامة للدولة .
وتعتبر صيغة الحكم الذاتي المطبقة في العراق صياغة جديدة لعلاقة الأكراد بالدولة العراقية وتقنينها لجوانب هذه العلاقات التشريعية والتنفيذية والمالية والسيادية .

ثانيا : هيئات الحكم الذاتي :

كفل القانون لمنطقة « كردستان » وجود سلطة تشريعية وهو المجلس التشريعي تتكون من ثمانين عضوا ينتخبون عن طريق الاقتراع الحر المباشر

(م ١ من قانون المجلس التشريعى) غير أن القانون قد أجاز اختيار أعضاء المجلس التشريعى الأول بغير طريق الانتخاب ويقوم المجلس التشريعى بطريق الاقتراع السرى ، باختيار رئيس ونائب للرئيس وأمين للسرى من بين أعضائه ، ولايجوز الجمع بين عضوية المجلس التشريعى وعضوية مجالس الشركات التجارية والمؤسسات العامة أو تولى الوظائف العامة .
وقد كفل القانون من ناحية أخرى حصانة برلمانية لأعضاء المجلس التشريعى ، حيث نص على أنه لايجوز مساءلتهم عما يبتون من آراء أثناء ممارسة مهامهم ، واتخاذ اجراءات جنائية ضد أى من الأعضاء إلا بأذن من المجلس .

ومدة انعقاد المجلس ٣ سنوات وجلساته علنية ويمارس المجلس اختصاصات تشريعية وأخرى مالية .

أ - الاختصاصات التشريعية :

- ١ - وضع النظام الداخلى للمجلس .
- ٢ - اتخاذ القرارات التشريعية التى تهتم ^٣ :
- تطوير المنطقة والنهوض يرافقها الاجتماعية والعممرانية والاقتصادية والمحلية .
- تطوير الثقافة والخصائص والتقاليد القومية .
- الدوائر الرسمية والمؤسسات والمصالح ذات الطابع المحلى .
- ونلك فى حدود السياسة العامة للدولة .

ب - اختصاصات مالية :

- اقتراح الميزانية الخاصة بالمنطقة .
- اقرار الحسابات الختامية وتقديمها للمجلس التشريعى للتصديق عليها .
- تعميل الميزانية الخاصة بالمنطقة على الا يتعارض ذلك مع القوانين وخطط التنمية فى الدولة .

كذلك تتمتع المنطقة بهيئة تنفيذية « المجلس التنفيذى » تتكون من الرئيس ونائبه وعدد من الأعضاء لا يقل عن عشرة ولا يزيد عن اثنى عشر ورئيس وأعضاء المجلس بدرجة وزير ويتبع المجلس الادارات التالية : ادارة التربية والتعليم العالى ، ادارة الأشغال والاسكان ادارة الزراعة والاصلاح الزراعى ، ادارة الشئون الداخلية (الشرطة والدفاع المدنى والأحوال المدنية) ادارة النقل والمواصلات ، ادارة الثقافة والشباب ، ادارة البلديات والمصايف ، ادارة الشئون الاجتماعية (الصحة والعمل والشئون

الاجتماعية) ادارة الشؤون الاقتصادية والمالية والمرافق التجارية والصناعية المحلية وادارة شئون الأوقاف .
ويتولى مسئولية هذه الادارات أعضاء من المجلس التنفيذي « امناء عامون »

اختصاصات المجلس التنفيذي :

ويمارس المجلس التنفيذي اختصاصات تشريعية وتنفيذية وإدارية ، حيث يتولى المجلس اصدار القرارات الضرورية لتطبيق القرارات التشريعية الصادرة عن المجلس الشعبي ، ويضمن تنفيذ القوانين والأنظمة والالتزام بأحكام القضاء وحفظ الأمن والنظام وحماية المرافق الوطنية وتنفيذ ميزانية المنطقة وفق القوانين والاسس المعتمدة في الدولة ، كذلك يقوم المجلس بتعيين موظفي الحكم الذاتي الذين لا يتطلب تعيينهم اصدار مراسيم جمهورية وتسري عليهم القوانين المطبقة على موظف الجمهورية العراقية^(١٨) .

العلاقة بين المجلس التشريعي والمجلس التنفيذي :

الأصل في هذه العلاقة هو هيمنة المجلس التشريعي على المجلس التنفيذي ، حيث يعتبر الأول ممثل المنطقة وصاحب معظم السلطات بها . وتتجلى هذه العلاقة في اشتراط أن يكون رئيس المجلس التنفيذي أحد أعضاء المجلس التشريعي ويقوم باختيار أعضاء المجلس التنفيذي من بين أعضاء المجلس ممن تتوافر فيهم شروط العضوية والتمتع بكامل الحقوق المدنية والسياسية .

كذلك يصنق المجلس التشريعي على مشروعات الخطط التفصيلية التي يقدمها المجلس التنفيذي في مختلف النشاطات الاقتصادية والعمرائية والانمائية ، ويقوم الأخير برفع تقرير سنوي عن مجمل الأوضاع في المنطقة الى المجلس التشريعي .

وتقنينا للعلاقة بين المجلسين ، كفل القانون حق أعضاء المجلس التشريعي في محاسبة أعضاء المجلس التنفيذي في الموضوعات التي تدخل في اختصاصاتهم ، ومناقشتهم ولربع أعضاء المجلس التشريعي حق تقديم طلب سحب الثقة من المجلس التنفيذي أو من أحد أعضائه ، وفي حالة سحبه يعفى المجلس أو أعضاؤه من مناصبهم

وبالرغم من ذلك احتفظ القانون للمجلس التنفيذي ببعض الاستقلالية تجاه المجلس التشريعي ، حيث أجاز لرئيس المجلس التنفيذي دعوة المجلس التشريعي للانعقاد في دورة غير اعتيادية ، ويقتصر الاجتماع على النظر في الموضوعات التي ترد في دعوة الانعقاد .

والمجلس التنفيذي حق اقتراح مشروعات القرارات ، ويقوم رئيسه بإصدار القرارات التشريعية خلال عشرة أيام من تاريخ إبلاغه بها وله أن يطلب خلال هذه المدة من المجلس التشريعي إعادة النظر في مشروع القرار أو إدخال بعض التعديلات عليه فإذا أصر المجلس التشريعي على مشروع القرار بنفس الأغلبية التي سبق أن أقره بها اعتبر واجب الإصدار نهائياً .

علاقة هيئات الحكم الذاتي بالسلطة المركزية :

تعتبر منطقة الحكم الذاتي في هذا الإطار جزءاً من إقليم الدولة ، تمارس صلاحياتها السياسية كاملة عليه دون تجاوز اختصاصات هيئات الحكم الذاتي ، وهذه الأخيرة تمارس اختصاصاتها المبينة في القوانين والسالف الإشارة إليها ضمن الإطار العام للدولة ، وفي حدود القوانين والسياسات العامة المعمول بها ، ويقصد بالصلاحيات السياسية تلك المتعلقة بشئون الأمن والدفاع والقوات المسلحة والعلاقات الدولية والشئون الخارجية كعقد وإبرام الاتفاقيات الدولية والمعاهدات ورسم السياسات العامة الاقتصادية والاجتماعية في الدولة .

ورغم هذا التحديد لعلاقة سلطة الحكم الذاتي بالسلطة المركزية والنطاق المكاني والاختصاص الذي تمارس فيه مهامها ، رغم ذلك فقد حدد القانون طبيعة العلاقات بينهما على الوجه الآتي :

علاقة رقابية :

يتلخص في مدى تمشي قرارات هيئات الحكم الذاتي مع القوانين العامة للدولة ، ويمارس هذه السلطة محكمة خاصة « تميز الواحد » تشكل من رئيس وأربعة أعضاء ويختارون لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد ، ولوزير العدل العراقي حق الطعن في مشروعيات قرارات هيئات الحكم الذاتي أمام هيئة الرقابة المشار إليها لمخالفتها للدستور والأنظمة وذلك خلال ثلاثين يوماً من إبلاغه بها ، ويوقف العمل بالقرارات فور تقديم الطعن فيها ، وتقوم الهيئة بالبت في الطعن خلال ثلاثين يوماً من تقديمه وقرارات هذه الهيئة نهائية ، وفي حالة اعتبار القرارات غير شرعية تعتبر لاغية جزئياً أو كلياً وتلغى الآثار المترتبة عليها .

وبجانب هذه الرقابة المشروعية ، توجد رقابة ملائمة بمعنى أنها تتركز على مدى ملاءمة تصرفات الحكام القانونية لمنطقة الحكم الذاتي .

ولرئيس الجمهورية العراقية حق إعفاء رئيس المجلس التنفيذي من منصبه ، ويعتبر المجلس منحلًا ، ويستمر في تصريف الأمور الجارية حتى تشكيل مجلس آخر جديد . وفي حالة عدم امتثال رئيس المجلس التشريعي لقرارات هيئة الرقابة يحق لرئيس الجمهورية أن يلغيه .

علاقة تنسيق وتفاعل :

وتستهدف هذه العلاقة التنسيق بين هيئات الحكم الذاتى والسلطة المركزية ، وذلك عن طريق ان تقوم الأخيرة بتعيين وزير دولة يتولى هذه المهمة ، مهمة التنسيق بين نشاطات الهيئات المحلية ونشاطات السلطة المركزية ، وله حق حضور جميع اجتماعات هذه الهيئات ، ويجوز للسلطة المركزية ان تختار ايا من الوزراء للقيام بنفس المهمة ، وقد اجاز القانون لرئيس المجلس التنفيذى حضور اجتماعات مجلس الوزراء .

هذه الصيغة التنظيمية والقانونية للحكم الذاتى للاكراد فى شمال العراق ، محصلة الظروف التاريخية والسياسية التى عاشتها الأقلية الكردية والنظام السياسى العراقى وتعكس بدرجة أو بأخرى علاقات القوى بين الاكراد كأقلية قومية والنظام العراقى كسلطة مركزية وقد حددت شروط طرحها وملامحها بالظروف التاريخية والسياسية لوضع هذه الأقلية فى اطار العراق ومن ثم فهى بالضرورة لا تخرج عن الحدود الموضوعية والذاتية التى تولدت فيها .

الحكم الذاتى وحق تقرير المصير :

هكذا ، بينما نجد ان مفهوم الحكم الذاتى ، يتضح أبعاده ومدلوله من خلال قراءة الخبرة التطبيقية سواء فى اطار السياسات الكولونىالية أو فى اطار معالجة مشكلات الأقليات القومية ، نلاحظ لافتقاد الفقه القانونى الدولى الى تصور محدد لهذا المفهوم ، باستثناء ما ورد فى ميثاق الأمم المتحدة فى الفصل الحادى عشر حول الحكم الذاتى ، فان حق تقرير المصير رغم اشارة الفقه القانونى الغربى من تحفظات ازاء اعتباره مبدأ من مبادئ القانون الدولى له طبيعة قانونية ملزمة كبقية مبادئ القانون الدولى ، فقد وضع التطور الذى لحق بالمبدأ سواء على الصعيد الفقهى أو على صعيد الممارسة العملية حداً للتشكيك فى الطبيعة القانونية الملزمة لهذا المبدأ باعتباره أحد المبادئ الأساسية فى القانون الدولى .

فحق تقرير المصير يمتد جذوره التاريخية الى المرحلة التاريخية التى شهدت فيها أوروبا انهيار النظام الاقطاعى اثر تطور الرأسمالية الأوروبية وتطلعها الى تحقيق وحدتها السياسية وهى التطورات التى اشتمل عليها مفهوم « القومية » وكان حينذاك يعنى حق الأمم فى اقامة كيائها المستقل عن الأمم الأخرى . وقد اختلفت به أوروبا نفسها ولم تطبقه خارج دائرة الشعوب الأوروبية^(٢٠) .

وقد تواتر النص على حق تقرير المصير فى وثائق متعددة تتباين منطلقاتها الايديولوجية وأهداف تضمينها حق تقرير المصير ، فقد اعتبرت قرارات

مؤتمر لندن للأحزاب الاشتراكية والعمالية عام ١٨٩٦ حول هذا الحق منطلقا لكل الأدبيات الثورية حول هذه القضية وقد عني به : حق كل أمة في الانفصال عن تكوينات قومية غريبة وتكوين دولة وطنية مستقلة^(٢١) وضمن كذلك برنامج الحزب الشيوعي السوفيتي عام ١٩١٣ ، وفي ميثاق الأطلنطى عام ١٩٤١ وان كان قد قصد بتطبيقه ان تستعيد الدول الأوروبية سيادتها من ألمانيا النازية .

وقد ورد قبل ذلك في مبادئ ويلسون الأربعة عشر واستهدف تحقيقه بالطرق الدستورية ، وتضمنه كذلك اتفاقيات الاتحاد السوفيتي مع كل من أفغانستان وإيران وتركيا واعترفت هذه الأطراف بمبدأ تقرير المصير كأساس لاتفاقهم^(٢٢) .

وقد اختلف معنى حق تقرير المصير ومحتواه من حيث الزمان والمكان ومع ذلك ظلت أهدافه وقيمه كما هي ، فهو في عصر الديانات الثلاث « اليهودية والمسيحية والاسلام » انصرف محتواه الى حق الاختيار الديني وينصرف معناه في الوقت الراهن الى حق كل أمة في الانفصال عن التكوينات القومية التي تضطهدا وتكوين دولة مستقلة ، أو الانفصال والانضمام لدولة أخرى بمحض اختيارها الحر واختيار نظامها السياسي والاجتماعي وان تتولى تنظيم مواردها الطبيعية والاقتصادية بحرية تامة^(٢٣) .

ويشتمل حق تقرير المصير على عناصر ثلاثة أساسية ضرورية لتطبيقه ، الأول الاقليم والثاني الشعب والثالث الرابطة الضرورية بينهما^(٢٤) . ومن الناحية التطبيقية جرى العرف الدولي في تطبيق هذا المبدأ على اللجوء للاستفتاء كوسيلة مرتبطة بحق تقرير المصير مع توفير كافة الضمانات الدولية للإشراف عليه^(٢٥) .

حق تقرير المصير بين الفقه الغربي والفقه الاشتراكي :

منذ ان ضمن حق تقرير المصير ميثاق الأمم المتحدة ، والخلاف بشأن طبيعته القانونية بين كتاب الغرب والشرق لم ينته بعد ، اذ يرى كتاب غربيون مثل الكاتب الأمريكي ريفلين ان حق تقرير المصير لا يحمل مفهوما قانونيا محددا ، وان هذا الحق لم يتطور الى مبدأ من مبادئ القانون الدولي وليس ثمة معيار لتطبيقه . وكذلك كل من جودريش الأمريكي وهامبرو النرويجي ، حيث يتفقان على أن مبدأ حق تقرير المصير مبدأ اخلاقي ولا يقصد به تشجيع مطالب الاستقلال والانفصال .

هذا وقد انصرف بعض هؤلاء الى أن المبدأ قد قصد به الأمم المستقلة دون الأمم الخاضعة ، بينما حاول البعض الآخر اثبات ان ماورد في ميثاق الأمم المتحدة المادة ١ ، ٥٥ حول تقرير المصير كان مقصودا به احترام سيادة الدولة فقط .

ويرى البروفيسور الفرنسي سيبويه ان المبدأ فكرة مضللة ويحمل في داخله بذور الانفصال ويطالب بتحديد دائرة تطبيقه على نطاق ضيق ، وان تقوم الأمم المتحدة بوضع عدد من الشروط مسبقا لوضع النظام الذي يخول الشعوب استخدام هذا الحق .

وعلى نقيض ذلك يتفق علماء الدول الاشتراكية على أن مبدأ حق تقرير المصير حق مشروع للشعوب التي لم تنل حكمها الذاتي وللمبدأ علاقة وثيقة بالسيادة ، ان يرى الكاتب السوفيتي « اندروخن » أن المبدأ يعنى حق كل شعب وامة في الانفصال وتكوين دولة مستقلة وحقه في اختيار أى نظام يريده والتصرف المطلق في استغلال ثروته الوطنية ، ويؤكد أن ورود المبدأ في ميثاق الأمم المتحدة يعطى الشعوب الأساس القانوني لنضالها وكفاحها لأجل حريتها واستقلالها .

وتتطابق وجهة النظر هذه مع الكاتب السوفيتي « تونكين » الذى يرى ان الأمم التي تناضل من أجل استقلال تعتبر شخصا للقانون الدولى وان المحاولات الرامية الى انكار مبدأ تقرير المصير تفتقد الى أى أساس على الإطلاق ، ويرى « فرتشفيلى » ان حق تقرير المصير الوارد في المادة « ١ » فقرة ٢ بميثاق الأمم المتحدة يخص الشعوب التي لاتزال تحت حكم أجنبي^(٢٦) .

ونخلص في نهاية هذا الفصل الى أن الحكم الذاتى في تطبيقاته في اطار السياسات الاستعمارية استهدفت أساسا ممارسة المستعمرات لحق تصريح شئونها الداخلية في اطار السيادة الاستعمارية ، وفي حين ان تطور ظروف المجتمع الدولى ونهوض حركات التحرر الوطنى قد دفع نحو تطور تطبيقاته في اتجاه الاستقلال ، بينما نجد ان الحكم الذاتى في اطار معالجة مشكلة الأقليات القومية يتحدد بشروط تتعلق بحجم هذه الأقليات ووعيها السياسى وتنظيمها الحزبى وقرار هذه الصيغة من جانب السلطة المركزية ، يحدد في اطار حصول دون الانفصال عن الدولة المركزية مستقبلا ، حيث ينصرف مدلوله بشكل محدد الى ممارسة هذه الأقليات لحقوق ادارة شئونها الثقافية والتعليمية وتنمية خصائصها القومية عن طريق سلطة محلية في اطار السيادة العامة والقوانين المعمول بها في الدولة صاحبة السيادة .

هوامش الفصل الاول

- (١) يلجيني زوكوف، ترجمة احمد القصير، دراسات اجتماعية، بعض القضايا المنهجية لعلم التاريخ، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، ١٩٧٩، ص ٤١ الى ٥٤ .
- (٢) د. حامد سلطان، ود. عبد الله العريان، اصول القانون الدولي، القاهرة ١٩٥٢ .
- (٣) د. احمد عثمان، مبدأ التنظيم الدولي لادارة المستعمرات وتطبيقاته في الانتداب ونظام الوصاية الدولي، دار النهضة العربية، القاهرة ١٩٦٣ .
- (٤) د. محمود على نوري، قضية القرن الافريقي، الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة ١٩٧٩ .
- (٥) د. منثر الشاذلي، المسالة القومية والحكم الذاتي في العراق، مجلة قضايا عربية، بغداد، العدد ٨ ديسمبر ١٩٧٤، ص ٢١ الى ٥٠ .
- (٦) د. محمد محمد حسنين، الاتحاد الفرنسي، الجماعة الفرنسية فيما وراء البحار دراسة سياسية قانونية تحليلية مقارنة مطبعة العلوم، القاهرة ١٩٦٠ .
- (٧) نفس المصدر السابق .
- (٨) م. كومنينوف، ونالت جرنيلاند الحكم الذاتي، جريدة الجرائد العالمية، نشرة يومية، تصدرها الهيئة العامة للاستعلامات العدد ١١٢٥٢ ، ١٣ مايو ١٩٧٩، السنة ٢٥ .
- (٩) د. سعد الدين ابراهيم، نحو دراسة سوسيولوجية للوحدة، الاقليات في العالم العربي، مجلة قضايا عربية، عدد خاص عن الوحدة، ص ٥ الى ٢٤، عند ابريل السنة الثالثة، بيروت ١٩٧٦ .
- (١٠) نفس المصدر السابق .
- (١١) د. جمال العطيفي، عشرون عاما على الادارة الذاتية في يوغوسلافيا، السياسة الدولية، المجلد السابع، القاهرة ١٩٧١، ص ٥٩٨ الى ٦١١ .
- (١٢) نفس المصدر السابق .
- (١٣) الطليعة، العدد الثاني عشر، السنة الثامنة، اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية والمسالة القومية وقضية الامية «ملف خاص» ديسمبر ١٩٧٢، ص ٩٣ الى ١٢٠ .
- (١٤) د. سعد الدين ابراهيم، نحو دراسة سوسيولوجية للوحدة، مصدر سابق .
- (١٥) عائل رضا، الرهان الاسرائيلي على جنوب السودان، يناير ١٩٧١، ص ٢٢ الى ٢٩ .
- (١٦) د. احمد عبدالرحيم مصطفى، الاكراد والوحدة الوطنية في العراق، السياسة الدولية، العدد ٢٣، السنة السابعة، يناير ١٩٧١، ص ٢٢ الى ٢٩ .
- (١٧) نفس المصدر السابق .
- (١٨) د. منثر الشاذلي، المسالة القومية والحكم الذاتي في العراق، قضايا عربية، العدد ٥٨ بيروت، ديسمبر ١٩٧٤، ص ٢١ الى ٥٠ .
- (١٩) نفس المصدر السابق .
- (٢٠) د. محمود على نوري، قضية القرن الافريقي، مصدر سابق .
- (٢١) طاهر عبد الحكيم، الماركسية والصهيونية وفلسطين وحق تقرير المصير، مجلة الكاتب السنة العاشرة، العدد ١٠٩ ابريل ١٩٧٠، ص ٦٠ الى ٦٩ .
- (٢٢) د. محمود على نوري، قضية الشرق الاوسط، مصدر سابق .
- (٢٣) ناجي علوش، شئون فلسطينية العدد ٣٣، الشعب الفلسطيني والحقوق القومية المشروعية، مايو ١٩٧٤، ص ٢٤ الى ٣٧ .

M. Bassioni, cherif, The Palestimians's Right of Self - (٢٤)
Determination and National Independence, Association of Arab
American University Yrauates Information Paper, No. 22. U.N. 1978.
Afifi, Mohamed El-Hadi, the Arab and the United Nations, (٢٥)
Londan, Longman, Yrecn and co. ltd, 1464, PP. 51-60.
(٢٦) د. محمود علی توریاری، مصر سابق

الفصل الثانى

تطور الحكم الذاتى فى الفكر الاسرائيلى

ناقشنا فى الفصل السابق الخبرة التطبيقية لمفهوم الحكم الذاتى فى اطار الاتجاهين الاساسيين اللذين طرح من خلالهما هذا المفهوم ، وهى كما اشرنا من قبل الحكم الذاتى فى اطار السياسات الكولونىالية ، ومعالجة مشاكل الاقليات القومية الاثنولوجية ، وخلصنا الى نتيجة مؤدما ان الحكم الذاتى ليس صيغة واحدة تطبق بشكل موحد فى الزمان والمكان ، وانما يستمد ملامحه التنظيمية ومضمونه الفعلى من خلال ارتباطه بالاتجاه الاساسى للعملية التاريخية ومحدداتها الموضوعية والذاتية ، وفى الفصل الثانى « المبحث الاول » سنتابع مناقشة وتاريخ الحكم الذاتى الاسرائيلى للأراضى الفلسطينية المحتلة ابتداء من عام ١٩٦٧ وانتهاء بمشروع بيجين للحكم الذاتى الذى قدمه للكنيست الاسرائيلى فى ٢٨ / ١٢ / ١٩٧٧ .

المبحث الأول

تطور مشروع الحكم الذاتي للأراضي الفلسطينية المحتلة

طرحت فكرة الحكم الذاتي للأراضي الفلسطينية المحتلة ، على العقل الصهيوني عقب عدوان ١٩٦٧ ، غير انها كانت تختفى حيناً وتظهر حيناً آخر . حسب معطيات الموقف العربى العام من الصراع العربى الاسرائيلى ، ومقتضيات السياسة الاسرائيلية فى المناطق المحتلة . وقد اتخذ طرح هذه السياسة مسميات مختلفة ، الادارة الذاتية ، الحكم المحلى ، الادارة المدنية ، غير أن جوهرها ومضمونها وأهدافها لم يصبه أى تغير اساسى . (١)

فقد اقترح بن جوريون رئيس الحكومة الاسرائيلية الأسبق حكماً ذاتياً للضفة الغربية إذ وزع عشية العدوان بياناً صحفياً فى ٢٣ / ٦ / ١٩٦٧ فى القدس تضمن اقتراحات اسرائيل بشأن الضفة الغربية جاء فيه « ان القدس وجوارها يجب ان تبقى ضمن اسرائيل الى الأبد ، واننا نقترح على سكان الضفة الغربية ان يختاروا ممثلين عنهم تجرى معهم مفاوضات حول حكم ذاتى للضفة الغربية مرتبطة باتفاق اقتصادى مع اسرائيل ، ويكون لها منفذاً على البحر الأبيض ويجب أن يعسكر على ضفة الأردن الغربية جيش اسرائيل ليدافع عن الضفة الغربية ذات الحكم الذاتى » (٢)

ومنذ ذلك التاريخ وفكرة الحكم الذاتى تتخذ أشكالاً متعددة وتمر بمراحل متدرجة تختلف الأهداف الكامنة وراءها حسب متطلبات السياسة الاسرائيلية فى الأراضي المحتلة من جهة ، ومواجهة الموقف العربى العام من جهة أخرى .

ففى مرحلة أولى : اقتصر على استثمار مناخ الهزيمة والذهول لدى الشعب الفلسطينى من أجل تبيئته ، حيث قام فى الأسبوع الأول للاحتلال ، الحاكم العسكرى الصهيونى آنذاك « حاييم هيرتسوخ » و « عوزى نركيس » القائد العام للمناطق المحتلة بقاء بعض الشخصيات الفلسطينية لكسب ولائهم فى اطار سياسة الاحتلال ، ولم يتم خلال هذه المرحلة تقديم أية مقترحات محددة .

وفي مرحلة ثانية : خطت حكومة الاحتلال خطوة عملية على طريق طرح هذا المشروع حيث قامت بتعيين « فرانسيس ساسون » مسئولاً عن الاتصالات السياسية مع زعامات الضفة الغربية والقدس ، وكلف بالاتصال يوميا مع الوجهاء التقليديين بهدف استطلاع الموقف والوقوف على رأى هؤلاء في مستقبل الضفة الغربية وطبيعة العلاقة بين السكان وسلطات الاحتلال . وقد تميزت هذه المرحلة ب بروز بعض الاتجاهات في الضفة ازاء مستقبل الضفة الغربية وطبيعة علاقتها بسلطات الاحتلال :

اذ رأى فريق ضرورة عودة الامور الى ماكانت عليه قبل الاحتلال ، والعودة الى الأردن وهؤلاء هم مؤيدو النظام الملكى .

بينما طالب فريق ثانى بدولة فلسطينية في الضفة والقطاع تكون عاصمتها القدس ويمكن اجراء مفاوضات بين هذه الدولة واسرائيل لمناقشة أى حل مقبل وتعديل الحدود ويشترك جميع الفلسطينيين في توقيع أى اتفاق . ورأى فريق ثالث أن يترك الاحتلال الحكم للادارة المدنية ، وتعيين حاكم عسكرى عربى من الفلسطينيين يدير شئون المنطقة الى أن تتبلور الامور عربيا وفلسطينيا وداخليا لاقرار حل وقد رشح انذاك بعض الشخصيات لمنصب الحاكم العسكرى العربى مثل الشيخ محمد الجعبرى ، وأنور الخطيب ، وحكمت المصرى رئيس مجلس النواب الأردنى السابق .

وقد نادى البعض بتشكيل مجلس وطنى في الضفة الغربية من ١٢٠ الى ١٥٠ عضوا يتألف من هيئة عربية عليا يمكنها التفاوض مع اسرائيل . وفي مرحلة ثالثة لتطور مشروع الحكم الذاتى والتمهيد له ، قامت سلطات الاحتلال بمنع الشخصيات والقوى الوطنية والشيوعيين في حيفا والناصرة والمثلث من زيارة الاراضى المحتلة ، وفي الوقت ذاته أوفدت بعض عملائها للمناطق المحتلة عام ١٩٦٧ للاتصال ببعض الشخصيات الفلسطينية بهدف تئيس الجماهير الفلسطينية من الدول العربية .

وقد شهدت هذه المرحلة نشاطا مكثفا لجماعات وجمعيات ومؤسسات ونواد مشيوية في كل من الضفة الغربية والقدس وقامت هذه المؤسسات بتنظيم لقاءات مختلفة في اطار هذه السياسة وكان في مقدمتها « المحافل الماسونية » « وائدية » « الروتارى » و « الليونز كارتياس » وجمعية الصداقة العربية الاسرائيلية . (٢)

كذلك صاحب هذا النشاط قيام بعض الملحقين بالسفارات والقنصليات الأمريكية والبريطانية والبلجيكية والفرنسية بلقاء بعض الشخصيات الفلسطينية لبحث مستقبل المناطق .

وازاء التحول الذى كان يجرى على أرض المنطقة العربية ، بعد هزيمة ١٩٦٧ وهو تبلور النضال الفلسطينى المسلح وتصاعده ضد اسرائيل

والذات في معركة الكرامة مارس ١٩٦٨ ، طرحت فكرة دولة فلسطينية في الضفة والقطاع تدخل مع اسرائيل في اتحاد فيدرالى ، ويمكن لها مستقبلًا ان تدخل في اتحاد مع الأردن ، وان تقوم هذه الدولة بالاتصال بالفلسطينيين في الخارج . وقد طرح هذا المشروع بعد معركة الكرامة واستمر حتى ١٩٧٠ .

والهدف الرئيسى للسياسة الاسرائيلية من وراء طرح هذا المشروع ، وضع الأردن بين خيارين أما تصفية العمل الفلسطينى المسلح برمته أو اقامة هذا البديل ، وقد حققت سياسة الاحتلال نجاحا كبيرا بدفع النظام الملكى الأردنى الى تصفية المقاومة الفلسطينية في سبتمبر ١٩٧٠ ثم احداث جرش وعجلون عام ١٩٧١ .

وقد استثمرت اسرائيل نتائج هذه الأحداث ، ودفعت بعض الزعامات الفلسطينية ورؤساء البلديات بوجوب المطالبة بتشكيل هيئة تمثيلية للسكان العرب تكون مهمتها ادعاء تمثيل المناطق المحتلة بدلا من منظمة التحرير الفلسطينية ، وان تقوم هذه الهيئة بايفاد وفد لعرض الرأى على المجتمع الدولى بالامم المتحدة ومجلس الأمن ، بوجوب الاعتراف العربى بالكيان الصهيونى والصلح وفقا لحدود يتفق عليها مع اسرائيل وأرسلت خمس برقيات بهذا الصدد لسكرتير عام الأمم المتحدة .

كذلك تطلب هذه الهيئة من الأمم المتحدة قوات طوارئ للمنطقة لمدة تتراوح بين ٣ ، ٥ سنوات يتم خلالها تقرير مصير الضفة والقطاع . وقد طرح هذه الفكرة الشيخ الجعبرى واحد الأعيان الأردنيين في لقائه بالاسرائيليين في القدس .

ويجرى أثناء وجود هذه القوات استفتاء العرب في الضفة والقطاع ازاء حلول محددة ، اقامة دولة فلسطينية في بعض أجزاء الضفة والقطاع - مصير القدس - تدويل ، العودة للأردن على أسس غير التى كانت قائمة قبل الاحتلال - اتحاد فيدرالى أو كونفدرالى مع اسرائيل - وكشرط مسبق لهذا الاستفتاء ينبغى اعتبار الهيئة العربية التى تضم رؤساء البلديات والغرف التجارية والمؤسسات والنقابات ممثلة لرأى السكان في تبني نتائج الاستفتاء .^(٤)

غير انه يلاحظ على الموقف الاسرائيلى ازاء طرح هذه الأفكار :
أولا : - ان السياسة الاسرائيلية خلال هذه الفترة ، لم تكن تستهدف طرح صيغة محددة لعلاقة الضفة الغربية بالكيان الاسرائيلى والاتفاق بصدها مع السكان أو قياداتهم المحلية ، وانما استهدفت هذه السياسة بشكل محدد ، استطلاع موقف أهالى الضفة الفلسطينية ازاء سلطات الاحتلال وطبيعة

توجهاتهم فيما يتعلق بعلاقة الضفة الغربية بإسرائيل ، والقيام بعمليات التهئة اللازمة لتحرير سياسات الاحتلال ازاء المناطق المحتلة .

ثانيا : كذلك استهدفت سلطات الاحتلال الاسرائيلي التعرف على طبيعة وامكانية البديل الفلسطيني في الضفة الغربية لمنظمه التحرير الفلسطينية ، واستطلاع آفاق تطور زعامة محلية من اهالي الضفة الغربية تقوم سلطات الحكم العسكري الاسرائيلي بتعهدا ورعايتها ودمج تطلعاتها السياسية في اطار سياسة الاحتلال والارتباط به وتكون همزة وصل بين اسرائيل والدول العربية من ناحية وتقطع الطريق لتطور علاقة المنظمة التحرير الفلسطينية بالشعب الفلسطيني في الضفة الغربية . وهو هدف لم تتخل عنه السياسة الاسرائيلية حتى وقتنا الراهن .

ثالثا : يلاحظ أن الموقف الاسرائيلي من الحكم الذاتي في هذه الفترة ، والفترة التي تلتها كذلك كما سنرى فيما بعد ، قد ارتبط بوتيرة التسوية السياسية للصراع العربي الاسرائيلي وهي التسوية التي تقوم الولايات المتحدة بأبرز الادوار فيها ، ويمثل الموقف الاسرائيلي هنا استجابة محددة بالاطار العام للسياسة الاسرائيلية في تعاملها مع معطيات الموقف في المنطقة .^(٥)

ففي صيف عام ١٩٧١ ، وبعد احداث سبتمبر ١٩٧٠ وجرش وعجلون ١٩٧١ ، وقبل مصر والأردن لمبادرة روجرز وتوقف حرب الاستنزاف على الجبهة المصرية ، نشطت السياسة الاسرائيلية في الدعوة لاجراء انتخابات بلدية في الضفة الغربية ، وهو أمر وثيق الصلة بالحكم الذاتي الاسرائيلي للمناطق حيث ربطت السياسة الاسرائيلية بين الانتخابات البلدية وتنفيذ الحكم الذاتي باعتبارها احد مراحله .

رابعا : وكما أن هناك ارتباطا بين دوران عجلة التسوية السياسية للصراع وبين تطور ملامح الحكم الذاتي الاسرائيلي والموقف من الأراضي الفلسطينية المحتلة ، فثمة أيضا ارتباط آخر بين الحكم الذاتي والمقاومة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية والتطورات التي يشهدها وضع المنظمة والمقاومة سواء كانت سلبا أو ايجابا .

ومما يدعم هذا الارتباط حقيقة أن السياسة الاسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة ، قد استهدفت بين ما استهدفته مواجهة المقاومة الفلسطينية واحتواء اهالي الضفة سياسيا ، والعمل على خلق زعامة محلية « معتدلة » بالقدر الذي يسمح لاسرائيل بالتعاون معها كبديل للمنظمة .

ححتلة ، قد استهدفت ما بين ما استهدفته مواجهة المقاومة الفلسطينية واحتواء اهالي الضفة سياسيا ، والعمل

الحكم الذاتى فى الفترة من ١٩٧٤ الى عام ١٩٧٦ :

شهدت هذه الفترة عددا من التطورات التى دفعت بالحكم الذاتى الاسرائيلى للمناطق الفلسطينية المحتلة فى اتجاه التحديد باعتباره يمثل السياسة الاسرائيلية ازاء هذه التطورات ، فقد بدأت هذه الفترة باعتراف مؤتمر قمة الرباط بمنطقة التحرير الفلسطينية ممثلا شرعيا وحيدا للشعب الفلسطينى ، وكف النظام الملكى فى الاردن عن منازعة منظمة التحرير هذا الحق ، من ناحية اخرى وعلى صعيد تسوية الصراع العربى الاسرائيلى ومن خلال المنظور الأمريكى للتسوية ، أنجزت خطوات على قدر كبير من الأهمية حول مستقبل التسوية ، فقد وقعت اتفاقيات فض الاشتباك الأولى على الجبهة المصرية والسورية ١٩٧٤ ، كذلك وقع اتفاق فض الاشتباك الثانى على الجبهة المصرية .

غير ان أكثر هذه التطورات خطورة ، كان تفجير الحرب الاهلية اللبنانية فى ابريل عام ١٩٧٥ من قبل التحالف اليمينى الكتائبى فى مواجهة المقاومة الفلسطينية ، والذي استهدف تصفية الوجود الفلسطينى فى لبنان .

كانت اسرائيل ترقب هذه التطورات وتحضر استجاباتها لمحصوله التطورات الدائرة فى المنطقة ومن ثم طرحت مشروع الحكم الذاتى ، وقد حظى طرح هذا المشروع باهتمام الدوائر والصحف الاسرائيلية ، وكان ثمة اجماع حول امرين ، أولهما : ان الفكرة جاءت متأخرة وثانيهما : ان الفكرة تلاقى معارضة شديدة من قبل سكان هذه المناطق وحتى من قبل الزعامة التى تراهن عليها سلطات الاحتلال ، وقد أوضحت بعض الصحف ان الهدف من مشروع الادارة الذاتية هو تشجيع قيام زعامة محلية فى المناطق المحتلة تصبح بمرور الوقت ممثلا شرعيا للفلسطينيين بدلا من منظمة التحرير ويمكن من خلالها انجاز تسوية مع هذه الزعامة تمكن من استمرار نمط العلاقة القائمة حاليا بين سلطات الاحتلال وسكان المنطقة وقد صرح شيمون بيريز وزير الدفاع السابق فى ٢٢/١٠/١٩٧٥ فى الاحتفال الذى اقامته بلدية قرية « بيت جالا » ان الظروف قد نضجت لمنح سكان الضفة الغربية حكما ذاتيا . و اضاف ان وصفا جديدا قد اخذ فى الظهور هنا ، وان إطلارا للحكم الذاتى فى مجالات كثيرة تمس حياة السكان اخذ فى التطور (٧) .

وخلص بيريز الى القول « ان الفراغ الذى طرأ فى الضفة الغربية عقب قرار مؤتمر الرباط الخاص بالاردن ومنظمة التحرير ينبغى ان تملأه ادارة ذاتية وحكم ذاتى .

كذلك من بين التطورات التى ساهمت فى علو وتيرة الحكم الذاتى الاسرائيلى للمناطق الفلسطينية المحتلة على الصعيد العالمى ، تطوران على درجة عالية من الأهمية : أولهما : قرار الأمم المتحدة بإدانة الصهيونية كحركة عنصرية . وثانيهما : دعوة منظمة التحرير للمشاركة فى مناقشات مجلس الأمن حول تجديد انتداب قوات الطوارئ الدولية فى هضبة الجولان .

وقد استهلفت السياسة الاسرائيلية بين وراء طرح أفكار الحكم الذاتى فى هذه الفترة ، مواكبة التطورات الحاصلة على الصعيد الفلسطينى التى تمثلت فى تأكيد الشرعية العربية والعالمية لمنظمة التحرير الفلسطينية وعلى صعيد التسوية اتفاقيات فض الاشتباك الأول والثانى على الجبهة المصرية وفض الاشتباك الأول على الجبهة السورية وتفجر الحرب الأهلية اللبنانية . وقد طرح هذا التطور الأخير بالذات على العقل الاسرائيلى توقع تصفية المقاومة الفلسطينية فى لبنان وضرب منظمة التحرير الفلسطينية ، ومن ثم سعت اسرائيل من وراء فكرة الحكم الذاتى الى خلق زعامة محلية من قيادات الضفة الغربية تكون بديلا للمنظمة التى يجرى تصفيتها فى لبنان عسكريا ، بعزل جماهير المقاومة فى الضفة والقطاع من خلال الادارة الذاتية .

ويجىء بعد ذلك تطوير العلاقات بين هذه الزعامة المحلية وسلطات الاحتلال بشكل يتلاءم ويجمع بين تحقيق الاشباكات المحلية للسكان الادارية والاقتصادية والتعليمية وبين ادعاء هذه الزعامة تمثيل الشعب الفلسطينى وبين المخطط الاسرائيلى ازاء مستقبل هذه المناطق والذى تمثل فى اقامة فيدرالية صهيونية وذلك بإقامة « كانتونات » على الطراز السويسرى^(٨) مع الفارق التاريخى والسياسى الذى تطور من خلاله نظام الكانتونات السويسرى والاسس الاختيارية التى قام عليها اذ تتمتع هذه « الكانتونات » باستقلال داخلى وتنقسم الى : اقليم الجليل الأعلى والغربى (حيفا) - الجليل الأوسط (الناصرة والقرى العربية والمستوطنات) الاقليم الأوسط (تل ابيب) اقليم القدس - اقليم النقب والجنوب - اقليم الضفة الغربية (الجليل نابلس رام الله) اقليم غزة . وقد طرح خلال الفترة - التى اعقبت عنوان ١٩٦٧ العديد من المشروعات الاسرائيلية بصدد معالجة مشكلة الأراضي الفلسطينية المحتلة ، غير أنه يلاحظ فيما يتعلق بهذه المشروعات ان أيا منها لم يتبلور بالقدر الذى يسمح له أن يكون سياسة رسمية ازاء مستقبل المناطق المحتلة فقد ظلت جميعها تحمل اسماء أصحابها وتنسب لهم بصفة شخصية ، بالرغم من أن أصحابها زعامات بارزة فى حزب العمل وحكوماته المتعاقبة .

يلاحظ أيضا ان هذه المشروعات كان القاسم المشترك الأعظم بينها عاملان اساسيان أولهما : أنها كانت تعكس بدرجة ما برغم أنها ظلت تعكس وجهة نظر أصحابها على حد تعبير هؤلاء موقف حزب العمل من التسوية بشكل عام ، والذي تمثل في عدم اغلاق باب التسوية من جهة ومن جهة أخرى الظهور بمظهر المرونة لتفادى تعثر محاولات التسوية^(٩) .

ثاني هذه العوامل الابقاء على السياسة الاسرائيلية الراهنة في المناطق الفلسطينية المحتلة بإبعادها الاقتصادية والسياسية والاستيطانية تمهيدا لضم هذه المناطق وربطها بالكيان الاسرائيلي ، وفيما عدا هذا الجوهر فالاختلاف في التفاصيل والأسلوب لا يغير طالما الجوهر يتم التأكيد عليه ، ويجرى تحقيقه على قدم وساق .

ومن بين أهم هذه المشروعات مشروع « ألون » وثيقة « جاليلي » ومشروع « شيمون بيريز » ، ويحاول « ألون » من خلال مشروعه تبرير ضم المناطق المحتلة بحجج أمنية محضة ، مع افراد نور للاردين ولأسباب سياسية تكتيكية بهدف دخول الاردين دائرة المفاوضات لكسر حاجز العداء العربي في تلك الوقت لاسرائيل ، وأن يكون نهر الاردين حدد اسرائيل الامنى ، ويسمح للاردين بممارسة السيادة اسرائيلية من كافة الاتجاهات وقد ظل المشروع له صفة شخصية ولم يكتسب الصفة القانونية الرسمية^(١٠) .

وامتدادا لهذه الخطوط برزت وثيقة « جاليلي » التي تقترح خطة عمل لتأهيل اللاجئين ، وتطوير الظروف الاقتصادية وتحسين الخدمات وإقامة مشروعات صناعية ، كذلك زيادة عدد المستوطنات وتدعيم الاستيطان اليهودي في الضفة الغربية ، وتنمية الحياة الاجتماعية والبلدية ، وتعيين بعض الشخصيات العربية في مناصب عالية في جهاز الحكم العسكرى الاسرائيلي .

أما « شيمون بيريز » فهو لا يقترح تقسيم الأرض وإنما تقسيم العمل ، بمعنى ان يوجد حكم فيدرالى اسرائيلي كمستوى أول وحكم محلى للسكان العرب كمستوى ثان .

كذلك يضاف الى قائمة هذه المشروعات مشروع « ديان » الذى يؤكد ضرورة الاحتفاظ بالمناطق الى ان تتم تسوية سياسية ومنح السكان حكم انفسهم داخل الحكم العسكرى وإقامة الجسور المفتوحة وأيضا مشروع « بنجاس سابير » الذى يقيم اوزانا أكبر للاعتبارات الديموجرافية حيث يقترح إعادة المناطق الآهلة بالسكان العرب ، والاحتفاظ بالمناطق التى تقل بها نسبة السكان العرب^(١١) .

وقد التزمت هذه المشروعات باللائات الاسرائيلية الثلاث « لا لمنظمة التحرير » ، « لا للدولة الفلسطينية » و « لا للشعب الفلسطيني » والتي كانت الرد الاسرائيلي على اللاات العربية الثلاث التي تمخض عنها مؤتمر القمة العربي في الخرطوم عقب عدوان يونيو ١٩٦٧ ، وهي « لا صلح » ، ولا تفاوض » ، ولا اعتراف باسرائيل » . غير ان مشروع « ايجال الون » يبرز من بين هذه المشروعات - رغم أنها جميعا تدور في إطار تصور حزب العمل لتسوية المشكلة الفلسطينية - باعتبار أنه أقرب هذه المشروعات الى تصور الحزب حول معالجة المسالة الفلسطينية وهي ما يعرف بصيغة « الحل الوسط الاقليمي » مع الاردن أو القومية الاقليمية مع الاردن وبمقتضى هذه الصيغة يتم تقسيم الضفة الغربية بحيث يكون نهر الاردن الحد الأدنى لاسرائيل واعادة بعض اجزاء الضفة الغربية للاردن والاحتفاظ ببعضها الآخر بحجة الأمن الاسرائيلي وقد عكس مشروع الون هذه الرؤية بوضوح ، ورغم ان المشروع كان له صفة شخصية ودعائية أكثر منه صفة رسمية يتبناها حزب العمل إلا أنه ظل لفترة طويلة يعبر عن جوهر رؤية حزب العمل لمعالجة المسالة الفلسطينية حتى وقت قريب .

ويفسر تعدد المشروعات الاسرائيلية التي طرحت خلال هذه الفترة ازاء المشكلة الفلسطينية ، بأن حزب العمل والحكومات العمالية الاسرائيلية ، لم يطرحا صيغة محددة للتعامل مع المشكلة الفلسطينية على الصعيد الرسمي - أما من الناحية الموضوعية فموقفه واضح من ضرورة الضم التدريجي للأراضي الفلسطينية المحتلة ونفى منظمة التحرير والدولة الفلسطينية - بعبارة أخرى أن حزب العمل لم يتبن صيغة محددة تعبر عن سياسة حكوماته ازاء هذه القضية بشكل عام ، ومن ثم فقد ترك الحزب باب الاجتهاد مفتوحا أمام قياداته ورأى في هذه الاجتهادات مناورات دعائية تخدم سياسته الفعلية والتي تتلخص كما سبق الإشارة الى ضم المناطق تدريجيا وخلق حقائق جديدة اسرائيلية تكون بمثابة حاجز لا يمكن تخطيه ازاء أى تسوية مقبلة ، ومن ناحية هي مفيدة كذلك في اضعاف طابع المرونة على سياسة الحزب ازاء هذه المسالة وهي اعتبارات هامة الى حد كبير من وجهة النظر الصهيونية .

الحكم الذاتي وانتخابات المجالس البلدية في الضفة :

تجرى انتخابات المجالس البلدية كل أربع سنوات ، وكانت آخر انتخابات اجريت قبل العدوان ، هي انتخابات عام ١٩٦٤ والمفروض أنها تنتهى عام ١٩٦٨ ، ولم تسمح سلطات الاحتلال باجراء هذه الانتخابات في الفترة من ١٩٦٨ حتى عام ١٩٧٢ ، غير ان الدعوة للانتخابات قد نشطت

لدى تقديم أول مشروع حكم ذاتي للضفة عن طريق مستشار الحاكم العسكري للضفة « دان يافلي » (١٢) .

وقد استندت السياسة الاسرائيلية في طرحها لمشروع الحكم الذاتي في هذا الوقت بالذات ، الى نتائج معارك سبتمبر ١٩٧٠ التي قادها الاردن ضد المقاومة الفلسطينية وتوقف حرب الاستنزاف في سيناء وقبول مصر والاردن مبادرة « روجرز » ، وعقد اول إجتماع لرؤساء البلديات في أغسطس عام ١٩٧١ في بلدة « بيت ساحور » ، وخلال شهرى نوفمبر وديسمبر ١٩٧١ اصدر الحاكم العسكري للضفة الغربية العميد رفائيل فردي أوامر بإجراء انتخابات المجالس البلدية على مرحلتين في ٢٩ مارس في ٥ بلديات و ٢ مايو في ١٤ بلدية على أن تجري الانتخابات بمقتضى القانون الاردنى الصادر عام ١٩٥٥ والذي يقصر حق الانتخاب على الرجال فقط والذين بلغوا الحادية العشرين ويدفعون ضرائب لا تقل عن مائة ليرة اسرائيلية أى يكونوا ذوى املاك ، وهو الأمر الذى يقصر عدد النخبين على نسبة ضئيلة من مجموع السكان لا تتجاوز ١٠٪ .

وقد حرصت السلطات الاسرائيلية على انجاح عملية انتخابات المجلس ، حيث حددت باعتقال كل من يحاول عرقلة الانتخابات الى احباطها ، وحث الشخصيات العامة على دخول هذه الانتخابات ، ومن ناحية أخرى التزمت سلطات الاحتلال بإجراء هذه الانتخابات طبقا للقانون الاردنى في محاولة لتمويه نيتها في ضم هذه المناطق .

وقد استهدفت السياسة الاسرائيلية أن تكون انتخابات المجالس البلدية احدى مراحل تنفيذ مشروع الحكم الذاتى ، ولعل ذلك يفسر اهتمام الصحافة الاسرائيلية بهذه الانتخابات ، ففي تاريخ ٢٠ أكتوبر ١٩٧١ قالت عل همشمار « نريد ان نأمل بأن يستعمل اجراء الانتخابات البلدية كمرحلة أولى في عملية السماح بالنشاط السياسى في الضفة وفي نطاق التحديات اللازمة لوجود الحكم العسكرى ، ومهمة هذا « النشاط هي اعداد الشعب الفلسطينى ليترجم بمساهمته كعامل موفى ، ويعمل لاحلال السلام في منطقتنا » تحدثت معاريف في ١ يناير ١٩٧٢ « ان قرار اجراء الانتخابات البلدية ان انضمة ينسجم مع سياسة اسراييل في المناطق منذ يونيو ١٩٦٧ ، ومعنى هذا أنه يفيشى السعى لجعل الحياه المدنية لسكان المناطق طبيعية حتى نضمن إتمام النزاع العربى الاسرائيلى وعدم فرض أى شىء ضد ارايتهم » وازدافت الصحيفة قائلة « يدعم موقف الحاكم الاسرائيلى عدم الاهتمام بمن سيفوز ! قد يفوز وطنى فلسطينى والمهم ان يدير مدينة صيدا » (١٣) .

من الواضح ان ان اسرائيل من خلال ربطها بين الانتخابات البلدية والحكم الذاتى ، تستهدف تهيئة السبيل لزعامة فلسطينية محلية في الضفة الغربية تتصدر المجالس البلدية كخطوة اولى ، تستمد شرعية تمثيلها للفلسطينيين في الضفة الغربية من واقع فوزهم في هذه الانتخابات وتعمل اسرائيل على مثل هذه الزعامة المحلية من خلال تطويعها وربطها بأهداف سياسة الاحتلال الاسرائيلى لضرب شرعية تمثيل منظمة التحرير الفلسطينية للشعب الفلسطينى في الضفة من ناحية ، وان تكون هذه الزعامة وسيلة لتمرير اية تسوية مستقبلية فيما يتعلق بوضع الضفة والقطاع ، وبالتدرج تقدم هذه الزعامة نفسها للعرب والعسالم كتمثيل للشعب الفلسطينى استنادا الى دافع انتخابها من قبل مواطنى الضفة الفلسطينيين ولعل ذلك يفسر حرص اسرائيل على اجراء هذه الانتخابات طبقا للقانون الاردنى الصادر عام ١٩٥٥ .

ورغم معارضة المقاومة الفلسطينية لاجراء الانتخابات انطلاقا من انه « لا شرعية في ظل الاحتلال الا للمقاومة » ابراكها منها للنوايا الاسرائيلية الهادفة الى انتزاع الصفة التمثيلية والشرعية في المدى البعيد من المقاومة ، ورغم هذا كانت الظروف في الضفة الغربية من الناحية الفعلية مهيأة لاجراء هذه الانتخابات رغم المعارضة الاجماعية لاجرائها داخل الضفة الغربية على اعتبار انها تكريس للاحتلال .

فمن ناحية لم تحدد الجماهير الفقيرة من العمال والفلاحين الفلسطينيين العاملين في اسرائيل ، موقفا حاسما من الانتخابات وكذلك المتعلمون والمثقفون الرافضون للاحتلال وعودة النظام الاردنى ، ومن ناحية اخرى تغير موقف « الوجهاء » ورؤساء البلديات القائمة انذاك ، من معارضة الانتخابات الى قبول الاشتراك فيها حرصا على مصالحهم وامتيازاتهم خاصة مع اتضاح اصرار سلطات الاحتلال على اجرائها ، كذلك ساهم الوضع العربى العام الذى ساد مناخ هذه الفترة وصعوبة وضع المقاومة انذاك في نجاح سياسة الاحتلال في زمن الانتخابات .

وقد تفاءلت الصحافة الاسرائيلية بفشل المقاومة في وقف اجراء الانتخابات ، وخلصت من هذا الموقف الى نتائج تبدو مبالغاً فيها كثيرا حول موقف المنظمة في الضفة الغربية وعلاقة السكان بها ، رغم ان الراى داخل اوساط المقاومة الفلسطينية كان قد استقر حول التسليم بأن مهمة هذه المجالس لا تتعدى ادارة شئون المياه والكهرباء وما شابه ذلك من مهام ولا تمس الصفة التمثيلية ، خاصة مع اقتران ذلك بالوعى بهدف السياسة الاسرائيلية لخلق زعامة سياسية بديلة لقيادة منظمة التحرير .

وقد ظل الهدف الرئيسي وراء سعى السلطات الاسرائيلية لاجراء الانتخابات البلدية . هو خلق زعامة محلية كبديل للمنظمة - العامل الاساسى فى التصور الاسرائيلى لعملية المجالس البلدية وباعتبارها مرحلة اولى فى بناء الحكم الذاتى للمناطق المحتلة وقد ظهر ذلك ايضا وبصورة واضحة خلال انتخابات عام ١٩٧٦ والتي اجريت فى ١٢ ابريل ١٩٧٦ فى مدن وقرى الضفة الغربية لعضوية مجالس ٢٤ بلدية ، وتقدم لعضوية هذه المجالس ٥٧٧ مرشحا متنافسين على ٢٠٥ مقاعد ، وبلغت نسبة الناخبين ٧٢٪ من اجمالى من لهم حق التصويت . وقد اسفرت الانتخابات عن فوز ساحق لقائمة القرى الوطنية والتقدمية المؤيدة لمنظمة التحرير الفلسطينية التى سيطرت بشكل كامل على المجالس البلدية فى المدن الكبيرة وبالذات الخليل ورام الله وطولكرم وحصلت هذه العناصر على ٨٠٪ من مقاعد المجالس البلدية ، هنا فى حين منيت الزعامة التقليدية فى الضفة من الوجهاء وكبار الملاك بهزيمة ساحقة ، كذلك هزمت العناصر الموالية للملك حسين . وقد كان من الواضح ان الظروف التى اجريت فيها الانتخابات سوف تعكس التوقعات والاهداف الاسرائيلية من وراء اجراء الانتخابات وهى كما اشرنا انفا « خلق زعامة محلية » ووضع اساس الحكم الذاتى فى المناطق . فقد اجريت الانتخابات فى ظل نهوض سياسى لحركة جماهير الضفة الغربية والتى رفضت منذ البداية الحكم الذاتى الاسرائيلى فى مظاهرات خرج فيها تلاميذ المدارس الثانوية وفئات عديدة من مواطنى الضفة الغربية ، وقد تمثل هذا النهوض السياسى فى شكل انتفاضات ضد سلطات الاحتلال كان آخرها انتفاضة ٣٠ مارس « يوم الارض » وقد صاحب ذلك تحرك فلسطينى واسع ، واحراز منظمة التحرير الفلسطينية لعدد من المنجزات السياسية على صعيد تدعيم شرعيتها وتمثيلها للشعب الفلسطينى .

وقد كان موقف المرشحين ومدى معارضتهم لمشروع الحكم الذاتى عاملا حاسما فى اختيارهم لعضوية المجالس ، بالاضافة الى سابق مواقفهم فى مواجهة السلطات الاسرائيلية « غلب على الانتخابات الطابع الوطنى القومى بصرف النظر عن الاعتبارات الحزبية » وقد ربت هذه الانتخابات على زعم اسرائيل بأن المنظمة لا تمثل الشعب الفلسطينى ، حيث انه وفى ظل الاحتلال اجريت انتخابات وفاز فيها مؤيدو المنظمة كما اشار الى ذلك دكتور « يهوشع يوراث » فى حديثه لاذاعة اسرائيل ١٤ ابريل عام ١٩٧٧ .

وحتى ذلك التاريخ وضح فشل السياسة الاسرائيلية فى تشكيل قيادة محلية تراهن عليها فى المناطق المحتلة وتطويعها لسياساتها ومخططاتها فى المستقبل ، ورغم ذلك فقد تحقق نجاح محدود فى تحويل هذه الاتجاهات الوطنية الى قنوات « الشرعية » السلمية بدلا من اتجاهها للعنف المسلح .

وقد تمت نتائج الانتخابات مبررا قويا للحديث عن « اسرائيل الديموقراطية » ويظل مشروع الحكم الذاتى للمناطق المحتلة كامنا فى اعماق العقل الصهيونى حتى نفتت به الانتخابات الاخيرة التى اجريت فى مايو ١٩٧٧ الى سطح الاحداث من جديد على يد تحالف ليكود وزعيمه مناحم بيجين ليكون موقفا جماعيا رسميا للحكومة الاسرائيلية ازاء مستقبل المناطق الفلسطينية المحتلة ، واساسا للمفاوضات بين الاطراف حول هذه المسألة .

وقد تكون المشروع الذى قدمته حكومة ليكود ، كتشكيل حكم ذاتى ادارى فى الضفة الغربية وغزة من ٢٦ بندا ، ينص على الغاء الحكم العسكرى « وان » يقام فى الضفة والقطاع حكم ذاتى ادارى « و » ينتخب السكان مجلسا اداريا يتألف من ١١ عضوا مدة ولايته اربع سنوات ومقره « بيت لحم » وتشمل صلاحياته جميع المسائل الادارية ، ويعهد بشئون الامن والنظام للسلطات الاسرائيلية ، ويمنح السكان حق الاختيار الحر بين الجنسية الاردنية والجنسية الاسرائيلية ، ولهؤلاء الذين اختاروا الجنسية الاسرائيلية حقوق المواطنة .

وتشكل لجنة من اسرائيل والارن والمجلس الادارى وتتخذ قراراتها بالاجماع وتمسك اسرائيل بمطلبها وحققها فى السيادة على الضفة والقطاع كذلك تضمن المشروع ضمان حرية وصول ابناء جميع الديانات الى الاماكن المقدسة الخاصة بهم وتخضع هذه المبادئ لاعادة النظر بعد خمس سنوات .

وقد عرض « بيجين » مشروعه اثناء محادثات الاسماعيلية ، وقبل عرضه على الكنيست الاسرائيلى فى ١٩٧٧/١٢/٢٨ . وقد وضح الاختلاف بين الموقف المصرى والموقف الاسرائيلى اثناء عرض المشروع ، فبينما تتمسك اسرائيل بمطلب السيادة الاسرائيلية على الضفة والقطاع تمسكت مصر بسيادة الشعب الفلسطينى فى الضفة والقطاع وبينما اكدت اسرائيل وجود الحكم العسكرى رفضت مصر وجود قسوات اسرائيلية واخيرا بينما ترى اسرائيل ان الحكم الذاتى حل دائم ، طالبت مصر بحق تقرير المصير للشعب الفلسطينى .

وقد اكد « بيجين » اثناء تقديم مشروعه ان هناك بندين بدونهما يصبح مشروعه لاغيا :

الاول : ان يعهد بشئون الامن والنظام لاسرائيل .

الثانى : وجود جيش الدفاع الاسرائيلى .

وفى البند ٢٤ من مشروعه اكد « تتمسك اسرائيل بحقها ومطلبها فى السيادة على يهودا والسامرة وقطاع غزة » وابقاء مسألة السيادة مفتوحة لعلها بوجود مطالب اخرى .

يتبين مما سبق ان الحكم الذاتى قد طرحه العقل الصهيونى منذ بداية الاحتلال الاسرائيلى للأراضى العربية ، وتوقف طرحه على عدم من الاعتبارات الاستراتيجية الخاصة بالاهداف السياسية الاسرائيلية بالاضافة الى اعتبارات تكتيكية متفاوتة فى مواجهة هذا الموقف او ذاك على الصعيد العربى او على صعيد الاوضاع الداخلية فى الضفة الغربية وقطاع غزة ، وبصعود ليكود الى الحكم يخرج الحكم الذاتى عن دائرة الاقتراحات الفردية ليكون سياية جماعية للحكومة الاسرائيلية برئاسة « بيجين » .

المبحث الثاني

مشروع « بيجين » للحكم الذاتى

بين منجزات السياسة الاسرائيلية واصوله التاريخية

اشرنا فى المبحث الاول الى انه بصمود تحالف الليكود الى قمة السلطة فى اسرائيل عقب انتخابات مايو ١٩٧٧ توقف مشروع الحكم الذاتى عن ان يكون اجتهادا شخصيا أو رأيا فرديا لاحدى القيادات أو احد اعضاء الوزراء ، وإنما أصبح مشروعا حكوميا تتبناه وزارة « ليكود » بمختلف اجنحتها ، كذلك توقف الحكم الذاتى عن ان يكون مناورة وتكتيكا لمواجهة هذا الموقف أو ذاك داخل الارض الفلسطينية المحتلة أو خارجها أو تعبيرا عن المرونة وإنما أصبح سياسة رسمية محددة الملامح ، طرحت كأساس لاية مفاوضات مقبلة حول مستقبل المناطق الفلسطينية المحتلة والشعب الفلسطينى .

وقد استند طرح مشروع الحكم الذاتى باعتباره سياسة رسمية لاسرائيل ازاء مستقبل المناطق على اعتبارات تتعلق بعضها بالمنجزات التى تجسدت فى الواقع العربى بشكل عام والرامية الى دفع خطى التسوية الى الامام وتمهيد الطريق لتدور دورتها كاملة ، وبعضها الاخر يتعلق بمنجزات السياسة الاسرائيلية فى الضفة الغربية بوجه خاص وقطاع غزة بشكل عام . فمن عام ١٩٦٧ وحتى عام ١٩٧٧ تاريخ تقديم المشروع ، تمكنت السياسة الامريكية بمعاونة اسرائيل خلال السنوات العشر الماضية من انجاز عديد من الخطوات والعمليات التى تهىء الطريق امام تسوية الصراع العربى الاسرائيلى .

فقد عقدت اتفاقيات فض الاشتباك على الجبهة المصرية والسورية ، وتم امتصاص طاقة النضال الفلسطينى عبر عديد من المذابح والمعارك بدأت بسبتمبر ١٩٧٠ واحداث جرش وعجلون ١٩٧١ وانتهاء بتفجير الموقف كله فى وجه المقاومة الفلسطينية بלבنان واذا اضفنا الى ذلك طبيعة التوجهات

السياسية والاقتصادية لدول عربية عديدة ومحصلتها النهائية يصبح الظرف ممهدا او يكاد لقطع خطى اكبر في مضمار التسوية والاقتراب من جوهر المسائل الاساسية في الصراع العربى الاسرائيلى .

وعلى صعيد منجزات السياسة الاسرائيلية في الاراضى الفلسطينية المحتلة ، فلم تمر السنوات الاثنتا عشرة الماضية دون عائد ، رغم ارتباك حزب العمل في التعامل مع المشكلة الفلسطينية من الناحية الشكلية ، الا انه من الناحية الموضوعية يمتلك موقفا محددا من هذه المشكلة ، وقد تمثل حصاد هذه الفترة في تثبيت وتطوير واقع اسرائيلى بالضفة الغربية مواز للواقع الفلسطينى ، كذلك اعادة صياغة مجمل الاوضاع الاقتصادية في الضفة الغربية بما يتلاءم ومخططات اسرائيل الاقتصادية من جهة ، وتنمية وتطوير فئات اجتماعية في الضفة تكون قاعدة لتمرير السياسة الاسرائيلية بها .

وقد وجدت السلطات الاسرائيلية بعد الاحتلال مباشرة ان اغلاق الاسواق الاسرائيلية والعربية شرقى نهر الاردن امام فائض المنتجات الزراعية والصناعية للضفة الغربية سوف يؤدى الى ازدياد وحدة الاثار الاقتصادية للحرب في وقت تخطط فيه لامتناس نفمة السكان على الاحتلال عن طريق انعاش اقتصادى مؤقت ، ومن ثم كان تبنى سياسة الجسور المفتوحة مع الاردن لضمان تحرك عناصر الانتاج والسلع بين الضفة الغربية والمناطق المحتلة ضمن حدود سياسات كل من الاردن واسرائيل .

ولم تقتصر اهداف اسرائيل من وراء سياسة الجسور المفتوحة على مجرد احداث تكامل اقتصادى - من الناحية الواقعية - بين كل من الاردن واسرائيل والضفة الغربية في عناصر الانتاج والسلع والسوق وانما هدفت كذلك الى تحقيق امكانية التعايش بين العرب واسرائيل كمرحلة اولى في اختراق حاجز العداء العربى بعد ١٩٦٧ وتقديم ذلك كنموذج في المستقبل . وكانت اولى مهام سياسة الجسور المفتوحة مع الاردن تصدير فائض منتجات الضفة الغربية الزراعية الى اسواق شرقى الاردن لكى تجد طريقها الى الاسواق الغربية وسمح بعد ذلك باستيراد البضائع المطلوبة قبسل الاحتلال ، فلم يكن من الممكن ان تسمح لاسرائيل بمنتجات الضفة الزراعية ان تغزو السوق الاسرائيلية وتنافس منتجاتها الزراعية .

وفي مرحلة تالية لسياسة الجسور المفتوحة مع الاردن ، ارتكز المخطط الاسرائيلى الاقتصادى في الاراضى المحتلة على اسس رئيسية من بينها تحويل اقتصاد الضفة الغربية والاراضى المحتلة الى اقتصاد تابع ، لتحقيق اهداف النمو الاقتصادى الاسرائيلى ، كمرحلة اولى في دمج اقتصاديات

الاراضى المحتلة بالاقتصاد الاسرائيلى ، وهذه الظاهرة « اللاحاق » تلازم الراسمالية وطبيعتها الاجتماعية ، حيث تشكل الحروب الاستعمارية مداخل طبيعية لللاحاق الاقتصادى ، وفى الوقت ذاته تعتبر حروب التحرير الوطنى نوعا مضادا لهذا اللاحاق وتدعيم الاستقلال الاقتصادى .
وتحقيقا لذلك قام بنك اسرائيل المركزى بالتعاون مع البنك المركزى للاحصاء خلال اشهر الاحتلال الاولى بمسح شامل لوارد الضفة الغربية الاقتصادية وجميع اوجه النشاط الاقتصادى بها ، ووضع ملامح السياسة الاقتصادية والمالية التى تتلاءم وتحقيق تبعية اقتصاديات الضفة للاقتصاد الاسرائيلى^(١٤) .

وقد بدأت عملية الربط تدريجيا وفى مجالات اقتصادية تتفاوت فى اهميتها من وجهة نظر المخطط الاسرائيلى ، حيث وضعت الزراعة والتجارة واستغلال الايدى العاملة العربية فى مقدمة اوجه النشاط الاقتصادى التى يتعين تحقيق روابط التبعية بالاقتصاد الاسرائيلى .

اولا : الزراعة :

وترتبط السياسة الزراعية التى وصفتها سلطات الاحتلال بالضم الفعلى للضفة الغربية ، ولتحقيق ذلك تم انتزاع مساحات من الاراضى الزراعية من اصحابها بمختلف الوسائل واقسامة مستوطنات زراعية بها واعطائها لجماعات المستوطنين اليهود .

وقد تركزت معظم هذه المستوطنات الزراعية فى مناطق الاغوار فى الضفة الغربية . وقد عمدت سلطات الاحتلال الى اضعاف ارتباط المزارعين العرب بأراضيهم عن طريق سلسلة من الاجراءات ، كرفع اسعار مستلزمات الانتاج الزراعى وارتفاع اجور الايدى العاملة الزراعية بسبب الدخول العالية نسبيا التى قدمتها اسرائيل للعمال العرب ، المشتغلين فى الزراعة الاسرائيلية ، وهكذا اصبح الانتاج الزراعى يشكل فقط ثلث الاجمالى بعد ان كان القطاع الرئيسى فى اقتصاديات الضفة الغربية .

كذلك عمدت سلطات الاحتلال الى احداث تغيير فى البنيان الزراعى ، عن طريق اجراء تعديلات فى المساحات المزروعة بما يلبي احتياجات السوق الاسرائيلية سواء لاغراض الاستهلاك الزراعى او الصناعى ، فقد شجعت السلطات الاسرائيلية زراعة المحاصيل اللازمة للصناعات الاسرائيلية كالتبغ والقطن والسمسم ، كذلك شجعت زراعة الحبوب والزيتون لعدم كفاية الانتاج الاسرائيلى من الاستهلاك المحلى ، وايضا عمدت الى توجيه المزارعين لزراعة الخضر الشتوية لغرض الحاجات التصديرية^(١٥) .

بعبارة اخرى لم تترك سلطات الاحتلال الانتاج القائم في الضفة الغربية والاراضى الغربية المحتلة لاشباع حاجات الاسواق المحلية واشباع احتياجات مواطنى هذه المناطق ، وانما عمدت الى تغيير : التباين الانتاجى في هذه المناطق ليتلائم مع احتياجات السوق الاسرائيلية والصناعة الاسرائيلية واعتبارات التصدير للخارج دون ما وزن للاعتبارات المحلية .

ثانيا : في مجال التجارة الخارجية :

حرص السياسيون الاسرائيليون وانطلاقا من سياسة ضم والحقاق الضفة الغربية الى حظر استيراد اية سلع يجرى انتاجها في اسرائيل حتى تكون هذه المناطق سوقا للصناعات الاسرائيلية وفي حالات ضرورة استيراد بعض المنتجات يشترط ان يتم ذلك عن طريق المستوردين الاسرائيليين ، كذلك حظرت التصدير الا فيما يخص مصالح الاقتصاد الاسرائيلى . واصبح الميزان التجارى للاراضى المحتلة يحقق عجزا لصالح الاقتصاد الاسرائيلى . حيث بلغت نسبة التجارة الخارجية بين الاراضى المحتلة واسرائيل ٦٤٪ من حجم تجارتها الخارجية ، وبلغت قيمة وارداتها من الاسواق الاسرائيلية ٧٥٪ من مجموع وارداتها ، وبلغ حجم واردات الضفة الغربية عام ١٩٦٩ من اسرائيل ٩٠٪ من اجمالى وارداتها .

وفي مجال الصناعة عمدت سلطات الاحتلال الى تحويل النمو الصناعى في اتجاه الصناعات الاولى البسيطة التى تتميز بتبعيةها وفائدتها للصناعة الاسرائيلية وحظرت السلطات الاسرائيلية قيام اية صناعات في الضفة الغربية يمكن ان تنافس الانتاج الصناعى الاسرائيلى .

ثالثا : تشغيل العمال العرب :

كان عنوان يونيو ١٩٦٧ استجابة لمجمل متطلبات نمو الكيان الاسرائيلى الاقتصادية والاجتماعية ، فقد كان ثمة حاجة ماسة للسوق لمواجهة نمو الصناعة الاسرائيلية وفائض منتجاتها من ناحية ، وايضا الحاجة الماسة للأيدي العاملة وبالأذات فيما اصطلح على تسميته « بالعمالة الدنيا » وقد عمدت اسرائيل الى الاستفادة من الأيدي العاملة العربية رخيصة الاجر بالقياس للعمال اليهود واستندت في ذلك على مجمل السياسة الاقتصادية التى نفذتها السلطات الاسرائيلية في المناطق المحتلة والتي استهدفت كما سبق الاشارة الحاق الضفة الغربية على وجه الخصوص بالكيان الاسرائيلى ، فقد وفر تقليص حجم الاراضى الزراعية وتجميد عمليات التنمية الاقتصادية نتيجة ارتفاع اسعار المواد الخام اللازمة الى توفير عرض كبير للأيدي العاملة العربية استخدمتها اسرائيل في سد النقص الذى

تواجهه في قطاع الايدي العاملة وقد وصل عدد العمال الذين التحقوا بالعمل في اسرائيل ٥٧ ألف عامل في نهاية ١٩٧٢ و ١٠٠ ألف عامل عام ١٩٧٧ . وكما كانت سياسة تشغيل العمال العرب في اسرائيل احدى صيغ واساليب مواجهة المقاومة الفلسطينية داخل الضفة الغربية ، كذلك كانت وبنفس الدرجة احد اساليب صياغة علاقات تبعية الاقتصاد المحلي للاقتصاد الاسرائيلي ، وهو الهدف الذي اشار الى نجاحه تقرير بنك اسرائيل « انه نظرا لزيادة الاعتماد على الاقتصاد الاسرائيلي فانه من الواضح ان تدهورا خطيرا سيصيب انتاج المناطق المحتلة عندما تتوقف عمليات التنمية والانتاج الاسرائيلي عن التوسع ، ما لم يتم القيام بمشروعات تنمية محلية في هذه المناطق^(١٦) ..

السياسة الاستيطانية :

يعتبر الاستيطان اليهودي في الاراضي العربية المحتلة هدفا قوميا ، تلتقى حوله كافة الاتجاهات والقرى السياسية في اسرائيل ، والخلاف بين تحالف ليكود وحزب العمل بصدد هذه المسألة ، هو في واقع الامر ليس خلافا على المبدأ ذاته ، وانما خلاف بين تصورين سياسيين لضم المناطق المحتلة وقد هدفت السياسة الاسرائيلية من وراء تصعيد نشاطها الاستيطاني في الاراضي العربية المحتلة بشكل عام والضفة الغربية بشكل خاص (نهر الاردن - المنطقة المحيطة بالقدس - الخليل) الى خلق حقائق مادية ملموسة تعزز امكانية الضم والالتحاق لهذه المناطق ، كما انها تعزز موقف المفاوض الاسرائيلي في اية تسوية مقبلة .

وقد بلغ مجموع المستوطنات التي اقيمت في اسرائيل والاراضي المحتلة من عام ١٩٤٨ الى عام ١٩٧٨ ، ٥٨٧ مستوطنة يقيم بها ١٨٠ ألف نسمة ، ويمثل عدد المستوطنين في الضفة الغربية ١٪ من مجموع السكان حيث يبلغ عددهم ٨٥٠٠ نسمة .

ويشكل التركيب الديموجرافي للضفة الغربية عقبة امام الاستيطان حيث يبلغ عدد سكان الضفة العرب ٧٠٠,٠٠٠ نسمة (عدا القدس الشرقية) و يبلغ معدل الزيادة الطبيعية ٢٠ ألف نسمة سنويا .^(١٧) . وقد لجأت السلطات الاسرائيلية لتدعيم الاستيطان الى مختلف الوسائل ، لتفريع بعض المناطق من سكانها عن طريق الطرد والارهاب ، وقد اختيرت اماكن اقامة المستوطنات من اجود الاراضي الزراعية في الضفة الغربية .

وقد بلغ مجموع المستوطنات التي اقيمت في ظل الحكومات العمالية ٨٨٥ مستوطنة منها ٧٦ مستوطنة خارج الخط الاخضر (حدود الهدنة لعام ١٩٤٨) .

وقد اشارت الدراسة التي اعدتها مؤسسة « كارنجي » الامريكية والتي عالجت اقتصاد الاراضي العربية المحتلة من الفترة من ١٩٦٨ الى ١٩٧٤ الى نجاح السياسة الاقتصادية الاسرائيلية الرامية الى دمج اقتصاد هذه المناطق مع الاقتصاد الاسرائيلي ، فقد اكدت الدراسة ظاهرة تزايد العمال العرب الذين يعملون في اسرائيل كما اشارت الى حدوث ركود في العلاقات التجارية بين الاردن والضفة والقطاع مقابل انتعاش هذه العلاقات مع اسرائيل . فقد اصبحت الضفة الغربية والقطاع عام ١٩٧٤ السوق الرئيسية لصادرات اسرائيل ، اذ احتلت الواردات من اسرائيل ٨٨٪ من مجموع الواردات ، وهذا بالطبع يشكل عاملا مغريا للمحافظة على السوق^(١٨) .

يضاف الى ما تقدم الاجراءات الاسرائيلية الخاصة بضم القدس العربية وتغيير المناهج التعليمية والثقافية في المدارس العربية ، ففي مدينة القدس وضواحيها ، اوقف تدريس المناهج العربية ، وفرضت السلطات الاسرائيلية تدريس المناهج التعليمية والثقافية الاسرائيلية المطبقة على العرب المقيمين في فلسطين بعد عام ١٩٤٨ ، وفي الضفة الغربية قررت السلطات الاسرائيلية حظر تدريس ٥٥ كتابا من بينها ٢٢ كتابا في تدريس اللغة العربية ، وثلاثة كتب اسلامية و ١٤ كتابا في الجغرافيا وازاء المقاومة التي ابدتها الاساتذة والطلاب لمحاولات سلطات الاحتلال ، اكتفت هذه الاخيرة باجراء تعديلات على ٧٨ كتابا بحذف اقسام منها وخاصة تلك الاجزاء المتعلقة بتاريخ فلسطين وحق العرب في اراضيهم وموضوعات الوحدة العربية والايات القرآنية التي تحت على الجهاد^(١٩) .

وانطلاقا من الرؤية الاسرائيلية لواقع التسوية في المنطقة العربية بشكل عام ، والمراحل التي قطعتها منذ ظهور امكانياتها في الافق العربي وخاصة بعد ١٩٦٧ وواقع المنجزات الاسرائيلية بصدد صياغة علاقات التبعية الاقتصادية بين اسرائيل والاراضي المحتلة بصفة عامة والضفة الغربية والقطاع بصفة خاصة وقبلها تحقيق سياسة الجسور المفتوحة واختيار امكانية التعايش بين العرب واسرائيل ، وحصيلة الاستيطان اليهودي في الضفة الغربية والواقع اليهودي الذي تكرر عبر الاحد عشر عاما الماضية ، وتهيئة المناخ في الضفة الغربية للضم واللاحق الفعليين ، انطلاقا من ذلك تقدم بيجين بمشروعه الحكم الذاتي للمناطق الفلسطينية المحتلة .

وقد قدم بيجين مشروعه للحكم الذاتي في المناطق الفلسطينية المحتلة لأول مرة ضمن مشروعه الرسمي للسلام مع مصر في مباحثات الاسماعيلية يومي

٢٥ ، ٢٦ ديسمبر ١٩٧٧ التى لم يصدر عنها بيان مشترك نتيجة الخلاف بين القيادة المصرية والاسرائيلية وبالذات بصدد الحكم الذاتى .
وفى المؤتمر الصحفى الذى عقده الطرفان صرح السادات قائلا « فيما يتعلق بموضوع الانسحاب حققنا تقدما ، لكن فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية التى نعتبرها نحن لب المشكلة فى هذه المنطقة ، فان الوفدين المصرى والاسرائيلى ناقشا المشكلة الفلسطينية وكان موقف مصر هو انه بالنسبة للضفة الغربية وقطاع غزة ، يجب ان تقوم الدولة الفلسطينية اما موقف اسرائيل فهو ان العرب الفلسطينيين فى الضفة الغربية وغزة يجب ان يتمتعوا بالحكم الذاتى وقد اختلفنا حول هذه القضية » (٢٠)

مشروع « بيجين » للحكم الذاتى ومنجزات السياسة الاسرائيلية فى الضفة الغربية وغزة :

شكلت منجزات السياسة الاسرائيلية فى الاراضى المحتلة بشكل عام والضفة الغربية والقطاع على وجه الخصوص حدودا موضوعية ملزمة لاي مشروع يطرح بشأن مستقبل هذه المناطق وقد انعكس ذلك بوضوح فى مشروع الحكم الذاتى تبناه تحالف الليكود الحاكم فى اسرائيل فقد اكد المشروع حق اليهود فى الاستيطان فى « اراضى اسرائيل » وحق اسرائيل فى مطالبتها بالسيادة على الضفة الغربية « يهودا وشميرون » حسب المصطلح الصهيونى وحق الجيش الاسرائيلى فى الوجود فى الضفة الغربية ، وتقنين عملية الضم الفعلى للضفة والقطاع لاسرائيل .

كذلك تضمن المشروع صيغة تفصيلية لمجمل الاراء التى طرحت سابقا بشأن مستقبل الضفة والقطاع ، كما انه حافظ مجددا على السياسات الجوهرية الثابتة التى اكدت عليها هذه الاراء ، فاستبعد المشروع وبصفة نهائية اى حديث عن « دولة فلسطينيه » فى الضفة والقطاع وعن الكيان الفلسطينى المستقل ، والحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى والحرص على تطبيق الحكم الذاتى من خلال زعامة موالية للاحتلال وترضى عنها اسرائيل وهو الهدف الذى اكدته معظم الاراء التى طرحت فى غمار الحديث عن الحكم الذاتى والادارة الذاتية . (٢١)

ومن ناحية اخرى اكد المشروع على استمرار الاجراءات الاسرائيلية السابقة بشأن الاستيطان ووجود « جيش الدفاع الاسرائيلى » وابقاء مسألة السيادة على الضفة والقطاع « مفتوحة »

ومن ثم فالمشروع يأتى استنادا الى واقع موضوعى محدد ، لتقنين ملامحه النهائية وخطوطه الأساسية ولعل ذلك يفسر تبني الوزارة بأكملها للمشروع .

والواقع ان مشروع الحكم الذاتى الذى طرحه « بيجين » ليس جديداً على العقل الصهيونى ، وانما تمتد جذوره التاريخية لفترة طويلة مضت ، سبقت قيام اسرائيل ، وسنعالج فى الصفحات القادمة الاصول التاريخية والفكرية التى استند اليها تحالف ليكود فى تبني هذا المشروع .

المصائر التاريخية والفكرية لمشروع « بيجين » للحكم الذاتى :
١ - مشروع بيجين للحكم الذاتى والكومنولث اليهودى للصهيونية
التنقيحية :

تمتد جذور المشروع من الناحية التاريخية والايديولوجية ، الى تلك المصائر الايديولوجية والفكرية التى استقى منها تكتل ليكود الحاكم معظم سياساته ومواقفه العملية ، والمرتبطة بما عرف فى تاريخ الصهيونية « بالصهيونية التنقيحية » ، وذلك الاتجاه الذى تبناه ودعمه وحشد معظم خطوطه التنظيمية والفكرية ، فيلسوف العنف الصهيونى « فلايمير جابوتنسكى » . وقد رفع هذا الأخير شعار « السبيل الوحيد لتوحيد بلادنا لن يكون الا بحد السيف » وقد انشق بسبب شعاره هذا والاصرار على العنف فى بداية النشاط الصهيونى على المنظمة الصهيونية العالمية عام ١٩٢٣ وعبر عديد من التنظيمات التى انشأها والتى اكتسبت طابعا عسكريا ، عقدت الصهيونية التنقيحية أول مؤتمر فى ابريل عام ١٩٢٥ تحت عنوان « مؤتمر رابطة الصهيونيين التنقيحيين » . (٢٢)

وقد تحدثت فى هذا المؤتمر البرنامج السياسى والهدف النهائى للصهيونية كما يراه « جابوتنسكى » وانصاره حيث أكد ببرنامجهم « ان غاية التنقيحية هى تحويل فلسطين تدريجيا وضمها شرق الأردن الى كومنولث يهودى أى الى كومنولث يحكم نفسه بنفسه فى ظل اكثرية يهودية وكل تفسير آخر للصهيونية وخاصة ما ورد فى الكتاب الابيض عام ١٩٢٢ لا يهد من اعتباره غير صحيح » .

وأبرز العناصر وضوحا وثباتا فى فكر الصهيونية التنقيحية « جابوتنسكى » العداء السافر للأمانى القومية العربية لأى شعب عربى سواء فى سوريا أو المغرب أو الجزائر وليس فى فلسطين فقط رغم ادعائه التأثير بالحركات العرقية فى أوروبا ، ودعا الى ان يشكل اليهود اكثرية مطلقة فى فلسطين حتى يتم فرض الأمر الواقع على العرب .

وعن حدود الدولة اليهودية ، يصر « جابوتنسكى » على المطالبة « بفلسطين التاريخية وقد وضح ذلك من خلال تعليقه على اتفاقيات الانتداب وحدود فلسطين » جاء ذلك فى أحد فصول كتاب « الكيرين هايدد أو الصندوق التأسيسى لفلسطين المصائر عام ١٩٢١ » وقد حشد من خلال

تعليقه المضمن هذا الكتاب ، مطامعه في مياه اليرموك ومنابع الأردن ، ويقول في هذا الصدد « من السخرية التي تثير الفضول ان يرفض لجزء من النهر المقدس شرف الدخول في نطاق الأرض المقدسة » وكذلك يدخل شرق الأردن ضمن حدود الدولة الصهيونية . وفي المؤتمر الصهيوني السادس عشر عام ١٩٢٩ يؤكد « جابوتنسكى » ان فلسطين هي الأرض التي لا يؤلف نهر الأردن حدها الفاصل بل يمر في منتصفها .

ويستمر فيلسوف الارهاب الصهيوني في تأكيد تصور فكره لحدود الدولة اليهودية بأنها تضم ضفتى الأردن في كافة خطبه وتصريحاته في المؤتمر الصهيوني وفي اعلانه قيام حركة الصهيونية التنقيحية بل ويجعله نشيدا رسميا لمنظمات الشباب التي انشأتها الحركة ويضمنه بطاقة العضوية الخاصة بها .

وقد اعتمد فكر « جابوتنسكى الارهاب والعنف كأحد اهم الوسائل لتحقيق الحلم الصهيوني ويعتبر الأب الشرعى لكافة منظمات العنف الصهيونية وبالذات « الأرجون » والتي تحولت فيما بعد الى حزب حيروت بعد قيام الدولة عام ١٩٤٨ ، وكان ايضا منظم تشكيلات الحركة الصهيونية العسكرية سواء في فلسطين أو في مواطن اليهود الأصلية قبل هجرتهم . وقد تأثر « جابوتنسكى » بالنازية والفاشية وقت صعودهما في كل من ألمانيا وإيطاليا وأبدى إعجابه بالروح العسكرية التي تتحلى بها النازية الألمانية والفاشية الإيطالية وحاول محاكاة ذلك فيما يتعلق بالصهيونية ، فقد كان يؤمن ان الوحدة القومية لا تتحقق الا بالعنف والقوة .

وقد ظلت العناصر الأساسية في فكر « جابوتنسكى » المتمثلة في اعتماد العنف والارهاب كأداة لتحقيق الحلم الصهيوني ، وحدود الدولة اليهودية ، والهجرة كأسلوب لتدعيم الأغلبية اليهودية في الدولة ، وكذلك إيمانه وتعصبه الشديد للصهيونية الواحدية وحرصه البالغ على نقائها من أية « شبهة » مذهبية أخرى ، ودور الطبقة الوسطى البرجوازية ورفضه الصراع الطبقي وعدائه للشيعوية والاشتراكية ، ظلت هذه العناصر ، الأساس الأيديولوجي والفكري لتحالف « ليكود » الحاكم في إسرائيل منذ ١٩٧٧ .

وقد عكست مواقف زعيم الكتلة « مناحم بيجين » السياسية والفكرية ذلك التماثل الذي يبلغ درجة الاكتمال مع مواقف « جابوتنسكى » السالف الإشارة إليها ، فقد تسلم « بيجين » مهام قيادة حزب حيروت بعد عام ١٩٤٨ ، وقبلها منظمة الأرجون بعد وفاة جابوتنسكى ١٩٤٠ ومن الصعب ان نجد تمايزا بين مواقف كل منهما ، سوى هذا الاختلاف في درجة الانتماء الدينى ، ففي حين نشأ بيجين في أسرة يهودية متدينة ومتعصبة في بولندا ، نشأ الأول في أسرة ميسورة ليس لها توجه دينى قوى في « أوديا » بروسيا .

وقد استمر « بيجين » في محاكاة مواقف رائده الفكرى طيلة ثلاثين عاما بالرغم من تغير الظروف والملابسات المحيطة ، وتغير دوره السياسى من زعيم منظمة ارهابية الى زعيم حزب سياسى بعد ١٩٤٨ ، وكتله ظلت القوى الرئيسية للمعارضة طوال ثلاثين عاما .

وبيجين لا يخفى محاكاته لأستاذه ، فقد نقل عنه اورى افنيرى انه قال فى احد الاجتماعات « وائنى حين اصير امرا ما أشعر فى قرارة نفسى ان جابوتنسكى يقف خلف هذا الأمر وهو الذى دفعنى اليه وائنى خضعت لتنفيذ ارائه واهدافه » وقال فى مناسبة اخرى للرئيس كارتير « لقد ظللت بجوار جابوتنسكى سبعة اعوام ولذلك فان لدى القدرة على معرفة ما كان يجول بخاطره » .

الا ان تمثل « بيجين » لفكر رائده « جابوتنسكى » رغم تغير الظروف ، قد بدأ كأوضح ما يكون فى طرحه لمشروع الحكم الذاتى ، حيث اعاد طرح المكونات الأساسية لفكر « جابوتنسكى » ازاء الحكم الذاتى فى صياغة تاريخية جديدة وفى ظرف مغاير تاريخيا وسياسيا لدواعى طرح « جابوتنسكى » هذه الفكرة .

٢ - الحكم الذاتى بين جابوتنسكى وبيجين :

كان جابوتنسكى كما راينا مؤسس ومنظم الجناح التنقيحى فى الحركة الصهيونية الذى مثل العنف عموده الفقرى ، وقد نشأ فى مدينة « اوديا » بروسيا وكان يعتنق فكرة الأقلية القومية ، لليهود المقيمين فى روسيا القيصرية آنذاك ، ومن الحركات التقدمية فى اوربا وخاصة الحزب الاشتراكى النمساوى .

وخلال المؤتمر الذى عقد فى مدينة « هلسنجرورس » (هلسنكى الآن) عام ١٩٠٦ والذى ضم الصهيونيين الذين يعيشون فى روسيا القيصرية ، قدم « جابوتنسكى » مشروعه للحكم الذاتى والذى انتهى المؤتمر الى اقراره . (٢٢)

المكونات العامة لمشروع « جابوتنسكى » حول الحكم الذاتى للأقلية القومية :

اولا : الأقلية القومية فى نظره ، مجموعة مواطنين من أبناء قومية واحدة يعيش افرادها وسط غالبية غريبة .

ثانيا : يتحدد الانتماء القومى للمواطن عن طريق الاعلان الشخصى من جانبه .

ثالثا : يقوم أبناء الأقلية القومية بتنظيم انفسهم داخل الدولة التى يقيمون

بها ، وينشئون لأنفسهم ادارة قومية ، مؤتمرات ، واجتماعات وذلك كمرحلة أولى في سبيل تأكيد حقوقهم القومية في الحكم الذاتى .
رابعا : يتحدد هدف المؤسسات والتنظيمات التى تنشأ خلال هذه المرحلة الأولى بتجسيد حقوق السلطة الذاتية القومية في مجالات مختلفة ، كالعبارة والتعليم ، والصحة والمساعدات الاجتماعية ، وكذلك الاشراف على حركة الهجرة والانتقال من مكان لآخر ، وتصريف القضايا والأحوال الشخصية لهذه الأقلية القومية .

خامسا يكون من حق هذه المؤسسات القومية ممارسة الاختصاصات التالية :

- أ - فرض الضرائب .
 - ب - تكوين شخصية قانونية .
 - ج - تشكيل محاكم للمحاكمات المحلية .
 - د - تنظيم تعلم اللغة الخاصة بالأقلية القومية ووضعها في موضع مساو للغة الرسمية للدولة في المنطقة التى تقطنها الأقلية .
- أما فيما يتعلق بوضع الأقلية العربية ضمن الدولة اليهودية في ارض اسرائيل الكاملة فقد حدد جابوتنسكى المكونات التالية ضمن نموذج خاص لهذه الأقلية :

أولا : اذا رأس الحكومة شخصية يهودية فان نائبه يكون عربيا والعكس صحيح .

ثانيا : كفل « جابوتنسكى » ضمن هذا النموذج الخاص للأقلية العربية ، حق الانتخاب ، والانتظام في الخدمة العسكرية والاشتراك في كل الحقوق والواجبات .

ثالثا : اللغة العربية تكون لغة رسمية .

رابعا : عناصر الحكم الذاتى للأقلية العربية والمجالات التى يشملها :

- أ - تنظيم الشئون الدينية وممارسة العبادات .
 - ب - تنظيم الأحوال الشخصية والمدنية لأفراد هذه الأقلية
 - ج - ادارة شئون التعليم بمختلف مراحله لأبناء الأقلية العربية .
 - د - الاشراف على كافة الخدمات العامة الصحية والثقافية والبلدية .
 - و - الاشراف على كافة الخدمات الاجتماعية .
- منظمات الحكم الذاتى ضمن نموذج « جابوتنسكى » المقترح للأقلية العربية :

تشمل هذه المنظمات :

أولا : تشكيل مجلس منتخب من قبل الأقلية العربية .

ثانيا : تكوين ادارة للاشراف على الشئون العادية للحكم الذاتى .
ثالثا : اختيار وزير عربى فى الحكومة اليهودية .

وقد وعد « جابوتنسكى » وفى نهاية مشروعه بتقديم مساعدات سخية لكل من يهاجر خارج فلسطين من العرب ، وكان تقديره وقتها أن يهاجر ٩٠٠ ألف عربى أى كل العرب الذين يعيشون وقتها ، وقد كان عدد اليهود فى هذا التاريخ ٦٠٠ ألف يهودى أى ٤٠٪ من السكان .

وإذا أعدنا قراءة الجملة التى قالها بيجين لكارتير فى إحدى المناسبات « لقد ظلمت الى جوار جابوتنسكى سبعة أعوام ولذلك فإن لدى القدرة على ان اعرف ما كان يجول بخاطره » وحين قال « اننى حين اصدر امرا أشعر فى قرارة نفسى ان جابوتنسكى يقف خلف هذا الأمر » لرأينا الى أى مدى تمثل بيجين فكره رائده واعاد صياغته وتطبيقه فى واقع تاريخى مغاير .

وقد ظهرت فلسفة وخطوط مشروع « جابوتنسكى » من خلال مشروع بيجين للحكم الذاتى ، فالعرب الفلسطينيون اصحاب الأرض الشرعيون هم « عرب أرض اسرائيل » التى تضم الشعب اليهودى بأغلبيته المطلقة والأقلية العربية ، وأرض اسرائيل وحدة واحدة لا تتجزأ حيث يمنح المشروع الحكم الذاتى للسكان وليس للأرض أو الاقليم والسلطة هى سلطة الحكومة الاسرائيلية التى تمثل الأغلبية اليهودية . ولها حقوق تاريخية مطلقة فى الاستيطان والاشراف على الأمن والنظام العام والوجود فى الضفة الغربية وغزة .

ويمنح المشروع للفلسطينيين الذين هم « عرب أرض اسرائيل » فى نظر بيجين حق ادارة شئونهم الادارية والبلدية من خلال مجلس منتخب من ١١ عضوا « مجلس ادارى » مدة سلامية أربع سنوات وتتمسك اسرائيل بمطلبها فى السيادة على الضفة والقطاع باعتبارها « اراضى محررة » . غير انه بالاضافة الى توحيد المنطلق الفكرى والأيدىولوجى لكل من « جابوتنسكى » « وبيجين » بشأن مشروعهما للحكم الذاتى للعرب الفلسطينيين ، فانه يمكن وببساطة استخلاص أبرز العناصر المشتركة فى الاطار التنظيمى والمؤسسى للحكم الذاتى فى مشروعات كليهما على سبيل الحصر :

١ - فالمجلس المنتخب من الأقلية العربية فى مشروع « جابوتنسكى » هو بذاته « المجلس الادارى » الذى ينتخبه السكان فى الضفة والقطاع فى مشروع بيجين بالرغم من أن المصاير المتاحة عن مشروع الأول ، لم تتضمن كيفية تشكيله وطبيعة مهامه ، ولكن يتضح ذلك من طبيعة الصلاحيات والمهام المنوطة بسلطة الحكم الذاتى فى مشروعه ، فهى لا تتجاوز نطاق صلاحيات واختصاصات المجلس الادارى المقترح فى مشروع « بيجين » .

٢ - كفل مشروع « جابوتنسكى » للأقلية العربية حق الانتخاب والانتظام في الخدمة العسكرية وكل الحقوق والواجبات الخاصة بالمواطنة في الدولة اليهودية ، وهو نفس ما تضمنه البند الخاص بحق سكان الضفة الغربية والقطاع في الاختيار بين الحصول على الجنسية الأردنية والجنسية الاسرائيلية ، وبالطبع يحمل هذا الاختيار عزم الحكومة الاسرائيلية على منح كافة حقوق المواطنة الاسرائيلية لمن يختاروا الجنسية الاسرائيلية من انتخاب وترشيح وانتظام في الخدمة العسكرية الخ هو ما يحمل ايضا امكانية اختيار وزير عربى في الحكومة الاسرائيلية وهو نفس ما تضمنه مشروع الأول والفكرة الاساسية وراء ذلك ، تغيب الهوية الفلسطينية القومية .

٣ - من حيث طبيعة الصلاحيات التى توكل الى سلطة الحكم الذاتى ممارستها ، ثمة توافق تام بين المشروعين ، فقد كفل الأول « جابوتنسكى » لهذه السلطة الذاتية تنظيم الشئون الدينية والأحوال الشخصية والتعليم والخدمات الاجتماعية وهى نفس الصلاحيات التى حددت لسلطة الحكم الذاتى في مشروع الثانى « بيجين » .

هوامش الفصل الثاني

- (١) اسامة الغزالي حرب ، الاستراتيجية الاسرائيلية والمقاومة في الارض المحتلة ، مركز الدراسات بالاهرام القاهرة ، ١٩٧٧ .
- (٢) المفهوم الاسرائيلي للحكم الذاتي ، اعداد ميريبة الابحاث بوزارة الاعلان العربية جريدة السياسة الكويتية عدد ١٩٧٩/١/٧ .
- (٣) علي الخطيب ، الاتجاهات السياسية في الاراض المحتلة والمواقف .. مؤامرة العسكرو الصهيوني لانشاء ادارة ممية في الضفة والقطاع ، ش ، ف ، العدد ٥٥ مارس ١٩٧٧ ص ٦١ الى ٧٨ .
- (٤) نفس المصدر السابق
- (٥) د . الياس شرفاني ، فقاعة الادارة الذاتية ، ش ، ف ، العدد ٥٥ مارس ١٩٧٦ ص ٥٢ الى ٦٠ .
- (٦) اسامة الغزالي حرب ، مصدر سابق .
- (٧) د . الياس شرفاني ، فقاعة الادارة الذاتية ، ص ، ف ، العدد ٥٥ مارس ١٩٧٦ ص ٥٢ ، : ٦٠ .
- (٨) د . محمد المجنوب ، الوجه القبيح لنظام الكانتونات السويسري ، س ، ف ، العدد ٦٣ / ٦٤ فبراير ، مارس ١٩٧٧ من ص ٣٢ الى ص ٥٥ .
- (٩) حسين ابو النمل ، مشروع الحكم الذاتي مقدمات ونتائج ، ش ، ف ، العدد ٨٥ ، ديسمبر ١٩٧٨ ص ٣٥ الى ٥٤ .
- (١٠) نفس المصدر السابق .
- (١١) جريدة السياسة الكويتية ، مصدر سابق .
- (١٢) اسامة الغزالي ، مصدر سابق .
- (١٣) عل همشمار ، ٢٠ اكتوبر ١٩٧١ .
- (١٤) د . تيسير النابلسي ، الاحتلال الاسرائيلي للاراضي العربية ، دراسة لواقع الاحتلال الاسرائيلي في ضوء القانون الدولي العام ، منظمة التحرير ، مركز الابحاث ، بيروت ، ١٩٧٥ .
- (١٥) نفس المصدر السابق .
- (١٦) U . N . G . ASS . ,Report . SCIPA/9148 , 25 OC ., 1977 , P . 45 .
- (١٧) محمد عبد الرحمن ، الاستيطان خلال سنين من حكم الليكود ، ش ، ف ، العدد ٩٦ ، نوفمبر ١٩٧٩ ، ص ٨ الى ٣٠ .
- (١٨) جريدة السياسة الكويتية ، مصدر سابق .
- (١٩) د . تيسير النابلسي ، مصدر سابق .
- (٢٠) امل رياض الشانلي ، ليكود والتسوية ، دراسة للتحالف الحاكم في اسرائيل ، مركز الدراسات بالاهرام ، القاهرة ، ١٩٧٨ .
- (٢١) جريدة السياسة الكويتية ، مصدر سابق .
- (٢٢) امل الشانلي ، مصدر سابق .
- (٢٣) يوري افنيري ، مشروع بيجين للسلام ، حكم ذاتي كهذا ، عل همشمار ١٩٧٨/١/٢٠ .

الفصل الثالث

الحكم الذاتى فى كامب دافيد وأبعاد المفهوم الاسرائيلى

تناولنا فى الفصل الثانى تطور وأهداف السياسة الاسرائيلية من وراء طرح فكرة الحكم الذاتى ، وكيف ان هذا المشروع ، ظل حتى عام ١٩٧٧ ، اجتهادا فرديا لبعض الزعامات الاسرائيلية . بصدد مستقبل الضفة والقطاع وضمهما للكيان الاسرائيلى ، ولم تبدأ أولى المراحل العملية لتنفيذه الا مع الانتخابات البلدية عامى ١٩٧٢ ، ١٩٧٦ بهدف خلق زعامة محلية فلسطينية كبديل لمنظمة التحرير الفلسطينية ، وانتهينا الى مشروع « بيجين » للحكم الذاتى وبداية تبلور هذا المشروع كسياسة رسمية ازاء مستقبل المناطق الفلسطينية المحتلة وتطور التسوية وهى المنجزات التى استند اليها بيجين « فى طرحه هذا المشروع .

وفى الفصل الثالث نتتبع الخطوط الاساسية لمشروع بيجين للحكم الذاتى فى اتفاقية الاطار التى وقعت فى مؤتمر كامب دافيد فى ١٨ سبتمبر ١٩٧٨ حول الضفة الغربية والقطاع ، وكيف انعكست هذه الخطوط فى الحكم الذاتى المنصوص عليه فى الاتفاقية ، وطبيعة التغير الذى لحق بالمبادئ الاساسية للمشروع ، وابعاد المفهوم الاسرائيلى للحكم الذاتى .

المبحث الأول

الحكم الذاتى فى « كامب دافيد »

سبق ان اشرنا فى موضع آخر ، الى ان مشروع بيجين للحكم الذاتى ، قد طرح اثناء مباحثات الاسماعيلية يومى ٢٥ ، ٢٦ ديسمبر عام ١٩٧٧ ، ضمن خطة شاملة لتصور تحالف ليكون للتسوية السلمية للصراع ، وقد رفضت القيادة المصرية المشروع ، وتحدد الموقف المصرى آنذاك فى رفض صيغة الحكم الذاتى الاسرائيلى للضفة الغربية والقطاع والاصرار على اقامة الدولة الفلسطينية وتأكيد حق تقرير المصير للفلسطينيين ، وفى المؤتمر الصحفى الذى عقد عقب المباحثات تحدث الرئيس السادات قائلاً « انه فيما يتعلق بالمشكلة الفلسطينية التى نعتبرها لب المشكلة فى هذه المنطقة فقد ناقشها الوفدان وكان موقف مصر هو انه بالنسبة للضفة الغربية وغزة يجب ان تقوم الدولة الفلسطينية ، اما الموقف الاسرائيلى فهو ان العرب الفلسطينيين فى الضفة الغربية وغزة يجب ان يتمتعوا بالحكم الذاتى ولقد اختلفنا حول هذه القضية ولكننا اتفقنا على ان تناقش فى اللجنة السياسية »^(١)

وعبر « مناحم بيجين » عن موقفه قائلاً فى نفس هذا المؤتمر « ان الوفدين لم يتوصلا لصياغة مشتركة ومتفق عليها فيما يتعلق بالمشكلة التى نسميها نحن وبحق مشكلة عرب ارض اسرائيل ، بينما يسميها المصريون بلغتهم مشكلة الشعب الفلسطينى ، ولم يتسن الاتفاق حول هذه النقطة ، فكان المخرج هو ان يحدد كل طرف موقفه - ويستخدم نصه وهو ما حدث فى بداية المؤتمر الصحفى .»

وفى حين اكدت مصر سيادة الشعب الفلسطينى فى الضفة الغربية والقطاع ، طالبت اسرائيل بالسيادة الاسرائيلية على هذه المناطق ، وفى حين اصرت مصر على انسحاب الجيش الاسرائيلى ، اكدت اسرائيل بقاء قواتها فى الضفة الغربية والقطاع .

غير انه خلال الفترة التى اعقبت التاريخ لمباحثات الاسماعيلية ، بدأت الولايات المتحدة محاولة فتح ثغرة فى حاجز التصلب الاسرائيلى بالذات فيما يتعلق بمستقبل المناطق الفلسطينية المحتلة ، هذا التصلب الذى يقف حجر عثرة فى طريق التسوية الامريكية ويضع أطرافها فى موقف يصعب الخروج منه .^(٢)

وفتح هذه الثغرة في حاجز التصليب الاسرائيلي ، يتيح امام الولايات المتحدة الامريكية استكمال الدور الذي رسمته لسياستها الخارجية ازاء منطقة الشرق الاوسط وهو الدور الذي اصطلحت المصادر الرسمية على تسميته بدور « الشريك الكامل » في المفاوضات الاسرائيلية المصرية . وعبر العديد من الاجتماعات واللقاءات وتبادل الاسئلة وردودها بين الجانب الامريكى والجانب الاسرائيلي والتي استهدفت كما سبق الاشارة تمهيد الطريق لاستمرار خط التسوية وجدت الولايات المتحدة نفسها مضطرة لتعد لقاء قمة بين « كارتر » و « السادات » و « بيجين » وهو اللقاء الذى انتهى بتوقيع اتفاقية الاطار والتي تضمنت النص على حكم ذاتى للفلسطينيين فى الضفة والقطاع .

ومنذ ذلك التاريخ اصبحت صيغة الحكم الذاتى للفلسطينيين ، صيغة مصرية امريكية واسرائيلية تعبر عن الحل الذى ارقأته الاطراف الموقعة على اتفاقية الاطار للمشكلة الفلسطينية والاراضى الفلسطينية فى الضفة الغربية والقطاع ، وقد عكست هذه الصيغة القوى والمراكز النسبية والصالح التى يضعها كل طرف فى مقدمة اولوياته وموقعه على خريطة علاقات القوى الفعلية فى المنطقة .

والنقطة التى سوف تكون موضع اهتمامنا فى الصفحات المقبلة ، هى تتبع الاهداف الاستراتيجية الاسرائيلية فى الحكم الذاتى للفلسطينيين ، وكيف انعكست فى الصيغة التى اتفق بشأنها فى « كامب دافيد » كذلك محاولة تلمس جوهر الموقف الاسرائيلي من الحكم الذاتى والكيفية التى فرض نفسه من خلالها فى مضمون هذه الصيغة ، واخيرا الامتداد التاريخى لمشروع الحكم الذاتى للفلسطينيين وتحديد مدى التواصل التاريخى بين طرح المشروع عام ١٩٠٦ على يد « جابوتنسكى » وتبنى « مناحم بيجين » له فى نهاية عام ١٩٧٧ حتى وصول المشروع لمائدة المفاوضات فى مؤتمر « كامب دافيد » واقراره .

اتفاقية الاطار لحل الصراع العربى الاسرائيلي :

تضمنت الاتفاقية ، مقدمة حول امكانيات تسوية الصراع العربى الاسرائيلي ، بعد عرض التطورات التى جعلت ذلك ممكنا ، استنادا الى قرارى الامن ٢٤٢ لسنة ١٩٦٧ ، ٣٣٨ لسنة ١٩٧٣ « فقرة اولى » وان التسوية للصراع تتطلب احترام السيادة والوحدة الاقليمية والاستقلال السياسى لكل نول المنطقة .

(١) وفيما يتعلق بالضفة الغربية وغزة ، تضمن الاتفاق ، اشتراك مصر واسرائيل والاردن وممثلى الشعب الفلسطينى فى المفاوضات حول المشكلة

الفلسطينية وتقسم هذه المفاوضات الى مراحل ثلاث .
(أ) مرحلة أولى : يتخللها اتفاق مصر واسرائيل على ضمان نقل سلمي للسلطة اخذا في الاعتبار احتياطات الامن لكافة الاطراف وذلك بعمل ترتيبات انتقالية بالنسبة للضفة وغزة لمدة خمس سنوات .

توفير حكم ذاتي كامل لسكان الضفة الغربية وغزة ، وان تنسحب الحكومة العسكرية الاسرائيلية وادارتها المدنية بمجرد انتخاب سلطة حكم ذاتي من قبل السكان انتخابا حرا ، وتحل هذه السلطة محل الحكومة العسكرية ، ودعوة الاردن كذلك للتباحث بشأن هذه الترتيبات الانتقالية .
تقوم مصر واسرائيل والاردن بالاتفاق حول وسائل وكيفية اقامة سلطة الحكم الذاتي المنتخبة في الضفة والقطاع ، وقد يضم وفدا مصر والاردن ممثلي الضفة الغربية وقطاع غزة او فلسطينيين آخرين . ١ - (فقرة ب)
هذه الاطراف تتفاوض بشأن اتفاقية يتحدد من خلالها مسئولية سلطة الحكم الذاتي في الضفة والقطاع ، ويتم انسحاب القوات المسلحة الاسرائيلية ، ويعاد توزيع ما يتبقى منها في مواقع معينة للامن الاسرائيلي ، ويشمل الاتفاق ايضا ترتيبات الامن الداخلي والخارجي والنظام العام (١ ، ب ، فقرة ٢) .

وتشكل قوة بوليس محلية « قوية » من الممكن ان تضم مواطنين اردنيين وتشارك القوات الاسرائيلية والاردنية في دوريات مشتركة وتقديم الافراد لتشكيل مراكز مراقبة لضمان امن الحدود (١ ، ب ، فقرة ٣) .

المرحلة الثانية : تضمنت بدء الفترة الانتقالية (السنوات الخمس) عندما تقام سلطة حكم ذاتي « مجلس اداري » في الضفة الغربية وغزة ، بشرط الا يتأخر ذلك عن العام الثالث بعد بداية الفترة الانتقالية (فقرة ١ ، ج) .

بانتهاء الفترة الانتقالية تجري المفاوضات بين مصر واسرائيل والاردن والممثلين المنتمين لسكان الضفة الغربية وغزة ، لتحديد الوضع النهائي للضفة الغربية وغزة وعلاقاتها بجيرانها ، وكذلك لابرام معاهدة سلام بين اسرائيل والاردن (ج ، فقرة ٢)

وقد ربط الاتفاق بين تحديد الوضع النهائي للضفة والقطاع وبين ابرام معاهدة سلام بين اسرائيل والاردن ، وذلك بالنص على « انعقاد لجنتين منفصلتين ولكنهما مترابطتان » تتشكل احدهما من ممثلي الاطراف الاربعة (مصر واسرائيل والاردن ، وممثلي سكان الضفة والقطاع) والتي ستتولى بالتفاوض تحديد الوضع النهائي للضفة والقطاع .

اما الثانية فتتشكل من ممثلي اسرائيل والاردن بالاشتراك مع ممثلي السكان في الضفة وغزة وذلك للاتفاق حول ابرام معاهدة سلام بين اسرائيل

والاردن بشرط ان يكون الاتفاق الذى توصلت اليه اللجنة الاولى بشأن تحديد الوضع النهائى للضفة مأخوذاً فى الاعتبار .

وتستند هذه المفاوضات جميعاً على قرارى مجلس الامن ٢٤٢ (ج فقرة ٣) ، ويتقرر ضمن هذه المفاوضات الحدود وترتيبات الامن ، وضرورة اعتراف الحل الناتج عن هذه المفاوضات « بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى ومتطلباتهم العادلة »

ويطرح الاتفاق اربعة بنود حول الكيفية التى سيشترك بها الفلسطينيون فى تقرير مستقبلهم (ج ، فقرة ٤) .

(١) ان يقوم ممثلو السكان فى الضفة والقطاع بالتصويت على الاتفاق الذى توصلت اليه الاطراف (الخاص بتحديد الوضع النهائى)

(٢) اتاحة الفرص للممثلين المنتخبين عن سكان الضفة لتحديد الكيفية التى سيحكمون انفسهم بها .

(٣) يتم الاتفاق بين مصر واسرائيل والاردن وممثلى السكان على الوضع النهائى للضفة والقطاع والمسائل البارزة الاخرى بحلول نهاية الفترة الانتقالية .

(٤) مشاركة ممثلى السكان بشأن معاهدة السلام بين اسرائيل والاردن .
ايضا تضمن الاتفاق اتخاذ كل الاجراءات والتدابير لضمان امن اسرائيل وجيرانها خلال الفترة الانتقالية وما بعدها ، ويتعين على سلطة الحكم الذاتى ان تشكل قوة قوية من الشرطة المحلية من سكان الضفة وغزة ، وتكون على اتصال مستمر بالضباط الاسرائيليين والاردنيين والمصريين المعينين لبحث الامور الخاصة بالامن الداخلى (هـ) ويقوم ممثلو مصر واسرائيل والاردن وسلطة الحكم الذاتى خلال الفترة الانتقالية بتشكيل لجنة ، تقرر بموافقة الاطراف صلاحيات عودة الافراد الذين طردوا من الضفة الغربية وغزة فى ١٩٦٧ .

ويخلص بعض الباحثين الفلسطينيين فى رؤيتهم للحكم الذاتى فى اطار اتفاقية الاطار التى لخصنا بنودها فيما سبق ، الى ان مشروع الحكم الذاتى المضمن فى الاتفاقية يعتبر امتداداً تاريخياً ، لما طرحه « جابوتنسكى » عام ١٩٠٦ وما قدمه « بيجين » فى مشروعه للحكم الذاتى ضمن خطة ليكود للتسوية فى مباحثات الاسماعيلية يومى ٢٥ ، ٢٦ ديسمبر ليس فقط فى الخطوط العامة للمشروع وانما ايضا فى صلب اساه الفكرى والايدىولوجى .

ويدلل هؤلاء على رؤيتهم بأنه عندما قدم « بيجين » مشروعه أكد ان جوهر هذا المشروع يتضمن فى بندين اساسيين هما ، البند (١) والبند (٢٤)

وهما المتعلقان بأن يعهد بشئون الأمن والنظام الاسرائيلي حقها في السيادة على الضفة والقطاع ، ويدون هذين البندين حسب تعليق « بيجين » ليست هناك اهمية لمشروعه .

وترتيبا على ذلك تكون اسرائيل قد حققت الاهداف الجوهرية للمشروع الذي طرحه بيجين للحكم الذاتي ، حيث ينص الاتفاق على « توفير حكم ذاتي كامل لسكان الضفة والقطاع » وهو ما تضمنه مشروع بيجين والجديد هنا كلمة « كامل » ، وتنص احدى فقرات الاتفاقية على ان « الحكومة الاسرائيلية العسكرية وادارتها المدنية ستسحبان منهما بمجرد ان يتم انتخاب سلطة حكم ذاتي من قبل السكان » هو ما نصت عليه المادة (٢) من مشروع بيجين ، وتضمن كلمة « انسحاب » هنا في تقديرهم - له قيمة دعائية كبيرة وبالذات عندما يكون المقصود هو الحكومة الاسرائيلية العسكرية ، رغم ان هذه الفقرة ضبطت من خلال فقرة اخرى واضحة ، حيث نص الاتفاق على بقاء القوات الاسرائيلية حيث اشار « اعادة توزيع القوات الاسرائيلية التي ستبقى في مواقع معينة » اعادة التوزيع هذه الحكومة و « ترتيبات لتأكيد الأمن الداخلي والخارجي والنظام وهو ما يلتقى مع البند الحادي عشر من مشروع بيجين الخاص بأن يعهد بشئون الأمن والنظام العام لاسرائيل (٣) .

كذلك يحدد الاتفاق اشتراك الاردن في اعداد الترتيبات الانتقالية على اساس الاطار الذي تضمنه الاتفاق والترتيبات المشار اليها وهي الخاصة والمحددة « بمبدأ الحكم الذاتي لسكان هذه الاراضي » ولاهتمامات الأمن الشرعية لكل من الاطراف التي يشملها النزاع « فهذه الاشارات الخاصة بترتيبات الأمن تجعل من الأمن الاسرائيلي اساسا للحكم الذاتي .

ونص الاتفاق ايضا على « تتفق مصر واسرائيل والاردن على وسائل اقامة سلطات الحكم الذاتي المنتخبة وقد تضم مصر والاردن ووفدا من الفلسطينيين من الضفة الغربية وقطاع غزة او فلسطينيين آخرين وفقا لما يتفق عليه » ويلاحظ في هذه النقطة الاتفاق على كلمة وسائل اضافة الى تعبير « وفقا لما يتفق عليه » أي ان المسائل تحل بالاتفاق ، الامر الذي يعطى لاسرائيل حق الاعتراض على ما لا يتوافق وتصورها للحكم الذاتي .

ومن ناحية اخرى وامتدادا للرؤية التي نحن يصدد الحديث عنها - نص الاتفاق على « تكوين قوة بوليس محلية قوية قد تضم مواطنين اردنيين » وهو ما اشار اليه البند العاشر من مشروع بيجين للحكم الذاتي ، حيث اشار الى « تكوين قوة شرطة محلية » .

وقد حرص المشروع فيما يبدو على تأكيد كلمة « مواطنين اردنيين وغير اردنيين » هؤلاء الاخرون ليسوا بطبيعة الحال اسرائيليين ، والمقصود هو

مواطنو الضفة الغربية وغزة وهي محاولة اسرائيلية لالغاء صفة المواطنه الاردنية « لمواطني الضفة - بمعنى آخر الغاء شرعية اردنية لصالح شرعية اسرائيلية .

ويخلص بعض الباحثين ايضا الى ان الفقرة التي تتضمن « تشترك القوات الاسرائيلية في دوريات مشتركة وفي تقديم الافراد لتشكيل مراكز مراقبة لضمان امن الحدود » فقره مركبة ، ظاهرها اشراك الاردن في عمل امنى مشترك ، او اشتراكها في ضمان امن الحدود ، وذلك يعنى محاولة انتزاع اعتراف ضمني عن الاردن بأن الضفة الشرقية هي حدوده الفعلية . كذلك يلاحظ انه وان لم يتمكن « بيجين » من انتزاع موافقة صريحة على السيادة الاسرائيلية على الضفة ، فقد ابقى الاتفاق على مسألة السيادة مفترضة على الضفة الغربية والقطاع حين اشار الى « انه بحلول الفترة الانتقالية ستجرى المفاوضات لتحديد الوضع النهائي للضفة والقطاع » - ومن ثم فقد تضمنت اتفاقية الاطار في « كامب دافيد » المسائل الجوهرية في مشروع بيجين للحكم الذاتى وهي ، الامن الاسرائيلى ، السيادة والوجود العسكرى ، وتجنب قضية القدس

ومن ناحية اخرى ، فقد تضمن الاتفاق ضرورة ان يعترف الحل الناتج عن المفاوضات في نهاية الفترة الانتقالية بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى ، في الوقت الذى حدد فيه الكيفية التي سيشارك بها الفلسطينيون في الضفة والقطاع في تقرير مستقبلهم بعد نهاية الفترة الانتقالية وذلك باشتراك ممثلهم المنتخبين في المفاوضات بين مصر واسرائيل والاردن في تحديد الوضع النهائي للضفة والقطاع ، واشراكهم في المفاوضات الخاصة بابرام معاهدة بين الاردن واسرائيل وذلك من خلال عمل اللجنتين المرتبطتين اللتين نص عليهما الاتفاق ، فقط المشاركة وهو ما يتناقض مع ضرورة اعتراف الحل الناتج عن المفاوضات « بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى » .

والموقف الفلسطينى من الحكم الذاتى ينطلق من المطالبة « بحق تقرير المصير للفلسطينيين » وهو الحق الذى اكتسب شرعية عربية وعالمية ، من خلال القرارات العربية والدولية التي اتخذتها منظمات الامم المتحدة ، الجمعية العامة بصدد تقرير وتأكيد حق الشعب الفلسطينى في تقرير مصيره على ارضه وتكوين دولته المستقلة بون وصاية اى من الاطراف وهسو المضمون الحقيقى المتفق عليه الان في الفقه الدولى والاسرة الدولية .

هذا في حين يرى بعض الباحثين ان ثمة تغيرا ما في مضمون الحكم الذاتى كما ورد في اتفاقيات الاطار والحكم الذاتى حسبما هو وارد في

مشروع « بيجين » ، غير ان هذا التغير على سبيل الحصر لا يتناول غير ثلاث نقاط :

اولاهما : خاصة بنص اتفاقية الاطار على حكم ذاتى كامل ، بينما يتحدث مشروع بيجين عن حكم ذاتى للسكان ، ويخلص هؤلاء الى ان المقصود بعبارة الذاتى الكامل انه يشمل السكان والمناطق معا .

ثانيتهما : تتعلق بمصدر الصلاحيات الممنوحة لسلطة الحكم الذاتى ، ففى حين يؤكد مشروع بيجين « ان مصدر صلاحيات هذه السلطة « هو جيش الدفاع الاسرائيلى » فان مصدر صلاحيات هذه السلطة طبقا لاتفاقية الاطار ، سوف يكون طبقا لاتفاقية دولية وتكون هى مصدر هذه الصلاحيات ، حيث ينص الاتفاق على انسحاب الحكم العسكرى من المناطق وبالتالي فليس ثمة هيئة عليا تشكل سلطة فوق سلطة الحكم الذاتى .

ثالثتهما : حول مستقبل المناطق : ينص مشروع بيجين على اعادة النظرية فى مستقبل هذه المناطق بعد خمس سنوات . بينما فى « كامب دافيد » يبدأ البحث عن مستقبل هذه المناطق ابتداء من السنة الثالثة بعد انشاء مؤسسات الحكم الذاتى .^(٤)

المبحث الثانى

الحكم الذاتى وابعاد المفهوم الاسرائيلى

سبق ان تتبعنا فى موضع آخر من هذه الدراسة ، الخلفية التاريخية والايديولوجية ، التى انطلق منها مشروع « بيجين » للحكم الذاتى للمناطق الفلسطينية المحتلة ، وهى الخلفية التى تمثلت بشكل اساسى فى اكثر التيارات الصهيونية عدوانية وتطرفا ، وهو التيار المعروف « بالصهيونية التنقيحية » ومنظر هذا التيار « فلاديمير جابوتنسكى » الذى تربطه « بمناحم بيجين » رابطة فكرية قوية طوال عمل هذا الاخير تحت قيادة « جابوتنسكى » .

واستنادا الى هذه الخلفية التاريخية والفكرية لخطوط الحكم الذاتى تواصل الحكومة الاسرائيلية تأكيد منظورها للاطار الفكرى والتنظيمى والمستقبلى الذى ينبغى للحكم الذاتى ان يكون عليه ، سواء عن طريق التصريحات المتعددة فى هذا الشأن او عن طريق الوثائق والاجراءات العملية التى اقدمت عليها الحكومة الاسرائيلية والتى تبلورت بصفة اوضح بالذات بعد توقيع اتفاقية الاطار والمتضمنة الحكم الذاتى للمناطق الفلسطينية المحتلة .

ففى اعقاب اقرار اتفاقية « كامب دافيد » كلف « بيجين » مدير مكتبه « الياهو بن اليسار » بتشكيل لجنة عرفت باسمه « لجنة بن اليسار » ضمت مديرى عموم الوزارات فى اسرائيل ، وممثلين للجيش الاسرائيلى والمخابرات الاسرائيلية ، تتولى وضع تقرير لادارة المفاوضات فى مرحلتها الاولى والتى بدأت فى شهرى مايو ويونيو ١٩٧٩ عقب تبادل وثائق التصديق على المعاهدة المصرية الاسرائيلية^(٥)

وقد خلصت اللجنة فى تقريرها الذى بلغ ثلاثمائة صفحة وقدمته للوزارة الاسرائيلية للاسترشاد به فى المفاوضات الى نقطتين جوهريتين .

الاولى : تحديد الموقف الاسرائيلى من بعض القضايا الاساسية المثارة بصدد الحكم الذاتى وفى مقدمتها ضمان عدم قيام دولة فلسطينية فى الضفة والقطاع وهو الاحتمال الذى اشار اليه معظم من تحدثوا عن الحكم الذاتى

في اسرائيل ، واستبعاد ممثلي منظمة التحرير الفلسطينية ومؤيديها في الضفة الغربية والقطاع من الوصول الى سلطة الحكم الذاتي وكذلك حددت اللجنة موقف اسرائيل من مصدر صلاحيات سلطة الحكم الذاتي حيث اكدت ان مصدر صلاحياتها هو « جيش الدفاع الاسرائيلي » وتأكيدها حق اسرائيل في الاستيطان في الضفة الغربية وحرية شراء الاراضي وتحديد موقف اسرائيل من قضية « الاراضي العامة » واكدت اللجنة ان يظل جيش الدفاع الاسرائيلي مشرفا على مسائل الامن الداخلي والخارجي في مناطق الحكم الذاتي وضرورة وجود القوات الاسرائيلية في المناطق التي يراها وفقا لاعتبارات الامن الاسرائيلي .

الثانية : بناء نموذج لسلطة الحكم الذاتي في الضفة الغربية والقطاع ، يتضمن الهيئات والادارات التي تضمها سلطة الحكم الذاتي وصلاحياتها واختصاصاتها المحددة وطبيعة العلاقات التي تربطها بالهيئات والمؤسسات الاسرائيلية .

وبصدد الاجراءات التي اقدمت عليها الحكومة الاسرائيلية وثيقة الصلة بمضمون وجوهر المفهوم الاسرائيلي للحكم الذاتي القرار الذي اتخذته الحكومة الاسرائيلية في ٢٨/٢/١٩٧٩ والخاص بمد خط انابيب مياه من بحيرة « طبرية » الى مستوطنات غور الاردن ، كذلك تقدم « بيجين » في ٣/٥/٧٩ بوثيقة تسترشد بها حكومته في مفاوضات الحكم الذاتي مكونة من خمس صفحات تعتمد على مشروعه الاول الذي قدمه في مباحثات الاسماعيلية يومي ٢٥ و ٢٦ ديسمبر ١٩٧٨ .

وفي ١١ مايو ١٩٧٩ قدم « بيجين » مشروعه في اطاره النهائي وتألف من ١٨ بندا وتضمن بيانين منفصلين وقد تحدثت عن المشروع جريدة هآرتس الاسرائيلية في عددها الصادر في ٢٢/٥/١٩٧٩ حيث تناولت الاسس الرئيسية للمشروع المعدل الذي لم تختلف بنوده عن بنود مشروعه السابق « الاول » وأشارت الصحيفة الى اهم التعديلات كإضافة بند يتناول تفصيلا اعتبار اسرائيل مصدر صلاحيات ونشاط مؤسسات الحكم الذاتي ، كذلك حذف في التعديل البند الذي يحدد مكان ومقر الحكم الذاتي واضيف بند ينص على حق الاستيطان اليهودي في مناطق الحكم الذاتي كما اضاف المشروع المعدل طابعا اكثر شمولية على الموضوعات التي تعالج السيطرة الاسرائيلية على الاراضي ومصادر المياه^(١) .

وقد تضمن البيانان المرفقان بالمشروع المعدل ، ان اسرائيل لن تسمح ابدا بقيام دولة فلسطينية ، في « يهودا والسامرة » (وهي التسمية الصهيونية للضفة الغربية) وقطاع غزة لانها ستشكل خطرا على وجودها وامنها ، اما البيان الثاني فقد تضمن ان اسرائيل ستطالب بحقوقها في ان

تمارس سيادتها على اراضي الضفة الغربية والقطاع بعد انقضاء السنوات الخمس ، وحرص المشروع الاسرائيلي المعدل على تضمين « رفض اسرائيل لقيام دولة فلسطينية في الضفة والقطاع » ومطالبتها بالسيادة عليها بعد انقضاء السنوات الخمس ، تجنباً للمناقشة حول هذين البندين باعتبارهما لا يخضعان للمساومة .

ويأتي ضمن هذه الاجراءات قرار الحكومة الاسرائيلية في ١٦/٩/١٩٧٩ بالسماح لليهود بشراء الاراضي في الضفة الغربية . وقد شكلت الحكومة الاسرائيلية قبل بدء المرحلة الثانية من مفاوضات الحكم الذاتي في يوليو ١٩٨٠ لجنتين الاولى من ١١ وزيرا برئاسة « بيجين » نفسه للبحث في مواقف اسرائيل الثابتة من مسألة الحكم الذاتي والثانية من ٦ وزراء برئاسة يوسف بورج وزير الداخلية الاسرائيلي (٧) . واذا نظرنا الى هذه الاجراءات والقرارات تشكيل لجنة « بن اليسار » وقرار مد انايب المياح في ٢٨/٢/١٩٧٩ والوثيقة المقدمة من « بيجين » في ٣/٥/٧٩ ومشروع « بيجين » المعدل في ١١ مايو ١٩٧٩ ، وقرار الحكومة الاسرائيلية القاضي بالسماح لليهود بشراء الاراضي في الضفة الغربية في ١٦/٩/١٩٧٩ ، وقرار الحكومة الاسرائيلية بالسماح لليهود بالاستيطان في مدينة « الخليل » سنجد انها تستهدف التأكيد على جوهر مضمون المفهوم الاسرائيلي للحكم الذاتي ، وهي ليست قرارات جزئية منفصلة وانما متكاملة تعكس موقفا اسرائيليا محددًا ازاء الحكم الذاتي ، وعبر الصفحات التالية سنتناول ابعاد وعناصر المفهوم الاسرائيلي للحكم الذاتي .

اولا : ابعاد المفهوم الاسرائيلي للحكم الذاتي

يستند المفهوم الاسرائيلي للحكم الذاتي للضفة الغربية والقطاع على الايديولوجية الصهيونية بصفة عامة – والتي يعتبر ابرز جوانبها تغليب ونفى وجود الشعب الفلسطيني والشخصية الفلسطينية وذلك التيار الذي سبق الاشارة اليه المعروف باسم « الصهيونية التنقيحية » وهو اكثر التيارات الصهيونية تطرفا وعدوانية كما انه اكثرها تعصبا وايمانا بارض اسرائيل الكاملة وحدودها التاريخية المقدسة التي تضم ضفتي نهر الأردن كما عبر عن ذلك « جابوتنسكي » رائد هذا التيار الصهيوني ومنشئ تنظيماته العسكرية بالاضافة الى هذه الخلفية الفكرية والتاريخية فالمشروع من الناحية الواقعية يعتبر صياغة لعلاقة اسرائيل باعتبارها كيانا استيطانيا عنصريا بالسكان الاصليين وهم « الشعب الفلسطيني » في

الضفة والقطاع ، بحيث يجمع بين عزل الفلسطينيين عن الكيان الاسرائيلي في اطار ربطهم من الناحية الفعلية بجهاز الدولة الاسرائيلي وفي الوقت نفسه الحيلولة دون تطور هذا العزل الى اى كيان مستقل في المستقبل . ويتضمن المفهوم الاسرائيلي للحكم الذاتى ، سبعة ابعاد متكاملة تكفل بتطبيقها اخراج ترجمة عملية للرؤية الاسرائيلية ، سنتناولها بتفصيل فيما يلى :

اولا : الحكم الذاتى للسكان وليس للارض او الاقاليم :

يعتبر هذا البعد من اهم وأبرز الابعاد في المفهوم الاسرائيلي للحكم الذاتى بل من اهم وأبرز الابعاد في الفكر الصهيونى بشكل عام حيث اتخذ الزحف الصهيونى على « فلسطين » من الارض مرتكزا رئيسيا لخلق حقائق مادية من خلال الاستيطان الجماعى تمهد لفرض الأمر الواقع على العرب الفلسطينيين قبل وبعد نشأة جهاز الدولة الاسرائيلي . فالحكومة الاسرائيلية وعلى رأسها « بيجين » زعيم تحالف ليكود المنتمى فكريا وأيديولوجيا لاكثر الاجنحة تطرفا في الايديولوجية الصهيونية ، تنظر الى الضفة الغربية وقطاع غزة باعتبارها « اراضى محررة » وجزءا من « ارض اسرائيل الكاملة » التى وردت في العهد القديم ومن ثم فهي تفسر ما جاء في اتفاقية الاطار « توفير حكم ذاتى كامل » لسكان الضفة الغربية وقطاع غزة ، بان الحكم الذاتى المقصود للسكان في هذه المناطق وليس حكما ذاتيا كاملا للسكان والمناطق معا ، وقد عبر « بيجين » عن ذلك قائلا في خطابه في الكنيست الاسرائيلي بعد توقيع المعاهدة المصرية الاسرائيلية ، ان اسرائيل وافقت على الحكم الذاتى للسكان العرب في الضفة الغربية وغزة ، وهذا ما نتعهد به ، الا اننا لا نوافق ابدا على منح حكم ذاتى كامل لتلك المناطق ، « وتهدف اسرائيل من وراء تأكيد هذا المضمون الى :

(١) الحيلولة دون اى تطور نحو استقلال فلسطينى في هذه المناطق ، ان يعلق « بيجين » في كل المناسبات « لن تكون هناك دولة فلسطينية في الضفة الغربية وغزة ولن نوافق على ذلك ولن نسمح به ، ان الحكم الذاتى لن يؤدى الى دولة فلسطينية » .

(٢) اعادة التأكيد على الضوابط والجوانب التى تحول دون اى استقلال فلسطينى لتجنب اثاره هذه القضية في مفاوضات الحكم الذاتى .

(٣) تنمية وخلق واقع اسرائيلي في الضفة الغربية وغزة مواز للواقع العربى ، حتى يتسنى لاسرائيل المطالبة بالسيادة على هذه المناطق استنادا الى هذا الواقع وذلك عند بحث مستقبل المناطق ، كمرحلة نهائية بعد مرحلة

الجسور المفتوحة في تنفيذ الحكم الذاتى .

وقد حرصت اسرائيل على تأكيد هذا البند من خلال تصعيد نشاطها الاستيطاني في الضفة الغربية حتى دون التقيد بفترة الشهور الثلاثة التى حددت لتجميد الاستيطان لابرام المعاهدة مع مصر ، وكذلك تحضير خطط الاستيطان التى ستنفذ في عهد الحكم الذاتى وتحديد النظام الذى يسرى عليها وحق السياسة التى حددها بيجين ومؤداها « ان الشعب اليهودى يملك الحق الكامل فى الاستيطان فى ارض - اسرائيل ولقد مارسنا هذا الحق وسنمارسه » ! ؟ .

فالاستيطان هدف قومى من وجهة النظر الاسرائيلية ومن ثم يجب ان يقوم « الحكم العسكرى بالاستيلاء على اراضى الدولة قبل قيام الحكم الذاتى » .

والواقع ان تصعيد النشاط الاستيطاني اليهودى فى الاراضى المحتلة لم يرتبط باقرار الحكم الذاتى - فالحكم الذاتى جعل الحكومة الاسرائيلية تعطى دفعة قوية للنشاط الاستيطاني بهدف خلق حقائق قوية فى الضفة - وانما يرتبط تصعيد هذا النشاط بصعود الليكود الى الحكم فى مايو ١٩٧٧ (حصل ليكود على ٨٪ من الاصوات فى مناطق الاستيطان) فقد اكتفت اهدافه الاستيطانية باهداف جماعة « جوش ايمونيم » الاستيطانية وجماعة « ارض اسرائيل الكاملة^(٨) » .

فقد اظهرت حكومة « بيجين » حرصها على مشروعات هذه الجماعات الاستيطانية فى الضفة الغربية وضرورة تنفيذها بسرعة لمواجهة الموقف السياسى الناشئ عن التفاوض بشأن التسوية وقد عرضت هذه الجماعات خططا جاهزة سلفا معدة للتنفيذ وتعجز بمفردها دون مساعدة الحكومة على تحقيقها .

ومن بين اهم المشروعات الاستيطانية المشروع الذى تقدم به « رعان فايتس » رئيس شعبة الاستيطان فى الوكالة اليهودية ويعتمد مشروعه على اقامة المستوطنات الصناعية الزراعية المختلطة ويلتقى هذا المشروع مع مشروع الون من حيث تجنب الاستيطان فى المناطق الاهلة بالسكان العرب والاستيطان فى المناطق قليلة السكان العرب تمهيدا لضمها الى اسرائيل .

كذلك تقدم « ايريل شارون » رئيس اللجنة الوزارية لشئون الاستيطان وهو المشروع المعروف « بالعمود الفقرى المزدوج » ويهدف الى توسيع المستوطنات الاسرائيلية عند مداخل القدس واقامة شبكة مستوطنات فى المنطقة الممتدة غربى خط (جنين - نابلس - الرملة) للفصل بين عرب الضفة الغربية والعرب فى مناطق ١٩٤٨ ، وربط الضفة باسرائيل بشبكة من الطرق تمتد من البحر غربا وحتى غور الأردن شرقا .

ومن ناحية أخرى فقد اعتبر برنامج « ليكود » الضفة الغربية « جزءاً من أرض إسرائيل الغربية » واستند الائتلاف الحكومي الذي شكله الى تصور مشترك بشأن قضايا الاستيطان مع كل من الحزب الديني القومي « المفدال » والحركة الديمقراطية للتغيير « داش » فقد أكد الاتفاق بين الليكود والمفدال « ضرورة إقامة المستوطنات بناء على قرار صادر عن الحكومة فقط وفق معايير صهيونية وأمنية » وكذلك استند الاتفاق بين « داش » والليكود على تصور مشترك بشأن الاستيطان في المناطق العربية المحتلة وتطبيق القانون الاسرائيلي في هذه المناطق . ويرتهن الأمر بالتوقيت الملائم والاعتبارات السياسية الخاصة بالمفاوضات مع العرب حول التسوية .

والواقع أن هذه القضية بالذات « الاستيطان » تحظى باتفاق ليس فقط بين الكتل المشتركة في الائتلاف الحاكم وإنما أيضا بين هذه الكتل من ناحية والمعارضة من ناحية أخرى فالخلاف بينهما ليس حول المبدأ ذاته وإنما بين تصورين سياسيين بشأن مستقبل هذه المناطق « فالمعراخ » يفضل الحل الوسط مع الأردن طبقا لمشروع ألون .

ولكى نتبين حجم التصاعد الذي شهده النشاط الاستيطاني في عهد « ليكود » يستحسن القاء نظرة سريعة على بعض الأرقام التي أتت بها أحد زعماء جماعة « جوش ايمونيم » وهو « جروشون ستيفت » فقد صرح انه منذ مجيء ليكود الى الحكم استوطن في الضفة الغربية : ٤٠٠٠ يهودي في ١٥ مستوطنة ومن بين هؤلاء المستوطنين ٣٧٢٠ مستوطنا من أعضاء الجماعة ، وصرح أيضا أن احتياطي أعضاء حركته من المستوطنين أخذ في التناقص وإن لدى الجماعة فقط ألفي أسرة مرشحة للاستيطان .

وقد أكدت توصيات لجنة (بن اليسار) هذا الجانب من الرؤية الاسرائيلية للحكم الذاتي الخاص بالفصل بين السكان والأرض بصدد تطبيقه ، فقد أوصت اللجنة بضرورة تدعيم النشاط الاستيطاني الاسرائيلي ، وحرية شراء الأراضي ، فقد جاء في تقريرها الذي قدمته للوزارة الاسرائيلية انه من بين ٦,٥ مليون « دونم » من أراضي الضفة الغربية سجل منها باسم الحكومة ٧٠٠ ألف « دونم » ونصف مليون دونم يتم اعدادها .. وترى اللجنة أن تظل الحكومة الاسرائيلية وصية على أراضي الدولة بوصفها وريثة البلاط الأردني والذي كان يملك هذه الأراضي حتى عام ١٩٦٧ ، ويظل هذا الوضع قائما حتى نهاية الفترة الانتقالية (السنوات الخمس أو حتى دخول الأردن المفاوضات) .^(٩)

ويقترح بعض الكتاب الاسرائيليين الذين تحدثوا عن مشكلة الأراضي العامة وعلاقتها بسلطة الحكم الذاتي ، وتجنباً لمطالبة الحكم الذاتي بإدارة

هذه الأراضي مستقبلا ، توقيع عقد ايجار بين المسئول عن الاملاك الحكومية وبين المستوطنين ، وذلك لمدة ٩٩ عاما وان يشار في هذا العقد بأن رسوم الايجار قد دفعت مقدما وذلك لتجنب (ادعاء « سلطة الحكم الذاتى بملكية هذه الأراضي او فرض رسوم عليها ، ويقترح هؤلاء ايضا اجراء نفس العقد (٩٩ عاما) بصدد الأراضي التى قامت سلطات الحكم العسكرى بمصايراتها بحجة الأمن ، وايضا بالنسبة لممتلكات اليهود من الأراضي قبل عام ١٩٤٨ والتي آلت الى النظام الأردنى وقام الأردن بتأجيرها للسكان العرب وانتقلت هذه الأراضي مرة أخرى الى ممثل الحكومة الاسرائيلية بعد عام ١٩٦٧ . (١٠)

وقد حرصت اسرائيل تجنبيا « لاساءة فهم بعض التعبيرات » ان توضح موقفها ، فالضفة الغربية الواردة في وثيقة « الاطار » هى بالنسبة لها « يهودا والسامرا » والشعب الفلسطينى هم « عرب أرض اسرائيل » ، ومن ثم اوضح بيجين فهمه لعبارة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى ومتطلباته العادلة بأنه اعترف « بحقوق عرب اسرائيل التى طالما اعترفت بها » .

وقد رفض « بيجين » اثناء محادثات « كامب دافيد » توقيع وثيقة تدوين حيازة الأراضي بالقوة وقال بشأن هذه النقطة ، انه خلال القمة بذل كارتر والسادات ضغوطا قوية لكى يوقع على وثيقة يدين فيها حيازة الأراضي بالقوة ، لكننى رفضت التوقيع على هذه الكلمة وكسبت الجولة في النهاية . ويجىء في هذا السياق قرار الحكومة الاسرائيلية بتوسيع المستوطنات قبل مضي الثلاثة أشهر التى اتفق على تجميد الاستيطان خلالها لابرام المعاهدة مع مصر ، وهو القرار الذى اثار استياء الرئيس الأمريكى « كارتر » وأكد المتحدث باسم البيت الأبيض ان الرئيس الأمريكى لن يقابل « بيجين » وذلك في ١١/١١/١٩٧٨ ، ولكنه عدل عن ذلك والتقى به في ١٢/١١/١٩٧٨ ، وايضا القرار الصادر عن الحكومة الاسرائيلية في ١٦/٩/١٩٧٩ والقاضى بالسماح لليهود بشراء الأراضي في الضفة الغربية وهو القرار الذى اثار احتجاج مواطنى الضفة الفلسطينية ويؤكد ان الحكم الذاتى الاسرائيلى للسكان وليس للأرض .

يقول « يورى افنيرى » الكاتب الاسرائيلى بصدد تعليقه على مشروع الحكم الذاتى الذى قدمه « بيجين » ان هذا المشروع الذى قدم بعدا عاما لايشمل أى منطقة ، في حين أن الحكم الذاتى الذى منح للايرلنديين ، كان ينصرف وقتها الى منطقة معينة . (١١)

وإذا أضفنا الى ذلك أن خطة الحكومة الاسرائيلية للاستيطان خلال السنوات الخمس القادمة تتضمن اعتماد مبلغ الفى مليون و ٥٧٠ ألف دولار

لانشاء ٨٤ مستوطنة اضافية ، قدر مجموع المستوطنين لهذه المستوطنات ٧٠,٠٠٠ ألف يهودى^(١٢) لاتضح أن المفهوم الاسرائيلى للحكم الذاتى يختص بالسكان دون الأرض والتي هى جزء من اقليم « أرض اسرائيل الكاملة » انطلاقا من رؤية تكتل ليكون الحاكم لهذه القضية

ثانيا : الحكم الذاتى له صلاحيات ادارية وليس تشريعية أو سياسية :

يعكس المفهوم الاسرائيلى للحكم الذاتى إزاء هذه النقطة طبيعة وجوهر السلطات الممنوحة للحكم الذاتى فى الضفة الغربية وغزة ، والاساس العنصرى الصهيونى الذى ينطلق منه الموقف الاسرائيلى ، فالشعب الفلسطينى فى الضفة والقطاع هو من وجهة نظر « بيجين » « عرب أرض اسرائيل » وبالتالي سوف تتيح لهم اسرائيل تصريف شئونهم الادارية بأنفسهم فى اطار الكيان الاسرائيلى ، حيث تضمن مشروعه الاول أن يقوم سكان الضفة والقطاع بانتخاب « مجلس ادارة » يتكون من ١١ عضوا يتولى تصريف كافة الشئون الادارية المتعلقة بالسكان العرب فى مناطق الضفة والقطاع .

وقد أعاد « بيجين » التأكيد على طبيعة الصلاحيات الممنوحة للحكم الذاتى فى الوثيقة التى قدمها فى ٣ مايو ١٩٧٩ لكى تسترشد بها حكومته فى المفاوضات والتى تعتمد على مشروعه ذى الستة والعشرين بندا ، فمن أهم ماورد بها حسبما اوردته أجهزة الاعلام الاسرائيلية ، منح مجلس الحكم الذاتى صلاحيات ادارية ، وتبقى الصلاحيات التشريعية بين الحكومة الاسرائيلية .

وتستند اسرائيل فى حرصها على تأكيد نطاق صلاحيات الحكم الذاتى بالصلاحيات الادارية ، هو أن يؤدى منح الحكم الذاتى صلاحيات تشريعية الى تطور خطير من وجهة النظر الاسرائيلية وهو تقوية مركز سلطة الحكم الذاتى خلال الفترة الانتقالية محليا ودوليا بحيث فى نهاية الفترة الانتقالية وعند مناقشة تقرير المصير للمناطق تكون مؤهله للاستقلال فضلا عن احتمال فقدان الاساس الذى ترتكز عليه اسرائيل فى المطالبة بالسيادة على هذه المناطق مع انتهاء الفترة الانتقالية .

وقد أكد التقرير الذى قدمته لجنة « بن اليسار » للحكومة الاسرائيلية ، طبيعة الصلاحيات التى سوف تمارسها سلطة الحكم الذاتى وهى الصلاحيات الادارية وذلك خلال النموذج التنظيمى الذى اقترحتة اللجنة لهيئات الحكم الذاتى وصلاحياتها وطبيعة الارتباط بين هذه الهيئات والمؤسسات الاسرائيلية .

ففى الوقت الذى اقترحت فيه اللجنة انشاء « هيئة تجارة وصناعة » تشرف على النشاط الاقتصادى وتقوم بفرض ضرائب مباشرة ، حظرت على هذه الهيئة اصدار العملة والنقود والطوابع أو إنشاء بنك مركزى وتحديد رسوم الجمارك أو تحديد سياسة الصادرات والواردات للمناطق الفلسطينية أو فرض الضرائب غير المباشرة كذلك اقترحت اللجنة انشاء هيئة داخلية تقوم بتنظيم سجلات السكان ، ولكنها فى نفس الوقت حرصت على أن يتم ذلك بالاشتراك مع وزارة الداخلية الاسرائيلية ، وحظرت عليها ، اصدار جوازات السفر ، ويحمل السكان الراغبون فى الحصول على مثل هذه الجوازات جوازات سفر اردنية أو اسرائيلية وبهدف تغليب الهوية الفلسطينية المستقلة .

وتنشأ - طبقا لمقترحات اللجنة - هيئة للتربية والتعليم مسئولة عن هيكل التعليم مع بقاء الرقابة الاسرائيلية لمنع الاشياء « المغرضة » من وجهة النظر الاسرائيلية .

وإذا حاولنا أن نفسر هذه الصفة « المغرضة » التى الصقتها اللجنة بالاشياء التى احتفظت للرقابة الاسرائيلية بحق منها ، وذلك من واقع السياسة الاسرائيلية فى الاراضى المحتلة ، فانها سوف تعنى كل ما يمت لتاريخ وجغرافيا « فلسطين » بصلة وما يتعلق بقضايا الوحدة العربية والقومية العربية والتاريخ العربى وأيضا مايتعلق بتاريخ الصهيونية فى المنطقة العربية ، ومايتعلق كذلك بالآيات القرآنية التى تحض على قتال الاعداء والوقوف ضده ، وهى السياسة التى قامت سلطات الاحتلال بتطبيقها حيث حذفت مناهج التعليم فى هذه المناطق كل مايتعلق بهذه الموضوعات . (١٣)

وحرصت اللجنة فى مقترحاتها بشكل عام على تأكيد ارتباط بعض هيئات الحكم الذاتى بالوزارات الاسرائيلية والهيئات الأخرى المناظرة لها فى اسرائيل ، ومن بينها كما سبق الاشارة الهيئة الداخلية وهيئة الزراعة وهيئة المرور وهيئة الصحة ، هذه الهيئات الأربع حرصت اللجنة على تأكيد ارتباطها بالوزارات المناظرة لها فى اسرائيل وذلك اما بسبب الطابع التشريعى أو السيادى لعمل هذه الهيئات وتعلقه بالنظام العام والحيلولة دون ممارسة هيئات الحكم الذاتى لمهام لها هذا الطابع ، كهيئة الداخلية وهيئة المرور وأما بسبب أهمية الموضوعات التى تقع فى اختصاص بعض هذه الهيئات ، كهيئة الزراعة التى تشرف على توزيع حصص المياه بالاشتراك مع الهيئات الاسرائيلية أو الاشراف الصحى .

فى حين انها لم تؤكد هذا الارتباط بشأن ممارسة بعض الهيئات التى

اقترحتها لصلاحياتها كهيئة الشئون الدينية والتي تقع في دائرة اهتمامها ، هيكّل الأحكام الدينية وشئون المرأة وشئون الوقف (العقارات والأموال الموقوفة) أو هيئة الاسكان وهيئة العمل واللتين تهتمان بمعالجة مشاكل الاسكان والخدمات الاجتماعية والاعانات والتشغيل ، واكتفت بوضع قيد عام على هذه الهيئات جميعها يختص بعدم قيام هذه الهيئات بمنع العمال العرب من الذهاب لاسرائيل وعدم قيامها برسم السياسات العامة والفكرة الكامنة وراء عدم تأكيد اللجنة لهذا الارتباط ، هو تسليمها بأن هذه المهام ذات طبيعة ادارية خاصة بشئون سكان هذه المناطق وهو المضمون الحقيقي لما تعنيه اسرائيل بمفهوم « الحكم الذاتى » الخاص بمهام التعليم والصحة والاسكان والشئون الدينية وقد علق « يوسى سريد » عضو الكنيسة الاسرائيلى على توصيات لجنة « بن اليسار » ان هذه التوصيات لم تتحدث عن نظام حكم داخلى أو ادارة ذاتية للعرب الفلسطينيين ، وإنما تحدثت عن استمرار نظام الحكم العسكرى الاسرائيلى ، وان الحكم الذاتى الذى طبقته « جنوب افريقيا في « ناميبيا » به صلاحيات تفوق تلك التى حددتها اللجنة للحكم الذاتى في الضفة والقطاع .

ثالثا : الحكم الذاتى يتولاّه ممثلو السكان دون مؤيدى منظمة التحرير الفلسطينية :

سبق أن أشرنا الى ارتباط فكرة الحكم الذاتى بمحاولات السلطات الاسرائيلية ، ايجاد زعامة محلية ترتبط مصالحها الاقتصادية بالسياسة الاسرائيلية ومن ثم تكون قاعدة اسرائيلية لتمير مشروع الحكم الذاتى ، وان تقدم نفسها كبديل لمنظمة التحرير الفلسطينية بادعائها تمثيل الشعب الفلسطينى في الضفة والقطاع .

وقد برز هذا الاتجاه بوضوح في السياسة الاسرائيلية في معرض تحضيرها للانتخابات البلدية عام ١٩٧٢ وعام ١٩٧٦ والتى جاءت نتائجها معاكسة للأمال التى علقتها السلطات الاسرائيلية عليها ، فقد كان معظم من هازوا في الانتخابات الأخيرة بالذات من مؤيدى منظمة التحرير الفلسطينية ومعارضى مشروع الحكم الذاتى الاسرائيلى بصفة خاصة .

وقد اعطى اتفاق الاطار لاسرائيل الفرصة لتجديد سياستها بصدور هذه القضية حيث نص على « توفير حكم ذاتى » من خلال ممثلى سكان الضفة والقطاع المنتخبين لتولى ادارة الحكم الذاتى وتجاهل منظمة التحرير

باعتبارها الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني ، بعبارة أخرى ، أدركت إسرائيل أن اتفاقية الاطار ، قد نجحت فيما لم تنجح فيه إسرائيل طوال السنوات الاحدى عشرة الماضية في الضفة والقطاع ، وهو اسقاط شرعية - تمثيل - منظمة التحرير الفلسطينية للشعب الفلسطيني ، وايجاد زعامة محلية بديلة وان هذه المهمة لم تعد ملقاة على عاتق إسرائيل وحدها وانما اصبحت مهمة مصرية امريكية بالقدر الذى هى به مهمة اسرائيلية ، غير ان هذا التصور الاسرائيلى يصطدم بحاجز رفض الجماهير الفلسطينية في الضفة والقطاع لمشروع الحكم الذاتى بمرمته ليس فقط عند اقراره في « اتفاقية الاطار » وانما منذ بداية طرح هذا المشروع في عام ١٩٧٢ و ١٩٧٦ أثناء الانتخابات البلدية .

وقد تضمن التقرير الذى قدمته لجنة (بن اليسار) على بند مؤداه ضرورة ان تقوم لجنة من المخابرات الاسرائيلية بدراسة برامج المرشحين العرب في انتخابات الحكم الذاتى ويرتبط ذلك بمجمل الاحتياطات والسياسات الاسرائيلية ازاء الحكم الذاتى والخاصة باجهاز أية امكانية تطور كيان فلسطينى مستقل في ظل سلطة الحكم الذاتى .

ويؤكد « مارك هيلر » بمعهد الدراسات الاستراتيجية بجامعة تل ابيب ان الشكل الذى يتخذه اعتراض الفلسطينيين في الضفة والقطاع لمشروع الحكم الذاتى في « اتفاقية الاطار » . يقف بحدة وتناقض من وجه تطور العلاقات المصرية الاسرائيلية ، ويتدعم هذا الاعتراض بالتملك الاسرائيلى للأراضي والسياسات الاستيطانية ، ان هذا الاعتراض ينطلق بشكل اساسى من رؤية الفلسطينيين لاتفاقيتى كامب دافيد .

ويخلص الكاتب إلى ان ثمة ثلاثة عناصر اساسية تحدد نوعية استجابات الفلسطينيين في الضفة والقطاع ازاء الحكم الذاتى :

الاول : التجربة الواضحة مع مشروع الحكم الذاتى .

الثانى : السياسة المعلنة للحكومة الاسرائيلية ازاء الحكم الذاتى .

ثالثا : وجود خطة الحكم الذاتى الراهنة .

وان المحتوى الفعلى للحكم الذاتى ، لم يتغير منذ طرح « بيجين » خطوته في ديسمبر ١٩٧٧ وقد اعتمدت الرؤية الحالية للمشروع على توصيات لجنة « الياهو بن اليسار » التى عكست وبوضوح الخطوط الاساسية لمشروع بيجين .^(١٤)

رابعا : الحكم الذاتى لا يتطور إلى دولة فلسطينية :

يمثل هذا البعد من أبعاد المفهوم الاسرائيلى للحكم الذاتى ، الاطار العام

الذى ينظم العناصر المختلفة للمفهوم الاسرائيلى فى اتجاه الحيلولة دون تطور الحكم الذاتى إلى كيان فلسطينى مستقل ، كما انه وينفس الدرجة يعكس المنطلقات الفكرية والايديولوجية الصهيونية ازاء الشعب الفلسطينى التى تستند اليها السياسة الاسرائيلية فى التطبيق الفعلى .

فالايديولوجية الصهيونية بشكل عام تستند بالاساس على تغييب الوجود الفلسطينى العربى ولا يقتصر هذا التغييب للوجود الفلسطينى على صعيد الواقع فقط وانما ايضا على صعيد التاريخ والجغرافيا كذلك .

فالمستشار السياسى لمناحم « بيجين » ومؤسس حركة ارض اسرائيل الكاملة شموئيل كافى يعتمد على نظريات الجغرافيا السياسية . التى تتبناها حركته - والتى تتمثل فلسفة الجغرافيا السياسية للامانى « كارل هارمهور » والتى يتلخص مضمونها فى ان الجغرافيا هى التى توجه حركة التاريخ ، والافراد انوات لمعطيات جغرافية ، يعتمد على هذه النظريات والتى كانت محصلتها فى التطبيق الفعلى نظرية « المجال الحيوى » للنازية الالمانية ، وذلك لتبرير اطماع الصهيونية التوسعية ونفى وجود الشعب الفلسطينى العربى .^(١٥)

فمن بين ارائه التى لخصتها مجلة « هاعولام هازيه » ١٩٧٧/٦/٢٢ انه « لا يوجد شعب اسمه شعب فلسطين ولا شىء اسمه لاجئون فلسطينيون » وانما « رعاى همج ملونون من مجموعة اسماء نكرة عديمة الشكل » ، وأن « ارض اسرائيل » ويقصد بها فلسطين وشرق الاردن « كانت خالية من السكان فى انتظار اهلها اليهود المشتتين » . طبقا للنظريات الجغرافية التورانية التى يؤمن بها مستشار بيجين السياسى وتكتله الحاكم .

من هذا المتطور العنصرى الصهيونى انطلقت كافة السياسات الصهيونية والاسرائيلية قبل وبعد نشأة اسرائيل ، واستهدفت بشتى الاساليب الارهابية والعسكرية والقانونية نزع وطرد السكان الاصليين - الشعب الفلسطينى العربى - من ارضه وتمهيد الطريق لاقامة دولة صهيونية لا ينازعها فى السيادة على ارض فلسطين ، اصحاب الارض الشرعيين . وكالعادة ويصدد القضايا التى تتعلق بجوهر وفلسفة المشروع الصهيونى ، ليس ثمة خلاف بين هذا التكتل أو ذاك من القوى والجماعات السياسية الاسرائيلية ، حول قضية الدولة الفلسطينية أو الكيان الفلسطينى ، باستثناء بعض وجهات النظر الفردية والتى تتحدث عن شكل من اشكال الكيان الفلسطينى بشروط محددة انطلاقا من مصلحة اسرائيل ذاتها خشية ان تجد نفسها ذات يوم مواجهة بهذا الاختيار ، أو بعض الجماعات السياسية محدودة التأثير فى عملية صنع القرار السياسى . وقد ربط العقل الاسرائيلى بين الحكم الذاتى والدولة الفلسطينية ،

وعكست الكتابات الاسرائيلية بصدد تناول موضوع الحكم الذاتى - وبصرف النظر عن الانتماءات الحزبية والسياسية - الخوف من امكانية تطور الحكم الذاتى لدولة فلسطينية أو كيان مستقل ، ويكاد يكون ذلك هو القاسم المشترك بين هذه الكتابات جميعها ، سواء كان ذلك فى صفوف التكتل الحاكم أو صفوف المعارضة الاسرائيلية .

ويلاحظ بصدد الكتابات الاسرائيلية التى ربطت بين الحكم الذاتى وامكانية تطوره لدولة فلسطينية ، انها لا تمت للحقيقة بصلة ، فمن الواضح لكل مراقب محايد أن السباق والشروط السياسية والتاريخية التى تتم فيها التسوية بشكل عام ، والشروط والمحددات التى طرحت فيها اسرائيل مشروع الحكم الذاتى بوجه خاص تدحض أية امكانية لمثل هذا الاحتمال ، والابعاد التى تحدثنا عنها أنفا بصدد المفهوم الاسرائيلى للحكم الذاتى انه للأفراد وليس للأرض ، وتأكيد طبيعة صلاحياته الادارية ، لا تفسح مجالا لمثل هذا التطور ، بل ولا تعطى مبررا حتى للحديث عن ذلك .

وتبقى هذه الكتابات محصورة فى اطار المناورات التكتيكية التى تستهدف الرأى العام العالمى واطهار مدى ضخامة التنازل الذى قدمته اسرائيل بصدد المشكلة الفلسطينية - أو كما يقول « يورى افنيرى » فى تعليقه على موقف «عضوة» الكنيست « جيئولا كوهين » اثناء مناقشة اتفاقيتى « كامب دافيد » انها استهدفت التنبيه إلى مدى ما وصل اليه « بيجين » من مرونة وتخليه عن بعض معتقداته الايديولوجية .

والواقع ان « بيجين » لم يكن بحاجة إلى من يذكره بضرورة اجهاض ومحاصرة أية امكانية لقيام دولة فلسطينية فى الضفة الغربية والقطاع ، فموقفه من ذلك واضح ومحدد قبل وبعد تسلمه زمام الحكم فى اسرائيل ، فالضفة والقطاع كما يقول « جزء من اراضى اسرائيل المحررة » بعد تغييره لعبارة الاراضى المحتلة وان الفلسطينيين فى نظره « عرب ارض اسرائيل » وهو يؤكد ذلك دائما ، وفى مناسبة اخرى وردا على هؤلاء الذين يزعمون امكانية تطور الحكم الذاتى إلى دولة فلسطينية انه « يعرف كيف يكون الحكم الذاتى وان لم يكن كما أراه فلن يكون » .

ورغم ذلك حرص « بيجين » على تهدئة مخاوف الحزب الدينى القومى « المقدال » المؤتلف مع كفلته ، حين أثار هذا الأخير استياءه من مشروعه للحكم الذاتى وامكانية تحوله إلى دولة فلسطينية ، وقدم تعهدا مكتوبا لوزراء المقدال الثلاثة فى الحكومة بأنه سوف يدير مفاوضات الحكم الذاتى حسب المبادئ التى يراها « المقدال » - ويراها ليكود بالطبع - وهى ضمان عدم تحول الحكم الذاتى إلى دولة فلسطينية ، استمرار السيطرة -

على الاراضي وتدعيم الاستيطان ومصادر المياه ، ووضع السكان تحت القضاء الاسرائيلي ، هيمنة جيش الدفاع الاسرائيلي على الأمن وضمان حرية الحركة وقد تضمن هذا التعهد انه لم اذا يدر « بيجين » المفاوضات طبقا لهذه المبادئ فان وزراء المبدال سوف ينسحبون من الحكومة . (١٦) يضاف إلى ذلك ايضا انه عند تكليف « بيجين » لمدير مكتبه « بين اليسار » بتشكيل لجنة لوضع توصيات ومقترحات حول الحكم الذاتي قد اوضح ان مهمة هذه اللجنة هي الحيلولة دون قيام دولة فلسطينية في المستقبل من خلال تحديد الاطار التنظيمي الذي يحول دون أية امكانية في هذا الاتجاه .

واكد « بيجين » انه لا انفصال للضفة الغربية والقطاع عن اسرائيل بعد السنوات الخمس وانه لا حدود - حسب تعبيره - في ارض اسرائيل الغربية وانه على الفلسطينيين الا يأملوا في ذلك ، وهدد ايضا انه سوف يعيد الحكم العسكري وأن يعتقل أى عضو من اعضاء المجلس الادارى المنتخب ، اذا سولت له نفسه التمهيد بقيام كيان فلسطيني بأى صورة من الصور ، أو في حالة تجاوزه للحدود التى رسمتها اسرائيل للممارسة سلطته . (١٧)

وفي هذا الاتجاه - اتجاء الحيلولة دون امكانية قيام أى كيان فلسطيني - كافة جوانب السياسة الاسرائيلية في المناطق الفلسطينية المحتلة منذ ١٩٦٧ بشكل عام وبعد مجيء الليكود إلى الحكم بشكل خاص ، وبعد اقرار اتفاقية الاطار المتضمنة الحكم الذاتى بشكل أكثر خصوصية ، فقد استهدف تصعيد النشاط الاستيطانى في هذه الفترة تنمية واقع اسرائيلى في الضفة من خلال الاستيطان وتنظيم شبكة طرق وترابط المستعمرات وتفضل التجمعات العربية تمهيدا لفرض اسرائيل لسيادتها على المناطق الفلسطينية وقطع الطريق دون أى تطور في اتجاه الكيان الفلسطينى .

خامسا : الحكم العسكرى الاسرائيلى مصدر كافة صلاحيات هيئات الحكم الذاتى :

يقصد بمصدر الصلاحية وقضية الحكم الذاتى ، السلطة ذات السيادة والشرعية التى تستمد منها هيئات الحكم الذاتى صلاحياتها وتستند اليها كأساس في ممارسة هذه الصلاحيات ، وقد حددت اسرائيل منذ البداية ان مصدر صلاحيات الحكم الذاتى هو الحكم العسكرى الاسرائيلى وذلك عند تقديم بيجين مشروعه في ديسمبر عام ١٩٧٧ فقد تضمن المشروع في البند الاول : تلغى ادارة الحكم العسكرى في يهودا والسامرا وقطاع غزة وقد استهدفت هذه الصياغة الغاء الادارة المدنية للحكم العسكرى ، ويحل محلها الادارة المدنية للحكم الذاتى ، بينما يظل الحكم العسكرى كمصدر

لصلاحيات هيئات الحكم الذاتى .

وفى التقرير الذى قدمته لجنة « بن اليسار » استتثنت اللجنة بعض القضايا التى لا يجوز المناقشة بشأنها ، أو المساومة حولها ، كان فى مقدمتها ان مصدر صلاحيات هيئات الحكم الذاتى هو « جيش الدفاع الاسرائيلى » والحكم العسكرى ، بالاضافة إلى تطبيق الحكم الذاتى على السكان العرب وليس على اليهود المقيمين أو الزوار والسياحة وحظر منح العرب الذى يعملون على اقامة كيان فلسطينى مستقل اية صلاحيات وتدعيم الاستيطان وحرية شراء الاراضى .

ورغم نص مشروع بيجين على الغاء الحكم العسكرى فى الضفة والقطاع ، إلا ان تفسيره لهذا النص قد اكد انه عنى به الغاء الادارة المدنية للحكم العسكرى ولم يبلغ الحكم العسكرى ذاته الذى سيبقى فى الضفة والقطاع كمصدر لصلاحيات وشرعية هيئات الحكم الذاتى ، وفى المفاوضات اصر المفاوض الاسرائيلى رغم معارضة المفاوضين المصريين والامريكيين ، على ان الحكم العسكرى سوف يظل مصدر السلطة للمجلس الادارى ، ومصدر شرعيته ، وهو الذى يقرر قبول قراراته أو رفضها .

وقد علق « فهد القواسمة » عمدة الخليل على ذلك قائلاً « ان على محل تمويل فى قسم التعليم » ولكن سيبقى تقرير السياسات عن طريق الحكم العسكرى ومن ثم وبالضرورة فى الوزارة الاسرائيلية .

وقد احتفظ الموقف الاسرائيلى بجوهره ازاء هذه النقطة وذلك رغم النص الوارد فى اتفاقية الاطار حول الحكم الذاتى (١ - فقرة « أ ») « ولتوفير حكم ذاتى كامل لسكان الضفة الغربية وغزة فان الحكومة العسكرية الاسرائيلية وادارتها المدنية سنتسحبان بمجرد ان يتم انتخاب سلطة حكم ذاتى من قبل السكان فى هذه المنطقة » .

وتمسك المفاوض الاسرائيلى بموقفه ايضا رغم ان اتفاقية الاطار قد علقت تحديد الوضع النهائى للضفة الغربية وغزة على اتفاقية اخرى تتم خلال المفاوضات بين مصر واسرائيل والاردن وممثلى السكان المنتخبين ، وذلك بالنص من البند (١) ضمن الوسائل التى حددتها الاتفاقية « لمشاركة الفلسطينيين فى تقرير مستقبلهم » « ان يتم الاتفاق فى المفاوضات بين مصر واسرائيل والاردن وممثلى السكان فى الضفة الغربية وغزة على الوضع النهائى للضفة الغربية وغزة والمسائل البارزة الاخرى بحلول الفترة الانتقالية » .

والمعنى الذى يتصرف اليه هذان البندان ان هذه الاتفاقية التى سوف يتحدد على ضوئها الوضع النهائى للضفة والقطاع هى التى سوف تكون

مصدر صلاحيات هيئات الحكم الذاتى وليس الحكم العسكرى الاسرائيلى . ويرتب الكاتب الاسرائيلى « حايم صيدون فى مقالة المنشور بجريدة » معاريف فى ١٩٧٩/٢/٢٦ على ذلك بعض النتائج منها ان اتفاقية الاطار قد اغلقت الباب فى وجه الحكم العسكرى الاسرائيلى كمصدر تستمد منه هيئات الحكم الذاتى صلاحياتها . وان وضع الحكم الذاتى فى الضفة والقطاع عندما يتم وفقا لهذه الاتفاقية سوف يكون مختلفا عن الوضع المألوف لمناطق الحكم الذاتى فى العالم . فالنموذج العادى للحكم الذاتى من وجهة نظر الكاتب - هو قيام دولة ذات سيادة بمنح الحكم الذاتى لمنطقة معينة فى مجال سيادتها ، وتظل هذه المنطقة موجودة فى اطار سيادة هذه الدولة بعد اقامة الحكم الذاتى ، وهو النموذج الذى منحه فى حينه الامبراطورية العثمانية لرومانيا وبلغاريا واليونان ، فى هذا النموذج ، الدولة ذات السيادة هى مصدر صلاحيات الحكم الذاتى ، بينما الحكم الذاتى فى الضفة والقطاع سيكون وفق اتفاقية دولية وليس فى مناطق خاضعة لسيادة اسرائيل ، وبالتالي تكون هذه الاتفاقية مصدر الصلاحيات وليس الحكم العسكرى الاسرائيلى .

ويضيف الكاتب ايضا ان الوضع النهائى لهذه المناطق سيتحدد على ضوء اتفاقية دولية اخرى بين مصر والاردن واسرائيل وممثلى السكان ، وسيكون لكل من هذه الاطراف حق الفيتو على تحديد هذا الوضع النهائى . غير ان اسرائيل قد تمكنت بفضل هذه الصياغة الواردة فى الاتفاقية من رفض أية صورة حول الوضع النهائى للمقاطعة الفلسطينية بعد انتهاء الفترة الانتقالية « السنوات الخمس » تتنافس مع منطلقاتها ومخططاتها لمستقبل هذه المناطق .

ساسا : الحكم الذاتى للمناطق الفلسطينية المحتلة وضع نهائى وليس وضع انتقاليا :

تقود مجمل المقدمات التى يبنى عليها الموقف الاسرائيلى ازاء الحكم الذاتى ، الى استخلاص نتيجة مؤداها ان الخطة الاسرائيلية لتطبيق الحكم الذاتى ، تستهدف الابقاء عليه كوضع نهائى للمناطق الفلسطينية ، فالفترة الانتقالية التى وردت فى اتفاقية الاطار هى من وجهة النظر الاسرائيلية - فرصة لاعادة ترتيب وصياغة مجمل معطيات السياسة الاسرائيلية فى هذه المناطق ، واستكمال بعض جوانبها بهدف تمهيد الاوضاع فى المنطقة للقبول بالحكم الذاتى فى اطار السيادة الاسرائيلية فى الضفة والقطاع كمرحلة نهائية .

ويفسر ذلك بطبيعة الحال من ناحية التصريحات الاسرائيلية حول مطالبة

اسرائيل بالسيادة على هذه المناطق بعد السنوات الخمس ، ومجمل الترتيبات التي نفذتها السياسة الاسرائيلية بعد توقيع الاتفاقية ، فقد شهد النشاط الاستيطاني تصاعدا منذ قرار هذه الاتفاقية وذلك لخلق واقع اسرائيلي على مدى السنوات الخمس المقبلة من المستوطنات والمستوطنين في موازاة الواقع العربي الفلسطيني حيث تضمنت خطة السنوات المقبلة للاستيطان بناء ٨٤ مستوطنة اضافة للمستوطنات القائمة واسكان ٧٠,٠٠٠ يهودي بها ، وذلك بهدف تعزيز مطلب اسرائيل عند انتهاء الفترة الانتقالية بالسيادة على هذه المناطق والحقها بالكيان الاسرائيلي .

ويقف هذا المنظور الاسرائيلي لمستقبل الضفة الغربية والقطاع وراء كافة الاجراءات الاسرائيلية في هذه المناطق خلال الفترة الاخيرة ، حيث اتخذت قضية الاراضي الهامة في الضفة الغربية شكلا هيسثيريا ، اذ أصدرت الحكومة قرارها الخاص بالسماح لليهود بشراء الاراضي ، واستثنت « القدس الشرقية » عاصمة الضفة الغربية ومركزها الروحي والثقافي من سلطة الحكم الذاتي ، وشكلت مجالس اقليمية لادارة المستوطنات تجنباً لخضوعها للحكم الذاتي العربي .

كافة هذه الاجراءات تتجه الى خلق اساس قوى في المفاوضات حول مستقبل المناطق في السنة الثالثة بعد اقامة الحكم الذاتي ومطالبة اسرائيل بفرض سيادتها على هذه المناطق باعتبارها من وجهة النظر الاسرائيلية « اراضي اسرائيل الغربية » .

ويستند الموقف الاسرائيلي على بعض التطورات في المستقبل المنظور من بينها تحسين العلاقات المصرية الاسرائيلية بالتنفيذ الكامل للمعاهدة ، كذلك يراهن الموقف الاسرائيلي على عدم دخول الاردن المفاوضات الخاصة بالحكم الذاتي بعد فشل الجهود الامريكية لضمه الى المفاوضات^(١٨) ، وبالذات بعد تحديد الاردن موقفه عن صيغة « كامب دافيد للتسوية » ، وذلك في الخطاب الذي ألقاه الملك حسين ، ونشرته جريدة النهار في افتتاح مناقشة قضية الشرق الاوسط في الجمعية العامة للأمم المتحدة وقال فيه « ان الاردن لا يقبل في أية حال بمعاونة الاحتلال الاسرائيلي في الضفة الغربية ، ولا يجوز تقرير مصير المنطقة ومستقبلها في غياب جميع الاطراف المعنية بمصيرها وفي طليعتها اصحاب القضية الفلسطينية أو في معزل عن المجموعة الدولية » ، وشدد على رفض الاردن اتفاقيات « كامب دافيد »^(١٩) .

فالمطلوب هو تنازل الاردن عن الضفة الغربية بأكملها لاسرائيل ، وليس عن جزء منها كما كان يطرح ذلك حزب العمل الاسرائيلي من خلال صيغة الحل الوسط الاقليمي .

ورغم التصور الحاسم لابعاد مفهوم الحكم الذاتي الاسرائيلي ، وترجمة

هذه الابعاد في سياسات عملية محددة اثناء المفاوضات وقبلها يهدف اعطاء هذا التصور مضمونه الفعلى ، فقد أثار مشروع الحكم منذ بداية طرحه عام ١٩٧٧ وقراره في اتفاقية الاطار عام ١٩٧٨ ، أثار عددا من التحفظات والاعتراضات من جانب القوى والجماعات السياسية والاستيطانية وفيما يلي سنحاول تحديد الاسس التى ارتكزت عليها المعارضة الاسرائيلية لمشروع الحكم الذاتى .

المعارضة الاسرائيلية لمشروع الحكم الذاتى :

تستند المعارضة الاسرائيلية - بصرف النظر عن انتماءاتها الحزبية والسياسية - الى بعض الاسس التى تعلقها المعارضة على امكانية تطور مشروع الحكم الذاتى ، والاحتمالات التى يطرحها مثل هذا التطور من وجهة النظر الصهيونية بصفة عامة وهذه الجماعات بصفة خاصة . وتتمثل هذه الاسس التى تنطلق منها المعارضة الاسرائيلية للمشروع في ثلاثة عناصر رئيسية تشكل قاسما مشتركا بين مختلف الجماعات التى تعارض المشروع ، الا انه ينبغى التمييز فيما يتعلق بالاسس التى تستند عليها المعارضة الاسرائيلية لمشروع الحكم الذاتى ، بين الخط الاعلامى المدروس ازاء تناول بعض هذه الاسس ومنها احتمال تطور الحكم الذاتى الى دولة فلسطينية ، لاعتبارات سياسية وتكتيكية محددة وبين اخطار موضوعية قائمة وملزمة لنشأة اسرائيل ذاتها ، سواء اتجهت نحو السلم او الحرب وهى هنا بالتحديد الاعتبارات الخاصة باختلال التوازن الديموجرافى بين اليهود والعرب في دولة انشئت لتكون يهودية الطابع .

اولا : امكانية ان يتطور الحكم الذاتى الى دولة فلسطينية او كيان فلسطينى مستقل بعد نهاية الفترة الانتقالية وقد طرحت هذه الامكانية كافة الكتابات الاسرائيلية التى تناولت موضوع الحكم الذاتى ، سواء كانت انتماءات هذه الاراء للتكتل الحاكم او المعارضة الاسرائيلية .

ثانيا : اختلال « الميزان الديموجرافى » نتيجة السيطرة الدائمة على السكان العرب ، ويعبر عن ذلك « ايجال ألون » وزير الخارجية الاسرائيلى السابق فهو يرى ان اسرائيل قد انشئت لتكون دولة يهودية وليست ثنائية القومية ، والخوف من الاعتبارات الديموجرافية لا تقتصر على ايجال ألون ولا حتى على زعامات المعراخ ، وانما يمتد ليمثل ظاهرة يعانى منها الراى العام في اسرائيل وكل من تناول موضوع الحكم الذاتى وبالذات بعد الارقام التى نشرها مكتب الاحصاء المركزى في اسرائيل حول التوقعات السكانية فقد أشارت هذه الارقام الى ما يلى :

— ان عدد السكان اليهود سيصل عام ١٩٨٣ الى نحو ٣,٤٧٣,٠٠٠ على اعتبار ان معدل الهجرة سنويا ٢٥ ألف مهاجر .

جدول : توقعات الميزان الديموجرافي بين اليهود والعرب من ١٩٨٣ الى عام ١٩٩٣

السنة	عدد السكان اليهود	معدل الهجرة المتوقع سنويا	عدد السكان العرب	نسبة السكان العرب الى السكان
١٩٨٣	٣,٤٧٣,٠٠٠	٢٥ ألفا	٢,٣١٦,٠٠٠	٪٤٠
١٩٨٨	٣,٧٩٠,٠٠٠	٢٥ ألفا	٢,٨٥٥,٠٠٠	٪٤٣
١٩٩٣	٤,١١٠,٠٠٠	٢٥ ألفا	٣,٥١١,٠٠٠	٪٤٦

المصدر : حنه شاهين ، المفهوم الاسرائيلي للحكم الذاتي، شاحاف، العدد ٩١ يونيو ١٩٧٩ .

وفي حالة تزايد معدل الهجرة اليهودية بحيث يصل ضعف هذا المعدل أى ٥٠ ألف مهاجر سنويا فيتوقع ان تصل نسبة السكان اليهود بعد ١٥ عاما الى ٥٧٪ من السكان والعرب ٤٣٪ .

وترتبيا على ذلك يستخلص مثيرو هذا الاعتراض على الحكم الذاتى بأنه ان لم يؤد الى دولة فلسطينية، فانه سوف يؤدى حتما الى دولة ثنائية القومية . نتيجة هذا الاختلال فى الميزان الديموجرافى بين العرب واليهود، ويذهب بعضهم فى تقدير اثر العامل الديموجرافى الى انه يفضل دولة اسرائيلية ونابلس خارجها، على امبراطورية اسرائيلية ونابلس داخلها، باعتبار نابلس .. اكبر مدن الضفة الغربية .

ثالثا : وترتكز المعارضة الاسرائيلية لمشروع الحكم الذاتى، على اساس امكانية ان يطالب العرب المقيمون فى اسرائيل بعد ١٩٤٨ بتطبيق الحكم الذاتى عليهم، ويتساءل هؤلاء ماذا يحدث لو قام حزب عربى ضمن القسانون مطالباً بتطبيق الحكم الذاتى على العرب داخل اسرائيل فى مناطقهم؟ ويستند هؤلاء فى تبني هذا الاعتراض على وجود العرب داخل اسرائيل فى مناطق مجاورة لمناطق الحكم الذاتى فى المثلث وادى عارة والجليل، ويتزايد هذا الاحتمال فى تقديرهم — مع الفشل الذى منيت به خطط تهويد الجليل عن طريق استقدام اغلبيه يهودية، ومن المحتمل — ترتبيا على ماتقدم من وجهة النظر هذه — ان يطالب العرب بالعودة لمشروع التقسيم عام ١٩٤٧ والمطالبة بجليل عربى كجزء من دولة فلسطينية مستقبلا .

وتتضم المعارضة الاسرائيلية لمشروع الحكم الذاتى، الجماعات الاستيطانية المتطرفة «جوشن ايمونيم» و«حركة ارض اسرائيل الكاملة».

ومن بين زعامات هذه الجماعات «جيتولا كوهين» النائبة في الكنيست و «موشي شامير» و «شمونيل كاتس» المستشار الاعلامي «لبيجين» و«البروفسير» يوفيل تئمان و «تسفي مكواح» .

وتتلخص وجهة النظر لهذه الجماعات الاستيطانية بصدد الحكم الذاتي، في انه سوف يشكل خطرا على مستقبل الضفة الغربية والقطاع، والحل في نظرهم - هو ضم الضفة والقطاع نهائيا لاسرائيل ورفض بقاء موضوع السيادة على هذه المناطق «مفتوحا» على حد قول «شمونيل كاتس» وان الحكم الذاتي سوف يؤدي الى قيام دولة فلسطينية سواء رغب بيجين أو لم يرغب، ومن ثم لابد من وقف تنفيذه عن طريق خطط استيطانية في الضفة والقطاع، ويتفق موقف هذه الجماعات مع موقف الحكومة الاسرائيلية، الا انها ترفض الحكم الذاتي بشكل مبدئي .

غير أن موقف الحكومة الاسرائيلية ازاء الحكم الذاتي، يجعل تأثير هذه الجماعات محدودا، فلا يزال ليكود على قمته «بيجين» محور الجاذبية لدعاة التطرف، وتعكس مواقفه وسياساته ازاء الحكم الذاتي مدى تطابق موقفه مع موقف هذه الجماعات الاستيطانية وقد اعلن بيجين «انه يعرف تماما كيف يجب ان يكون شكل الحكم الذاتي واذا لم يكن كذلك فلن يكون ابدا» فالهدف النهائي الاحتفاظ بالارض .

اما الجناح الثاني في المعارضة الاسرائيلية لمشروع الحكم الذاتي فيتركز في اوساط حزب العمل والدوائر السياسية القريبة منه، فقد اتخذ الحزب موقفا وسطا من مشروع الحكم الذاتي، يتلخص في القبول به كحل مؤقت وبشروط تحول دون تحقيق النتائج التي تترتب عليه .

وقد تبنى حزب العمل موقفه من الحكم الذاتي استنادا الى عاملين اساسيين :

أولهما : ان الحكم الذاتي بعد «كامب ديفيد» لم يعد مشروعا اسرائيليا، وانما اصبح مشروعا اسرائيليا امريكا مصريا ورفضه بالتالي سوف يؤثر على المفاوضات الجارية بخصوص التسوية .

ثانيهما : ان مشروع التسوية الاقليمية الذي اقترحه الحزب لحل المشكلة الفلسطينية من خلال الاردن لم يعد متلائما مع الظروف الجديدة وبالذات بعد توقيع اتفاقيات «كامب دافيد» وابرام المعاهدة المصرية الاسرائيلية .

ويشترط الحزب ادارة المفاوضات حول الحكم الذاتي بشكل يحول دون قيام دولة فلسطينية في الضفة والقطاع خاضعة لمنظمة التحرير الفلسطينية، وفي حالة ظهور مثل هذا الاحتمال، فانه يفضل اللجوء الى الاردن لحل المسألة الفلسطينية، وينبغي ان تبقى اسرائيل مسئولة عن امن وحماية هذه المناطق، وان يسيطر «جيش الدفاع الاسرائيلي» على المناطق اللازمة لحماية

أمن إسرائيل والمستوطنات الاسرائيلية في الغور وغوش عتسيون وجنوبي غزة وان تضمن إسرائيل التعاون المشترك في تطوير مصادر المياه في هذه المناطق .

اما الجناح الثالث من المعارضة الاسرائيلية للحكم الذاتي، فتركز فيما اصطلح على تسميته «بحمائم» حزب العمل وينطلق هؤلاء في موقفهم من النظر الى التطور للمسألة الفلسطينية في المستقبل بشكل يسيء الى إسرائيل، ومن ثم تتركز محاولاتهم في تقديم صيغة تجنب إسرائيل مخاطر هذا التطور وتتكفل باقامة دولة فلسطينية صغيرة في الضفة الغربية بشرط ان تقبل التعايش السلمي مع إسرائيل .

ويقيم هؤلاء وزنا كبيرا للاعتبارات الديموجرافية، اذ يرى دافيدها كوهين أحد زعماء حزب العمل ورئيس لجنة الشؤون الخارجية والامن بالكنيست الاسرائيلي سابقا، ان دولة عربية مجاورة ونابلس داخلها افضل في نظره من إسرائيل واسعة والعرب داخلها ويرفض هذا الجناح مشروع الحكم الذاتي والتسوية الاقليمية، فهذا الحل الأخير يتضمن حل المسألة الفلسطينية في اطار الاربن وهو حل «مناف للمنطق» من وجهة نظر هذا الجناح حيث يتضمن فرض الملك حسين على سكان الضفة الغربية رغم انتهاء صلتة الفعلية بهم منذ سنوات .

ويعارض «يومس سريد» أحد حمائم حزب العمل كلا من مشروع الحكم الذاتي ومشروع «كألون» ويرى ضرورة تمهيد لسبيل للعناصر المعتدلة من الفلسطينيين بالاعلان، ان كل منظمة فلسطينية تعترف بحق إسرائيل في الوجود والسيادة ينبغي ان تشارك في الاتفاق والمفاوضات .

وجوهر الموقف الاسرائيلي من الكيان الفلسطيني واضح، يتمثل في رفض وجود مثل هذا الكيان باعتباره تفويضا مباشرا للوجود الاسرائيلي، ومعظم الآراء التي تتناول الحديث عن دولة فلسطينية أو كيان فلسطيني ، هي أولا آراء ذات وزن محدود وهي ثانيا ليس لها تأثير في عملية صنع القرار السياسي وهي فوق هذا وذاك تنطلق بداية من الحفاظ على مصالح إسرائيل وخشية مواجهتها هذا الاحتمال مستقبلا، وهي بعد ذلك كله مناورات دعائية تستهدف الرأي العام العالمي المتعاطف مع قضية الشعب الفلسطيني، وكذلك دفع «الميل المعتدلة» للظهور في الاوساط العربية والفلسطينية والتي على استعداد للتسليم بداية بقبول الوجود الاسرائيلي بل والتعايش معه .

هوامش الفصل الثالث

- (١) مؤتمر « كامب دافيد » دراسة توثيقية ، مركز الدراسات بالاهرام ، القاهرة ، ١٩٧٩ .
- (٢) حسين ابو النمل ، الحكم الذاتي ، مقدمات ونتائج ، ش ف ، العدد ٨٥ ، بيروت ، ديسمبر ١٩٧٨ من ص ٣٥ الى ٥٤
- (٣) نفس المصدر السابق .
- (٤) حنة شاهين ، المفهوم الاسرائيلي للحكم الذاتي ، حكم ذاتي ام باندوستان ؟ ش . ف . ، العدد ٩١ ، يونيو ١٩٧٩ ، من ص ٨١ الى ب ٩٩ .
- (٥) دافار ، توصيات لجنة بن اليسار حول قضية الحكم الذاتي ، ١٩٧٩/٢/١١
- (٦) جريدة السيادة الكويتية ، المفهوم الاسرائيلي للحكم الذاتي ، الاحد ١٩٧٩/١/٧
- (٧) حنة شاهين ، مصدر سابق .
- (٨) محمد عبدالرحمن ، الاستيطان خلال سنتين من حكم الليكود ، ش . ف . ، العدد ٩٦ ، نوفمبر ١٩٧٩ ، من ص ٨ الى ص ٣٠
- (٩) دافار الاسرائيلية ، توصيات لجنة بن اليسار حول قضية الحكم الذاتي ١٩٧٩/٢/١١
- (١٠) موسى بروري ، ها آرتس ، الحكم الذاتي والاستيطان الاسرائيلي في الضفة ، ١٩٧٨/١٠/٢٢
- (١١) يوري افنيري ، مشروع بيجين للسلام ، حكم ذاتي كهذا ، عل هشمار ١٩٧٨/١/٢٠
- (١٢) Mohamed, sid. Ahmed, Where the palestinian «self rule » is leading, Middle East International, 8 June, 1979.
- (١٣) د . تيسير النابلسي ، الاحتلال الاسرائيلي للاراضي العربية ، دراسة لواقع الاحتلال الاسرائيلي في ضوء القانون الدولي العام ، مركز الابحاث ، بيروت ، ١٩٧٥
- (١٤) Mark Heller, Begins false Autonomy, Foreign Policy, N. 37, Winter 1979, 1980, Publishes quarterly by the carnegie Endowment for International Peace, P.P. 111 to 132.
- (١٥) توفيق فياض ، اسرائيليات ، الموقف العربي ، ش . ف . ، العدد ٢٧٠٥ ، سبتمبر ١٩٧٧ ، من ص ٢٢٢ الى ص ٢٣٥
- (١٦) عوزي بنزعان ، مولد مواجهة جديدة - ها آرتس الاسرائيلية في ١٩٧٩/٢/٢٢
- (١٧) Mork heller, op. eit.
- (١٨) حنة شاهين ، المفهوم الاسرائيلي للحكم الذاتي ، مصدر سابق .
- (١٩) جريدة النهار ، خطاب الملك حسين في افتتاح مناقشة قضية الشقوق الاوسط في الجمعية العامة ، ١٩٧٩/٩/٢٦ .

الفصل الرابع

الحكم الذاتى فى المفاوضات واتجاه المفهوم الاسرائيلى

تناولنا فى الفصل السابق الحكم الذاتى فى اتفاقية الاطار وعناصر الرؤية الاسرائيلية لمفهوم الحكم الذاتى ، وتوصيات لجنة بن اليسار من حيث النموذج التطبيقى الذى يكفل ترجمة هذا التصور لمضمون فعلى يحدد مستقبل الضفة الغربية وقطاع غزة على ضوء ارتباطها باسرائيل ، وتتابع فى هذا الفصل تعامل هذه الرؤية مع المشكلات المثارة بهدف الحكم الذاتى وموقف المفاوض المصرى من طبيعة هذه المشكلات ، التى تتنوع من مشاكل جوهرية تتعلق بمضمون الحكم الذاتى والاسس الجوهرية التى يبنى عليها الى مشاكل اجرائية تخص تحديد الاجراءات والاساليب لبعض القضايا الفرعية كالانتخابات وكيفية اجرائها وحقوق الاشراف عليها .

وتتضمن أية مفاوضات عناصر جوهرية تتعلق بالمبادئ والمضمون الاساسى لوجهات النظر المطروحة ، وعناصر اخرى اجرائية ، مهمتها تسهيل تنفيذ البنود الجوهرية في مجال تطبيقها ، والحكم الذاتى في المفاوضات يثار بصدد هذه العناصر الجوهرية التى تتعلق بالمبادئ الاساسية والاخرى الاجرائية التى تتركز على الشكل وليس المضمون ، والملاحظ هنا ان المفاوضات الاسرائيلى تميز مسوقفه - رغم تحديده - للمبادئ التى يراها بالنسبة للحكم الذاتى - بمحاولة الاغراق للاطراف الاخرى في اجراءات تفصيلية جزئية ، تستهدف تغطية المسائل الجوهرية بصدد الموضوع .

وينبغى التمييز فيما يتعلق بمشكلات الحكم الذاتى بين الفترة الانتقالية وبين تحديد الوضع النهائى للضفة الغربية وقطاع غزة ، فرغم الارتباط الوثيق بين المرحلتين ، فقد حسمت الفترة الانتقالية التى بدأت بعد اقرار الاطار مسائل جوهرية ، تلتزم بموجبها كافة الاطراف التى تشارك في المفاوضات أو سوف تشارك فيها مستقبلا ، لصالح اسرائيل ، فقد اصبح هناك التزام مصرى بقبول وجود القوات العسكرية الاسرائيلية في الضفة والقطاع بعد نهاية الفترة الانتقالية في مواقع محددة ، وقبول الابقاء على مسألة السيادة في هذه المناطق مفتوحة ، ويدعم هذان الالتزامان سيادة اسرائيل في هذه المناطق ، كما ان ثمة التزاما بطبيعة الحكم الذاتى « مجلس ادارى » وهو التعبير الوارد في الاتفاقية للفلسطينيين ، وضرورة مراعاة متطلبات الامن الاسرائيلى حاليا وبعد الفترة الانتقالية من الاطراف المشاركة الان في المفاوضات والاطراف التى سوف تشارك مستقبلا ، هذه المسائل التى حسمتها اتفاقية الاطار تشكل حدودا ملزمة تؤطر حركة ومناورة الاطراف الاخرى وتجدد آفاق وامكانيات تطورها مستقبلا في اتجاه عدم تجاوز صيغة الحكم الذاتى للفلسطينيين ، وتمثيلهم عن غير طريق منظمة التحرير الفلسطينية .

المبحث الاول

الحكم الذاتى فى المفاوضات المصرية الاسرائيلية الامريكية

عكست مواقف فرقاء المفاوضين فى لجان الحكم الذاتى - والتي تقرر ان تبدأ على مرحلتين الاولى فى مايو ، يونيو ١٩٧٩ بعد تبادل وثائق التصديق والثانية فى يوليو عام ١٩٨٠ ، طبيعة السياسات التى توجه المفاوضات وتقودها نحو نتائج محددة على ضوء طبيعة مراكز القوى النسبية والمصالح والاولويات التى يضعها كل فريق فى مرتبة الصدارة من اهتماماته .

فاسرائيل وقد بلورت سياستها تجاه الحكم الذاتى وكافة المشكلات المثارة بصدد طوال الفترة التى تلت اقرار اتفاقية الاطار ، وحيث ان موضوع الحكم الذاتى اصبح عرضة للنقاش عبر اللجان المختصة بالتفاوض بشأنه فلا بأس اذن من تأكيد مواقفها الجديدة وتكثيفها لتكون حقائق واقعية ملموسة ، ومن ثم احتفظ جوهر الموقف الاسرائيلى بثباته والعناصر الاساسية التى يتمسك بها ، من اجل رسم حدود الحكم الذاتى ، وتعيين مضمونه الفعلى كما اراده المخططون الاسرائيليون ، واستنادا الى نفس الاسس الفكرية التى تحدد نظرتهم لقضية الشعب الفلسطينى والكيان الفلسطينى .

فقد شكلت اسرائيل قبل بدء المرحلة الثانية من المفاوضات لجنتين احدهما موسعة تضم ١١ وزيرا برئاسة « بيجين » نفسه للبحث فى مواقف اسرائيل الثابتة من مسألة الحكم الذاتى ، والثانية من ٦ وزراء برئاسة « يوسف بورج » وزير الداخلية الاسرائيلى عن الحزب الدينى القسومى « المقدال »^(١) وتشكيل لجنة المفاوضين الاسرائيليين لا يخلو من دلالة ، اذ حرصت اسرائيل على وضع وزير داخليتها على رأس هذه اللجنة لسببين ، اولهما - تعصبه الشديد لما يسمى « بارض اسرائيل الكاملة » واعتبار الضفة والقطاع جزءا « محررا » من هذه الاراضى والثانى اعتبار ما يمس شئون الضفة والقطاع أمرا داخليا وشأننا من شئون وزارة الداخلية

الاسرائيلية التي تضم قسما خاصا بالمجالس المحلية .
هناك ايضا حصاد العاملين الماضيين الذي يستند اليه موقف المفاوض.
الاسرائيلي وفعالية المكاسب التي حصل عليها سواء على صعيد الصراع
العربي الاسرائيلي بصفة عامة او على صعيد قضية الشعب الفلسطيني -
والتي استقر الاجماع عربيا وعالميا على انها جوهر الصراع في المنطقة
بصفة خاصة . واسرائيل في استنادها لهذا او ذاك من العناصر السابقة
ترى ان ذلك يحفزها الى كسب مواقع جديدة بصدد خطر القضايا واكثرها
تحديا لكيانها وهي القضية الفلسطينية .

وانطلاقا من هذه الخلفية التي يتمثلها المفاوض الاسرائيلي ، تميزت
مواقفه بصدد المشكلات المثارة في المفاوضات والمتعلقة بجوهر الحكم الذاتي
وصلاحياته والقضايا التي يثيرها ، تميزت هذه المواقف بالقطع والوضوح
حتى ولو كان ذلك يتضمن ايضا لعملية التسوية ذاتها ، وعير اجتماعات
اللجنة الثلاثية لمفاوضات الحكم الذاتي في « بير سبع » و « الاسكندرية » و
« مرتزليا » اكد المفاوض الاسرائيلي تمسكه بمواقفه .

المشكلات موقع الخلاف في المفاوضات :

أولا : النطاق الذي تمارس فيه سلطة الحكم الذاتي صلاحياتها :
يرى المفاوض المصري ان سلطة الحكم الذاتي ينبغي ان تمتد لتشكيل
كافة مناطق الضفة الغربية ، وان تجرى الانتخابات في الضفة الغربية
والقطاع بون استثناء أية مقلقة ، وكذلك اعتبار « القدس » إحدى الدوائر
الانتخابية التي يسري عليها اشراف سلطة الحكم الذاتي ، وفي حديث
للدكتور مصطفى خليل - رئيس الوزراء المصري السابق للاهرام اكد ان
« طبقا لمفهومنا هذا وارده » لان القرار ٢٤٢ واضح كعدم جواز ضم
الاراضي بالقوة وبالتالي الاتسحاب من الاراضي التي سبق احتلالها عام
١٩٦٧ والقدس الشرقية تم احتلالها بعد ١٩٦٧ وتم ضمها بقرار من
الحكومة الاسرائيلية ونحن لا نعترف بقرار الضم للقدس الغربية ، ولا
بقانونيته وفي المفاوضات قلت ليورج أو تاير وكان احدهما يقول لي ان
القدس « مقدسة » بالنسبة لاسرائيل - وهي مقدسة بالنسبة لليهود من
ايام سيدنا ابراهيم ... الخ . فاذا كنا نتكلم على اساس الدعاوى الدينية
فهى لا اساس لها وعلى اساس الواقع فالقدس العربية كانت جزءا من
الضفة الغربية وعلى اساس الوضع القائم فان سكان هذا الجزء من القدس
هم من العرب ولا يمكن حرمانهم من حق الانتخابات طبقا لقرار من جانب
واحد ليس له شرعية اتخاذ هذا القرار طبقا لمبادئ وميثاق الامم
المتحدة . (٣)

في نفس الوقت يتلخص موقف اسرائيل فعليا وعمليا من القدس ، انه لا تراجع عن القرار الذي كانت الحكومة الاسرائيلية قد اتخذته في يوليو عام ١٩٦٧ والذي ينص على ان القدس مدينة واحدة وغير قابلة للتقسيم وعاصمة اسرائيل الى الابد ، وقد حافظت الحكومة الاسرائيلية طوال فترة المفاوضات وقبلها خلال المباحثات التي دارت في « كامب دافيد » على هذا الموقف ، فقد عملت اسرائيل على فصل قضية القدس من جدول الاعمال باستثناء ما ورد بشأنها في الرسائل المتبادلة بين كل من « بيجين » و « السادات » و « كارتر » يعلن كل موقفه من المدينة .

وبعد دعوة مصر لعقد مؤتمر قمة اسلامي لبحث قضية القدس أعلنت والذي يعاقب ان يفرض نفسه بعد ذلك أو يسيطر على أية مباراة ! كلمة أخيرة في هذا المجال ينبغي ان يتداركها اتحاد الكرة ، وهي ظاهرة احتجاج الاندية علىحكام معينين ، لقد زادت وانتشرت هذه الظاهرة بشكل واضح المستوطنين اليهود والزوار من النطاق الذي تمارس فيه سلطة الحكم الذاتي صلاحياتها ، فالحكم الذاتي له الاشراف على السكان العرب وليس اليهود .

وتأكيدا لذلك أصدرت الحكومة الاسرائيلية قرارا بتشكيل أربعة مجالس اقليمية للمستوطنات ومجلس خاص في قطاع غزة ، وأصدرت وزارة الداخلية الاسرائيلية أنظمة مفصلة تحدد صلاحيات هذه المجالس وتنظم عملها وهذه المجالس هي :

- ١ - مجلس « عتسيون » : ويشمل ٨ مستوطنات في « غوش عتسيون » والمناطق المجاورة .
- ٢ - المجلس الاقليمي لغور الاردن ويضم عشرين مستوطنة .
- ٣ - مجلس « بيت - ايل » .
- ٤ - مجلس « السامرا » .
- ٥ - مجلس قطاع غزة .

وسيكون لكل من هذه المجالس وضع قانوني يسمح له بشراء الاراضي وامتلاكها ، وستمنح وضعاً بلدياً مستقلاً ، ولذلك بهدف تجنب اشكالات الحكم الذاتي ومطالبته بالاشراف عليها « وهو موقف عملي سابق على موقف المفاوضات الاسرائيلي في المفاوضات » (٧)

ثانيا : الحكم الذاتي للسكان أم الارض :
يتمسك المفاوضات الاسرائيلي بأن الحكم الذاتي لسكان مناطق الضفة الغربية والقطاع وليس للاقليم المقيمين به وهو جوهر الموقف الاسرائيلي من مشروع الحكم الذاتي وخطة « بيجين » وتوصيات

« لجنة اليسار » وقد حرص المفاوض الاسرائيلي على ترجمة هذا الموقف الى سياسات استيطانية وعملية من خلال تصعيد النشاط الاستيطاني في الضفة الغربية وقرار السماح لليهود بشراء الاراضي في الضفة وتأكيد حق اليهود في الاستيطان وذلك بهدف تعزيز الواقع الاسرائيلي في الضفة في موازاة الواقع العربي والحيلولة بون اى استقلال لهذه المناطق مستقبلا ، وبذلك تفسر اسرائيل عبارة « حكم ذاتي كامل » لسكان الضفة والقطاع .

وقد تضمنت خطة السنوات الخمس المقبلة للاستيطان اليهودي انشاء ٨٤ مستوطنة اضافية تستوعب ٧٠, ٠٠٠ مستوطن يهودي ، في حين أكد مصطفى خليل في المؤتمر الصحفي المشترك في نهاية الجولة السادسة لمباحثات الحكم الذاتي بالاسكندرية ١٩٧٩/٩/٢٧ « ان اتفاقيات « كامب دافيد » عندما اشارت الى الحكم الذاتي الكامل لم تكن تقصد على وجه الاطلاق الفصل بين السكان وبين الارض ، والهدف الاسرائيلي من وراء تأكيد ان الحكم الذاتي للسكان في الضفة الغربية وليس للاقليم هو اسدال الستار على حدود ما قبل عام ١٩٦٧ ، ويكشف ان الخطة الاسرائيلية للحكم الذاتي هي تكييف الحكم الذاتي للفلسطينيين في رغبتها المطلقة في بسط تحكمها على كل فلسطين « تحت الانتداب البريطاني » .^(٤)

ثالثا : مصدر صلاحيات الحكم الذاتي :

رغم الجدل المثار ، حول مصدر صلاحيات الحكم الذاتي وهيئاته ، بعد توقيع اتفاقية الاطار وانتقال مصدر هذه الصلاحيات الى الاتفاقية التي سيتقرر بموجبها مستقبل الضفة الغربية والقطاع ، وسيحدد طبقا لها الوضع النهائي ، بمشاركة الاطراف الاربعة مصر والاردن واسرائيل وممثلي السكان في الضفة والقطاع بدءا من السنة الثالثة للفترة الانتقالية ، رغم ذلك تصر اسرائيل على ان مصدر صلاحيات هيئات الحكم الذاتي هو الحكم العسكري الاسرائيلي الذي لن يلغى ولكنه سينسحب ويبقى مصدر الشرعية لهذه الصلاحيات ، وله حق الممارسة ورقابة مشروعية قرارات المجلس الاداري برفضها أو قبولها .

وقد اثير ذلك الجدل بالنسبة لكلا الطرفين بخصوص المصدر التي تستمد منه هيئات الحكم الذاتي صلاحياتها ، غير ان الموقف الاسرائيلي كما عبر عنه بيجين مؤخرا يرفض ان يكون لسلطة الحكم الذاتي أية صلاحيات تشريعية ، وانه هيئة ادارية واسرائيل هي صاحبة السلطة العليا في المناطق .

ويرتبط موقف الجانب الاسرائيلي بالحيلولة دون أية تطور - من وجهة نظر اسرائيل - يقوى مركز سلطة الحكم الذاتى محليا وبوليا ، ومع نهاية الفترة الانتقالية بتزعزع مركز اسرائيل فى المطالبة بالسيادة على هذه المناطق ، ويستند الموقف الاسرائيلي بصدد هذه النقطة الى ان الاتفاقية لم تتضمن نصا بالغاء الحكم العسكرى وانسحاب القوات الاسرائيلية نهائيا وانما نصت على اعادة توزيع للقوات فى اماكن محددة لاعتبارات الامن ومن ثم سيبقى الحكم العسكرى وبعد توزيع قواته فى مناطق محددة - مصدرا لصلاحية الحكم الذاتى .

رابعاً : مصادر المياه :

تعتبر مشكلة مصادر المياه من اهم المشاكل المثارة بصدد الحكم الذاتى وصلاحياته ، واستمرارا للموقف الاسرائيلي من صلاحيات الحكم الذاتى ، اصررت اسرائيل على استبعاد حقوق السيطرة على مصادر المياه عن دائرة صلاحيات هيئات الحكم الذاتى ، أو - وهذا مطلب حد ابنى - ان تتولى هذه المهمة - مهمة الاشراف على مصادر المياه - هيئة عربية اسرائيلية مشتركة أو تنفرد اسرائيل بالسيطرة على هذه المصادر حتى بعد قيام سلطة الحكم الذاتى .

وقد تضمنت المذكرة المرفقة بتقرير لجنة « بن اليسار » والتي قامت باعدادها مصلحة المياه فى اسرائيل « ان مصدر الينابيع المائية داخل « الخط الاخضر (الاراضى الفلسطينية التى احتلت عام ١٩٤٨) هو فى الضفة الغربية » .

ويزعم الجانب الاسرائيلي ان اسرائيل والضفة يقعان فوق بحيرة من الينابيع الممتدة من نهر الاردن ، واستخدام المياه دون مراقبة يشكل تهديدا لمصادر هذه المياه لاسرائيل والضفة الغربية ، وتعتمد المستوطنات فى الضفة على هذه المنطقة وايضا بعض المساحات المنزرعة فى عام ١٩٤٨ .

وتأكيد لهذا الموقف ، اتخذت الحكومة الاسرائيلية قرارها فى ١٩٧٩/٢/٢٨ ، باقتراح وزير الخارجية « موسى ديان » وموافقة وزير الزراعة « شارون » بشأن « مد خط انابيب من بحيرة طبرية الى مستوطنات الغور وفرض رقابة من قبل مدير مصلحة المياه على كل عملية حفر للينابيع فى الضفة الغربية » .

وتزداد اهمية مشكلة المياه فى اسرائيل ، اذا نظرنا الى بعض التوقعات حول تفاقم ازمة المياه ، فمن المتوقع ان تواجه اسرائيل عجزا فى المياه يصل الى ٢٦٥ مم^٢ عام ١٩٧٩ ، ويرتفع هذا الرقم ليصل ٥٠٠ مم^٢ عام ١٩٨٥ لسد احتياجات استخدام المياه فى اغراض الصناعة والرى ، وتفسر هذه

التي وقعت ، ووقف إسرائيل يصعد مصادر المياه في الضفة الغربية حيث يقدر قائلون ان مياه قيسها ما يوازي ٦٣٠ - ٧٧٥ مم^٢ سنويا فالمياه المتاحة تقدر بنحو ٧٥٠ - ٨٩٥ مم^٣ ، بينما يقدر الاستهلاك بنحو ١٢٠ مم^٢ سنويا . قامت اسرائيل بحفر ٢٤ مجرى مائيا في الضفة الغربية لتزويد المستوطنات بالمياه منها ١٧ في وادي الاردن (٥) .

والوقوف الاسرائيلي يصعد مصادر المياه يلتقى بطبيعة الحال مع مختلف السياسات التي تقبناها . الحكومة الاسرائيلية ازاء الحكم الذاتي ، فمن ناحية يتطلب تكثيف الاستيطان في الضفة الغربية الاستيلاء على الاراضى العامة والخاصة ، ويعتبر ضمان مصادر المياه عنصرا هاما لفعالية العملية الاستيطانية التي تتطلب بالضرورة ، اراضى ومياه وقوة بشرية .

فالمفاوض الاسرائيلي يطرح مجموعة من السياسات والمواقف يصعد مختلف التضاميات المثارة ولكنها تلتقى في الوقت ذاته لتدعيم هدف اسرائيل محدد هو تكثيف وتنمية الواقع اليهودي في الضفة الغربية خلال السنوات المقبلة تعزيزا لمطلب في السيادة واللاحاق .

خامسا : القدس :

حدثت الحكومة الاسرائيلية العمالية التي تعلقبت ، موقفها من مدينة القدس عقب عدوان ١٩٦٧ ميلادية ، فقد اتخذت قرارها الخاص بجعل القدس عاصمة موحدة لاسرائيل وغير قابلة للتجزئة وذلك في يوليو من نفس العام ، وتتابع الاجراءات التي تدعم هذا القرار ، وبوصول تحالف ليكود للحكم وتطور التسوية ، حرص « بيجين » على تجنب المناقشة حول هذه القضية بالذات على اساس انها مسألة لا ينبغي طرحها للمناقشة وغير خاضعة للمساومة ، فهي « عاصمة اسرائيل الموحدة الى الابد » ، ومن ثم لم تتضمن الاتفاقيات « كامب ديفيد » بخصيص وضع مدينة القدس للعربية ، سوى الخطط المتباعدة بين بيجين وكارتر والسيدات .

وعندما اصبح الحكم الذاتي موضوعا للمفاوضات ، كان المفاوض المصري يرى ان القدس جزء من الضفة الغربية وسلطة الحكم الذاتي ممارسة صلاحياتها في المدينة كسلطات مناطق الضفة وان تعتبر دائرة انتخابية ضمن الضفة الغربية ، في حين أكد المفاوض الاسرائيلي ان القدس عاصمة موحدة لاسرائيل ولا تخضع سلطة الحكم الذاتي ، مقلقا هذا المطلب بدعاوى عينية وتاريخية غير صحيحة .

سابعاً : السيادة والامن :

يتلخص موقف اسرائيل من قضية السيادة في الضفة الغربية والقطاع بعد انتهاء الفترة الانتقالية في ان مطلبها الخاص بالسيادة في هذه المناطق ليس محلاً للجدل ، المستند الى الدعوى الدينية حول « ارض اسرائيل » بحوزتها التاريخية التي تضم ضفتي الاردن ، ويستند « بمجيز » الى هذه الدعوى في مطالبته بالسيادة الاسرائيلية على هذه المناطق فهي من وجهة نظره « مناطق محرومة » وليست محتلة ، وجزء من اقليم « ارض اسرائيل » ، التي ارجأت مطالبته على هذه المناطق في الفترة الانتقالية بسببه وجود مطالب اخرى في السيادة على هذه المناطق ، فاسرائيل تنازلت مؤقتاً عن حقها في السيادة وقبلت ابقاء السيادة في هذه المناطق مفتوحة في الفترة الانتقالية المدة بخمس سنوات ، اذ ابقته مفتوحة ، وسوف تثار مسألة السيادة مع نهاية الفترة الانتقالية - وتؤكد اسرائيل انه لن تتنازل عن سيادتها بعد الفترة الانتقالية .

وتربط مشكلة الامن في المناطق ، بمشكلة السيادة ، فقد حرصت اسرائيل على ان تكون ممارسة سلطة الحكم الذاتي لمهام الامن مرتبطة بالامن الاسرائيلي ، وذلك على الصعيد الداخلي ولا صلة لهذه السلطة بالامن الاسرائيلي وتخضع هيئات الحكم الذاتي التي ينط بها الامن الداخلي لاشراف اسرائيل مباشر وذلك تجتنباً لان ممارسة سلطة الحكم الذاتي اى مظهر من مظاهر السيادة في المناطق التي تتولى الاشراف على ادارتها وتقتصر مهامها الامنية على تعقب المجرمين والاحداث .

سابعاً : الحكم الذاتي مرحلة انتقالية ام مرحلة نهائية :

يرى المفاوض المصري ان الحكم الذاتي مرحلة انتقالية وليست نهائية ، وانه في أعقاب الفترة الانتقالية (في السنة الثالثة منها) سيبدأ بحث مستقبل المناطق وتحديد وضعها النهائي وفي الوقت ذاته يؤكد المفاوض الاسرائيلي ان الفلسطينيين هم اقلية عربية تقطن اقليم اسرائيل وانهم فقط اداة شئونهم في ظل السيادة الاسرائيلية ، كائناً اقلية اخرى ولن الحكم الذاتي مرحلة نهائية ويستند المفاوض الاسرائيلي في ذلك على ان اتفاقية الاطار ، قد اعطت اسرائيل مركز قانوني معادلاً للمركز القانوني للاطراف الثلاثة الآخرين (مصر والاردن وممثلي السكان) وهو حق الاعتراض على ما تتوصل اليه الاطراف حول مستقبل المناطق الفلسطينية ، في حالة اتفاق هذه الاطراف على صيغة لمستقبل الضفة والقطاع لا تتلاءم مع المخطط الاسرائيلي في السيادة واللاحاق .

ثامنا : صلاحيات سلطة الحكم الذاتى :

يتلخص موقف المفاوض المصرى ازاء هذه المشكلة ، ان سلطة الحكم الذاتى ينبغى ان تنتقل اليها كافة الصلاحيات التى يمارسها الحكم العسكرى الاسرائيلى وادارته المدنية فى سائر مناطق الضفة والقطاع ، وصرح مصطفى خليل فى نهاية الدورة السادسة للمباحثات بالاسكندرية « ان قيام سلطة الحكم الذاتى ليس هدفا فى حد ذاته وانما الهدف الاساسى ان تقوم سلطة الحكم الذاتى وان تنتقل اليها كل السلطات التشريعية والادارية التى كانت تتمتع بها سلطة الحكم العسكرى الاسرائيلى فى الاراضى المحتلة » (١) .

وتضمن البيان المشترك فى ختام هذه الجولة « تم الاتفاق على ان احد المبادئ التى سوف تحكم المفاوضات والاتفاق الذى يمكن التوصل اليه هو تحقيق الحكم الذاتى بالكامل للسكان عن طريق قيام سلطة الحكم الذاتى – الادارى » .

واجاب مصطفى خليل على سؤال حول ما اذا كان الحكم الذاتى سيطبق على السكان وليس على الارض « هل هناك سكان يعيشون فى الفضاء وليس على الارض ، وكيف تطلبون منهم ان يبيعوا ارضهم للاسرائيلىين » .

وموقف اسراييل ازاء صلاحيات الحكم الذاتى ، تمارس صلاحيات ادارية فقط وليست تشريعية أو قضائية أو سيادية ، وهو نفس المفهوم الاسرائيلى فى مشروع بيجين للحكم الذاتى ، والذي اكدته توصيات لجنة بن اليسار التى وضعت نموذجا مفصلا لهيئات الحكم الذاتى وصلاحياتها ، فهيئات الحكم الذاتى المختلفة ، هيئة التعليم ، وهيئة الاسكان ، هيئة العمل أو هيئة المرور والهيئة الداخلية ، وجميع الهيئات لا تضع السياسات العامة لمجالات اهتمامها وانما يتولى ذلك المؤسسات الاسرائيلية ويناط بهذه الهيئات ما تقررره السياسات الاسرائيلية .

فهيئة التعليم طبقا لتوصيات لجنة « بن اليسار » تتولى تدريب المدرسين وتسجيل التلاميذ فى حين يحتفظ الرقيب الاسرائيلى بتعديل مناهج التعليم وحذف ما يراه « مفرضا » على حد تعبير لجنة بن اليسار ، وهيئة المرور والداخلية ، يرتبطان مباشرة فى اداء مهامهما مع الوزارات الاسرائيلية ، لارتباط عمل هذه الهيئات بالنظام العام والامن ، ونظرا للطابع السياسى والتشريعى لعمل هذه الهيئات ، وقد هدد بيجين مؤخرا انه سوف يقلل عضو من اعضاء المجلس الادارى اذا تجاوز حدود سلطاته الادارية أو عمل سواء بالتحريض أو المشاركة فى التمهيد لقيام دولة فلسطينية ، كذلك هدد

انه سوف يعيد الحكم العسكرى لهذه المناطق اذا ما حدث ذلك .
يضاف الى قائمة هذه المشكلات ، مشاكل اخرى اثرت بصدد اعلان
المبادئ الذى كان الوفد المصرى يطالب به بشأن الحكم الذاتى فى الضفة
والقطاع قبل الدخول فى الجوانب الاجرائية الخاصة بالانتخابات والقضايا
الاخرى ، فى حين تمسك الوفد الاسرائيلى بالدخول فى الاجراءات وتجنب
اعلان المبادئ التى تفسر من كلا الجانبين تفسيرات متعارضة ، وأيد الوفد
الامريكى فى المفاوضات المطلب الاسرائيلى بحجة عدم تضيق الوقت ،
واسقطت مشكلة اعلان المبادئ من الاعتبار .

ايضا اثر فيما يتعلق بالانتخابات من جانب الوفد المصرى ضمان جدية
هذه الانتخابات وذلك باشراف المنظمات الدولية على سير عملية الانتخابات
كالامم المتحدة او محكمين من الدول الصديقة ، وعدم تسلل الجيش
الاسرائيلى فى الانتخابات ، ورفع الحظر عن النشاط السياسى والمطالبة
بأحزاب سياسية فى الضفة وعارض الوفد الاسرائيلى اشراف جهة بولية
على الانتخابات ، وفى البيان الذى ألقاه د . بطرس غالى امام لجنة الشئون
العربية والعلاقات الخارجية والامن القومى بمجلس الشعب المصرى فى
١٩٧٩/١٠/٢٨ عن مفاوضات الحكم الذاتى ، اكد اربعة مبادئ تحكم موقف
المفاوض المصرى ، الحكم الذاتى مرحلة لمنح الشعب الفلسطينى حق تقرير
المصير ، وفقا لقواعد القانون الدولى ، وانه ينصب على الارض التى احتلت
بعد ٥ يونيو ، الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية ، وقطاع غزة . وان
هذه الاراضى تشكل وحدة جغرافية سياسية واحدة ، ومزودة باشراف هيئة
بولية ، كالامم المتحدة على سير الانتخابات او مجموعة حكام من الدول
الصديقة .

وقد نص بيان محادثات لندن حول الحكم الذاتى بين الوفود الثلاثة ، فى
٢٥ ، ٢٦ اكتوبر ١٩٧٩ على انه « لكى يتم ضمان توفير الحرية الكاملة
للانتخابات فقد تم الاتفاق على ان هذه الانتخابات سوف تنظم وتدار
وتراقب أو يشرف عليها مدنيون اسرائيليون مخولون بهذا العمل وكذلك
بشعطينيون والعرب الذين يوافق عليهم مفاوضو الحكم الذاتى بالإضافة
بمراقبين آخرين وافراد ومؤسسات بالصورة التى يتفق عليها مفاوضو
الحكم الذاتى ويسمح بحرية التنقل والوصول والاتصال بالصحافة العالمية
والخبراء الاخرين طبقا لاتفاق مجموعة العمل » .

المبحث الثاني

المفهوم الاسرائيلي ..

حكم ذاتي .. أم كومنولث يهودي

يستند التصور الاسرائيلي للحكم الذاتي ، كما سبق ان اشرنا ، الى خلفية فكرية تنتمي لاكثر التيارات في الفكر الصهيوني عنوانية وتطوفا ، وهو ما عرف في تاريخ الحركة الصهيونية « بالصهيونية التنقيحية » وهو التيار الذي تعهد بالرعاية والتنظيم اكثر عصابات الارهاب الصهيوني تطرفا سواء في مواطن اليهود الاصلية او في « فلسطين » وحدد في برنامج الذي قدمه عام ١٩٢٥ هدفه باقامة دولة يهودية تضم نهر الاردن ، بضفتيه وهو ما اطلق عليه حدود اسرائيل التاريخية وتكفل ليكود على رأسه « بيجين » يستند الى هذا الاطار الفكري في كل متطبيقاته ازاء قضايا الاراضي العربية المحتلة بصفة عامة والاراضي الفلسطينية في الضفة الغربية والقطاع بصفة خاصة .

ويستمد « بيجين » والرؤية الاسرائيلية للحكم الذاتي العناصر الجوهرية لمفهوم الحكم الذاتي ، من المشروع الذي كان قد تقدم به « جابوتنسكي » فيلسوف العنف في الحركة الصهيونية ، الذي كان قد قدمه عام ١٩٠٦ للاقليات القومية .

والحكم الذاتي الاسرائيلي ينبغي النظر اليه في اطار الاساس الصهيوني ، هذا الاطار الذي يحدد جوهر التصور الاسرائيلي وأبعاده ومراميها ، فاسرائيل ككيان استيطاني ، شأنها في ذلك شأن كيانات استيطانية اخرى في افريقيا (جنوب افريقيا) ، تولى اهتماما خاصا للارض باعتبارها اهم جوانب العملية الاستيطانية ، ولا تختلف هنا الذرائع التي تساق في معرض تبرير مصادره وتعتك اراضي السكان الاصليين ، فمن حجة عدم ملكية السكان الاصليين للارض بداية ، أو ان هذه الارض كانت خالية من السكان ، وهي الذريعة التي احتجت بها الحركة الصهيونية لغتصاب فلسطين تحت شعار « ارض بلا شعب لشعب بلا ارض » وانتهاء بامكانية استغلالها بشكل افضل ، فوق هذا وذاك اللجوء الى صور العنف للاستيلاء على الاراضي ومصادرتها^(٧) .

هذه الاساليب تتشابه لدى الكيانات التي تأسست على الاستيطان ، فقط تختلف طبيعة الحجج والذرائع التي يستند اليها دعاة الاستيطان في التوسع والاستيلاء على اراضي السكان الاصليين باختلاف طبيعة التوجهات الجغرافية والدينية للمستوطنين .

فالتصور الاسرائيلي للحكم الذاتي يعكس ملامح الايديولوجية الاستيطانية الصهيونية دون قناعات يقترن بها ، حيث ينكر هذا التصور بداية كون الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية والقطاع - بشكل شعبي عربيا قائما بذاته له كيانه القومى الخاص وثقافته الخاصة وطموحه الخاصة المشروعة - عربيا وعالميا والتي اقرها المجتمع الدولي على مدى السنوات العشر المنصرمة ، فوجهة النظر الاسرائيلية ، تنكر الوجود للشعب الفلسطيني مستقلا ، وانما اقلية قومية كاية اقلية قومية اخرى تقطن اسرائيل ، وتستند اسرائيل في موقفها من الشعب الفلسطيني والاراضي الفلسطينية الى نظريات الجغرافيا السياسية والجغرافيا التوارنية والتي يتحدد انطلاقا منها حدود اسرائيل التاريخية وجدانية وجود اليهود في ارض « فلسطين » .

وقد انعكست هذه المفاهيم الصهيونية في التصور الاسرائيلي للحكم الذاتي ، فالعنصر الاساسي في هذا التصور هو الفصل بين السكان والارض ، وانكار ملكية الفلسطينيين العرب للأرض ، ليس هذا وحسب بل تمنع اسرائيل لليهود الحق المطلق في الاستيطان في مناطق الضفة الغربية وحق شراء الاراضي في هذه المناطق ويلاحظ بخصوص مشكلة الاراضي في الحكم الذاتي انها اتخذت شكلا هستيريا بالذات بعد قرار لتفافية الاطار وحدد ذلك بطبيعة الوجود الاستيطاني القائم على اعتبار الارض مسألة محورية هامة لتدعيم الوجود الاستيطاني وضمان فعالية العملية الاستيطانية .

وقد صعدت اسرائيل من نشاطها الاستيطاني بهدف اعطاء هذا العنصر الاول في مفهومها للحكم الذاتي مضمونا عمليا وتطبيقيا محددًا في مواجهة المفاوضات الدائرة بخصوص الحكم الذاتي من ناحية ، وتكثيف الواقع الاسرائيلي في الضفة الغربية لموازاة الواقع العربي وتعزيز مخططاتها التي ترمي الى المطالبة بالحاق الضفة الغربية والقطاع بنهاية الفترة الانتقالية واستباق اية ظروف اخرى قد تقلل من احتمالات فرض السيادة الاسرائيلية ، الضفة والقطاع .

وتنعكس ملامح الايديولوجية الاستيطانية للفكر الاسرائيلي بصدد تصور حكم الذاتي في الاساس العنصرى الذي ضمنت هذا التصور ، والذي يقوم

على فكرة تفوق « اليهودى » حيث حرص التصور الاسرائيلى لفهوم الحكم الذاتى على اعادة صياغة علاقته بالعرب الفلسطينيين فى شكل قانونى متفق بشأنه ، يضعهم فى مرتبة ادنى ، فالسيادة الاسرائيلية تظل سقف الحكم الذاتى وتمثل مصدر شرعيته ، ويحرم السلطة الفلسطينية الذاتية من ممارسة حقوق السيادة وحقوق التشريع والقضاء ، فهى فقط تمارس صلاحيات ادارية محدودة بالوصاية الاسرائيلية التى ترسم السياسات العامة ، وهذا هو الاساس العنصرى الكامن وراء خطوط التصور الاسرائيلى وهذه الفكرة العنصرية بشكل عام هى اساس تعامل الكيانات الاستيطانية مع السكان الاصليين .

غير ان الاساس العنصرى الكامن فى التصور الاسرائيلى ليس مقصورا على حرص اسرائيل فى صياغة علاقتها بالعرب الفلسطينيين فى أدنى صورة ممكنة ، وانما يمتد ايضا لانكار الجنسية الفلسطينية للسكان فى الضفة والقطاع ، وتحظر عليهم حمل جوازات سفر فلسطينية وهو الانكار الواضح فى وضع الشعب الفلسطينى فى الضفة والقطاع ، بين اختيار الجنسية الارمنية او الجنسية الاسرائيلية ، وايضا فى حظر اسرائيل على الهيئة الداخلية فى هيئات الحكم الذاتى اصدار جوازات سفر فلسطينية - بهدف تغليب الهوية الفلسطينية والامعان فى انكار الوجود الفلسطينى والكيان الفلسطينى .

هذا فى نفس الوقت الذى تسمح فيه قوانين الجنسية الاسرائيلية - القائمة على التمييز العنصرى - بازواج جنسية اليهود ، فليس ثمة ما يمنع ان يكون اليهودى اسرائيليا وفى الوقت ذاته امريكيا او انجليزيا وتمثل هذه العنصرية قاسما مشتركا فى علاقة الكيانات الاستيطانية بالسكان الاصليين فالاصل واللون يحددان شرعية انتماء المستوطنين للكيان الاستيطانى ، فالمواصفات العنصرية للمستوطنين والسلالة العنصرية التى ينحدر منها تحدد انتماءه للمجتمع الاستيطانى كأن يكون اوروبيا ابيض او امريكيا ابيض ، اشكنازى كما هو الحال بالنسبة لاسرائيل ، ولجوء المجتمعات الاستيطانية لحرمان السكان الاصليين من جنسياتهم احد ملامح السياسات والقوانين العنصرية التى تأسست عليها هذه المجتمعات .

من ثم فالتصور الاسرائيلى يتمثل التراث الاستيطانى للايديولوجية الصهيونية والخبرة التاريخية للكيانات العنصرية فى تعاملها مع السكان الاصليين ، وهى الخبرة التى تجسدت فى سياسة المعازل الافريقية « بجنوب افريقيا » وبمقتضاه يقطن كل افريقى مع أسرته وعشيرته فى احد المعازل ولا يحق له مغابرتها الى المناطق الخاصة بالبيض الا اذا ابرز تصريحاً يضمنه طبيعة الخدمة التى سيؤديها للسيد الابيض والترتبة على انتقاله ، وهو

المبدأ المعمول به في روديسيا ، وهو المبدأ الذي طبقتة اسرائيل في تعاملها مع السكان العرب في حظر التجول ولكي تحست حجة الاعتبارات الامنية الاسرائيلية ، فالحرص على عزل سكان الضفة والقطاع في مناطق محددة والاحتفاظ بالسيطرة عليها سياسيا واقتصاديا ضمن السيادة الاسرائيلية هو جوهر هذا التصور .

ويرى بعض الباحثين ان ثمة مبدئين هامين يحكمان بصفة تكاد تكون عامة ، علاقة الكيانات الاستيطانية بالسكان الاصليين وهما المبدأان العنصريان والذان يرجعان الى احساس المستوطنين بالتفوق ازاء السكان الاصليين على ان تكون علاقتهم بهؤلاء السكان في أدنى درجة ممكنة ، اما المبدأ الثاني فهو الاستغلال الاقتصادي ، المتمثل في استغلال السكان كأيد عاملة رخيصة كعمال اجراء في الكيان الاستيطاني ويتفاوت تطبيق هذين المبدئين بدرجة أو باخرى ، لكن من حيث الجوهر يظل هذان العاملان المتنافران في نتائجهما - حيث تتحصل نتيجة المبدأ العنصري في نروة الانعزال حفاظا على النقاء العنصري والثاني يتحصل في ضرورة التعامل مع السكان الاصليين لاعتبارات الاستغلال الاقتصادي - يظلان حاكمان لسياسة هذه الكيانات ازاء السكان الاصليين^(٨) .

والواقع ان التشابه بين اسرائيل وجنوب افريقيا ، لا يقتصر على صعيد السياسات التمييزية العنصرية ، وانما يمتد الى طبيعة المخرج الذي تراه كل منهما لتفريغ ازمة الكيان الاستيطاني المتمثلة في الرفض المبدئي من جانب السكان الاصليين ، فبينما ترى جنوب افريقيا مخرجها في الحلم بإنشاء « كومنولث » - جنوب افريقي في ظل سيادة دولة بيضاء تقوم بمهام ادارة العلاقات الخارجية للكومنولث ، بالاضافة الى لولايات افريقية صغيرة تدور في فلك الامم البيضاء ، ترى اسرائيل ايضا اعادة صياغة وجودها في المنطقة من خلال كومنولث يهودي ، يضم مناطق مستقلة داخليا في ادارة شئونها في ظل سيادة الدولة اليهودية وهو الاتجاه الذي يكمن وراء التصور الاسرائيلي للحكم الذاتي ، فضلا عن ورود الفكرة تاريخيا في فكر الصهيونيين التصحيحيين منذ خمسة وخمسين عاما مضت .

وتستند جنوب افريقيا على نظرية « الابارتايد » في التطبيق العملي لتحقيق حلمها ، عن طريق التنمية المنفصلة للأجناس وانشاء « اوطان » قبلية تتمتع باستقلال ذاتي ضمن اطار كومنولث جنوب افريقي ، والتجربة الاولى في هذا المضمار هي تجربة « الترانسكاي » التي تأسست عام ١٩٦٢ كدولة تتمتع باستقلال داخلي في ظل سيادة جنوب افريقيا ، غير ان اسرائيل تعتمد في تحقيق حلم « الكومنولث » اليهودي على تحقيق القبول المصري

الاربنى كمرحلة اولى فى تطبيق هذا المخطط وهذا مطلب حد ابنى اقامة نظام
« كانتونات » - مقاطعات أو ولايات - تتمتع باستقلال داخلى فى ظل
السيادة الاسرائيلية .

- ترى كيف تقود ابعاد المفهوم الاسرائيلى نحو هذا الاتجاه ؟ -
يلاحظ بداية ان السياسة الاسرائيلية فى الاراضى المحتلة وبالأليات الضفة
الغربية وقطاع غزة عبر السنوات الاثنتى عشرة التى مضت قد حققت
منجزات ملموسة فى مضمار صياغة علاقات التبعية الاقتصادية للضفة
الغربية وغزة للاقتصاد الاسرائيلى ، من خلال سياسة الجسور المفتوحة
بين الضفة الشرقية والضفة الغربية ، وقد استهدفت هذه السياسة فضلا
عن الضرورة التى حكمتها - اختبار امكانية التعايش العربى اليهودى
وامكانية تحقيق التكامل الاقتصادي بين الكيان الاسرائيلى والمنطقة
العربية . وتهيئة مناخ يسمح بتلمس النتائج لواطنى الاردن والضفة الغربية
العرب ومن وراء تحقيق مثل هذا التكامل دون تفريط اسرائيل فى سياستها
على الضفة .

الولايات المتحدة الأمريكية ومفاوضات الحكم الذاتى :

تقف الولايات المتحدة بين التشدد الاسرائيلى المرتكز على حقائق القوة
وبين الموقف المصرى ، واضعة فى اعتبارها استراتيجيتها ازاء المنطقة
برمتها وليس فقط مصر واسرائيل رغم أهمية ذلك فصيغة الحكم الذاتى
التي ضمننت اتفاقيات « كامب دافيد » ازاء الضفة الغربية وقطاع غزة ،
بدت فى نظر كثير من المرافقين المحايدىن وقتها ، قضية فرعية ، حرصت
أمريكا على تضمينها لموقفها وموقف مصر للحيلولة دون تصور أن الولايات
المتحدة قد دفعت مصر الى اتفاق منفرد مع اسرائيل دون ما اعتبار للتسوية
الشاملة مع الدول العربية ، واستند معظم المراقبين الذين اعتقدوا فى صحة
ذلك على طبيعة العملية التى تتم بين مصر واسرائيل منذ نهاية عام ١٩٧٧ ،
غير أن تطور المفاوضات حول هذه الصيغة التى كانت تبدو فرعية ثانوية -
قد جعل كل ما فى نظر مخططى السياسة الأمريكية فى المنطقة محورا هاما
لتهيئة المناخ لانضمام دول عربية اخرى الى المفاوضات الخاصة بالتسوية
مع اسرائيل .

فقد حرصت الولايات المتحدة على توسيع هامش المناورة حول الحكم
الذاتى بحيث تتمكن فى النهاية من اخراج صيغة لمضمون الحكم الذاتى ترضى
اطرافا غير منظورة فى المفاوضات ، لكنها اصبحت تشكل عناصر هامة فى
تشكيل الموقف الأمريكى ، فارضاء السعودية عن طريق ايجاد صيغة مقبولة
منها لمشكلة القدس العربية ، والتى تمثل بالنسبة للسعودية قضية محورية

في نظام يستمد شرعيته من حماية مقدسات الإسلام ويضع القدس العربية في مكانة ، مكة المكرمة ، بالإضافة الى استقطاب اهتمام الدول العربية البترولية الخليجية بشأن صيغة الحكم الذاتي^(١٠) .

هذه الاعتبارات التي تحكم موقف المفاوض الأمريكي في مفاوضات الحكم الذاتي ، تتعلق أساسا باستمرار التسوية مع بقية الدول العربية من ناحية ، ومراعاة المصالح الحيوية الاستراتيجية والبترولية للولايات المتحدة من ناحية أخرى ، وتهيئة السبيل لامكانية اشتراك الفلسطينيين في الضفة والقطاع ، والذين تميز موقفهم برفض صيغة الحكم الذاتي ، بل وأكثر من ذلك إمكانية مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية في مرحلة لاحقة من هذه المفاوضات .

وقد انعكست ملامح هذه الاعتبارات في مائدة المفاوضات الخاصة بالحكم الذاتي ، حيث أيد المفاوض الأمريكي لبعض المطالب المصرية في المفاوضات في مواجهة المفاوض الاسرائيلي ، وبالأذات فيما يتعلق بوضع مدينة القدس العربية وصلاحيات هيئات الحكم الذاتي ، وذلك يرجع بالأساس الى تباين مواقف كل من الولايات المتحدة ومصر من جهة ومواقف اسرائيل ، من جهة ثانية ، ففي حين تحرص الولايات المتحدة ومصر على انضمام دول واطراف عربية أخرى الى المفاوضات والتسوية ، تحرص اسرائيل على توطيد علاقتها بمصر دون ما اهتمام بانضمام مثل هذه الأطراف الى المفاوضات والتسوية .

غير ان الاستراتيجية الأمريكية ، تصطدم في العقل الاسرائيلي بمشكلة من أكثر المشاكل تحديا للوجود الاسرائيلي ذاته ، وهي المشكلة الفلسطينية والوجود الفلسطيني الذي يمثل نقيض الوجود الاسرائيلي وتعتبر اسرائيل أية تنازل من جانبها بصدد الحكم الذاتي المقترح للضفة والقطاع سواء في صلاحياته أو نتائجه مستقبلا تحديا لشرعيتها وانتقاصا من وجودها ذاته ومن ثم فيتوقع ان يستمر الموقف الاسرائيلي من جوهر مضمون الحكم الذاتي في التمسك بالشروط والأبعاد التي حددها مستندا في ذلك لحقائق القوة في الموقف الراهن .

وانطلاقا من ذلك فالتصور الاسرائيلي للحكم الذاتي ، يأتي في مناخ موات في المنطقة ، حيث يصطدم التصور الأمريكي الرامى الى توسيع هامش المناورة حول صيغة الحكم الذاتي لانضمام اطراف أخرى في المنطقة بجوهر الموقف الاسرائيلي من الشعب الفلسطيني والأراضي الفلسطينية وليس ثمة هامش للتنازل من اسرائيل حتى ولو تضمن ذلك ايقافا لعملية التسوية برمتها ، وإذا أضفنا الى ذلك الهامش المحدود للمناورة امام الموقف

الأمريكي في مواجهة إسرائيل ، ومحصلة الموقف المصري في المفاوضات الخاصة بالحكم الذاتى والذي تمثل مؤخرا في القبول بالفعل في تطبيق الحكم الذاتى بين الضفة الغربية والقطاع ، بحيث يبدأ تطبيق الحكم الذاتى في قطاع غزة ، اعتمادا على النفوذ السياسى التقليدى لمصر في القطاع ، وذلك كمرحلة أولى في تنفيذ الحكم الذاتى كنموذج يحتذى في الضفة الغربية بالاتفاق مع الأردن ونفوذها التقليدى في الضفة ، اذا أضفنا كل ذلك لأمكنا تصور « السيناريو » المحتمل لاتجاه المفهوم الاسرائيلى في التطبيق .

هذا الفصل في تطبيق الحكم الذاتى بين الضفة الغربية وغزه له أهمية حاسمة بالنسبة للتصور الاسرائيلى للحكم الذاتى ، فقطاع غزة من المنظور الصهيونى لا يشغل هذه الأهمية المحورية للضفة الغربية في الفكر الصهيونى ، وغزة ليست « نابلس » أو القدس أو « بيت لحم » هذه المدن التى يفرد لها الفكر التوراتى اليهودى مكانة كبيرة استنادا الى الدعاوى الميثولوجية .

وفي نفس الوقت الذى قبلت فيه اسرائيل الفصل بين الضفة والقطاع في تطبيق الحكم الذاتى رفضت المطلب المصرى الخاص بإنشاء مكتب للاتصال في كل من غزة والضفة الغربية ونظرت الى هذا المطلب باعتباره « قنصلية مصرية » في دولة فلسطينية في طور الانشاء^(١١) ورفضت اسرائيل هذا المطلب على أساس ان مصر لا تملك أية حقوق في هذه المناطق ، كل هذه العناصر متفاعلة ومتداخلة ، تتكاتف محصلتها خلال الفترة المقبلة لتحقيق الرؤية الاسرائيلية الظاهرة والمستترة وراء الحكم الذاتى ، الذى لا تخرج بحدوده من الناحية الفعلية عن نظام الحكم المحلى المطبق في اسرائيل والموروث عن الانتداب البريطانى في فلسطين ، والذى قامت الحركة الصهيونية بتطويره ايمانا بأهمية الدور الذى ستلعبه مؤسسات الحكم المحلى في اقامة الدولة .

وقد تطور نظام الحكم المحلى في اسرائيل بعد عام ١٩٤٨ وبمقتضى هذا النظام تنشأ في المدن والقرى والمستعمرات مجالس محلية وبلدية توكل اليها السلطة المركزية الاسرائيلية ، ممارسة الشئون الادارية العامة وادارة الضرائب المحلية المباشرة وادارة الخدمات المحلية ، الصحية وأنشطة الاسكان والمباني والمرافق العامة والطرق ، والاشراف على الشئون الاجتماعية والتربية والتعليم وغيرها من المهام ذات الطبيعة المحلية التى تخص هذه المدن والأقاليم ، وليس لهذه المجالس سلطات ذات طبيعة تشريعية وسيادية حيث تمارس السلطة المركزية هذه المهام دون منازع . وتعتمد هذه المجالس المحلية على مواردها الذاتية في ادارة هذه الخدمات المحلية ، لكنها تخضع فيما يتعلق ببعض الخدمات الفنية (التعليم -

الصحة) للمعدلات والمعايير التي تضعها السلطة المركزية ، وجميع هذه المجالس يخضع لإشراف وزارة الداخلية الاسرائيلية التي تضم قسما خاصا « قطاع الحكم المحلي » الذي يتولى الاشراف على أنشطة المجالس المحلية طبقا للقوانين والأنظمة المعمولة ، ويستهدف تدعيم اللامركزية الادارية . . . وتعتبر هذه المهام التي تقوم بممارستها المجالس المحلية الاسرائيلية هي صلب المهام والصلاحيات التي يحرص التصور الاسرائيلي على الصعيد النظري والتطبيقي اسنادها الى سلطة الحكم الذاتي للفلسطينيين العرب في الضفة الغربية والقطاع ، وهو الأمر الذي يؤكد جوهر التصور الاسرائيلي للحكم الذاتي ، اطار من اللامركزية الادارية للضفة والقطاع كمرحلة اولى ، وتكثيف الاستيطان الاسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة حتى حلول انتهاء الفترة الانتقالية ، تكون هذه المناطق قد الحقت باسرائيل نهائيا ، ويصبح مطلب السيادة الاسرائيلية غير قابل للمنازعة .

انه ومن ناحية اخرى يطرح القبول المصري بالفصل في تطبيق الحكم الذاتي بين الضفة والقطاع وهو الفصل الذي تحبذه اسرائيل كما سبق الاشارة ، هذا الفصل ، الذي يبدأ بتطبيق الحكم الذاتي في قطاع غزة أولا ، يطرح اتجاهين محتملين لتنفيذ وتجسيد التصور الاسرائيلي .

اذ يتيح بداية استخدام مصر نفوذها السياسي التقليدي في القطاع للبدء في انتخاب ممثلي قطاع غزة في الحكم الذاتي وتشكيل نواة لقيادة محلية تتولى ادارة القطاع حسب الصيغة المطروحة للحكم الذاتي وهي خطوة اولى لمواجهة اعتراض العرب الفلسطينيين على المشروع برمته حتى النخب التقليدية في الضفة والقطاع .

ومن ناحية اخرى سوف تجد السلطات الاسرائيلية متسعا لتوسيع دائرة الاستيطان في الضفة الغربية وتكثيف الواقع الاسرائيلي ، وامكانية دخول الاردن في المفاوضات بصدد تطبيق الحكم الذاتي في الضفة الغربية واستخدام النفوذ التقليدي للاردن في الضفة من أجل تشكيل قيادة من عرب الضفة الغربية الموالية للاردن تتولى ادارة الحكم الذاتي .

واذا افترضنا نجاح هذه الخطة في تطبيق حكم ذاتي من خلال مصر والاردن واسرائيل في الضفة والقطاع ، تكون هذه الأطراف مجتمعة قد خطت خطوات كبيرة في مجال التطبيق ، وهو تشكيل قيادة محلية تقبل هذه الصيغة للحكم الذاتي مبدئيا ، ويصبح بالتالي قطاع غزة مجالا ونموذجا للتعايش الاسرائيلي الفلسطيني المصري خاصة مع توطد العلاقات المصرية الاسرائيلية ، وبالمثل تصبح الضفة - التي هي من الناحية الفعلية ومن خلال سياسة الجسور المفتوحة تمثل عمليا امكانية هذا التعايش - نموذجا اكثر تكاملا للتعايش الاسرائيلي الفلسطيني الاردني مع احتفاظ اسرائيل

بالسيادة في كلا المنطقتين .

غير أنه بحلول انتهاء الفترة الانتقالية والتي هي محددة بخمس سنوات ، سيتجدد مطلب تحديد مستقبل هذه المناطق النهائي عن طريق اشتراك ممثلي مصر والأردن - وممثلي السكان في الضفة والقطاع وإسرائيل ، وبطبيعة الحال من المفترض أن يلجأ الأطراف لتفسير اتفاقيات « كامب دافيد » حول هذه النقطة ، غير أن مطلب الوضع النهائي لهذه المناطق يطرح في مناخ مختلف فعليا ، استنادا إلى افتراض تطبيق الحكم الذاتي في الضفة منفصلا عنه في القطاع ، وتفاعل الآلية الخاصة بهذه العملية كذلك يعطى الاتفاق « حق الفيتو » لإسرائيل والأطراف الأخرى للاعتراض على مضمون ما يتفق عليه ، إلا أنه يلاحظ أن الاتفاق قد منح إسرائيل مركزا قانونيا معادلا للأطراف الثلاثة الأخرى مجتمعة فهي وحدها لها حق الاعتراض بينما تمارس الأطراف الثلاثة الأخرى مجتمعة هذا الحق في وجه المضمون الذي تراه إسرائيل .

يثار هنا إزاء ذلك ونتيجة لنمو الواقع الإسرائيلي في هذه المناطق وتوطد علاقتها بمصر ، إمكانية أن تقبل إسرائيل البحث عن صيغة لمستقبل هذه المناطق ، خارج إطار « كامب دافيد » وقد ترحب الولايات المتحدة بمثل هذا الاقتراح - ولكن ستشترط إسرائيل - عدم خروج أي صيغة على ما اتفق عليه في « كامب دافيد » .

وتقرير ذلك يدخل فيه عوامل كثيرة ، خارج الأطراف التي تباشره فالموقف الأمريكي من ناحية ورغم قلقه من الموقف الإسرائيلي ورغم حرصه على إرضاء أصدقاء عديدين للولايات المتحدة خارج مائدة المفاوضات ، وحرصه على الحيلولة دون استفحال تناقضه مع السعودية والدول الخليجية ، رغم كل ذلك يقيم وزنا لدور إسرائيل المؤثر في الجماعات الصهيونية ودور هذه الجماعات المؤثرة في الانتخابات الأمريكية كما أنه يأخذ في اعتباره أيضا اعتبارات الشرعية العالمية للمطالب الفلسطينية والتي تتدعم يوما بعد يوم ، وفي مناطق بطبيعتها متصالفة مع الولايات المتحدة كأوروبا الغربية التي كان لها تحفظاتها على اتفاقيات الإطار بسبب غموضها فيما يتعلق بالحقوق الفلسطينية المشروعة ، ومصالح هذه الكتلة الأوروبية الغربية المتقبة بالمصالح الأمريكية مع الدول البترولية ، وحرص هذه الأخيرة على إرضاء حد أدنى من المطالب الفلسطينية للحيلولة دون تجنر الاتجاهات الراديكالية في أوساط الفلسطينيين ، كل هذه العناصر المتداخلة والمتفاعلة تلقى بظلمها على مائدة المفاوضات الخاصة بالحكم الذاتي وسوف تسهم بدرجة أو بأخرى - رغم الأهمية المحورية للموقف الإسرائيلي

في صياغة ملامح ومضمون هذا الحكم الذاتي للفلسطينيين في الضفة الغربية
وقطاع غزة .

هوامش الفصل الرابع

(١) حنة شاهين المفهوم الاسرائيلي للحكم الذاتي ، حكم ذاتي ام « بانتوستان » ش . ف العدد ٩١ ، يونيو ١٩٧٩ ص ٨١ الى ص ٩٩ .

(٢) د . مصطفى خليل في حديث للاهرام ، ١٩ اغسطس ١٩٧٩ ،

(٣) محمد عبدالرحمن ، الاستيطان خلال سنتين من حكم الليكود ، ش . ف العدد ٩٦ نوفمبر ١٩٧٩ ص ٨ الى ص ٨٠ .

Mark Heler, op cit., PP 111- 132 (٤)

(5) Israel and the resources of West Bank, Journal of Palestine Studies Summer, 1979, 97.

(٦) الاهرام ٢٨ سبتمبر ١٩٧٩ ، نص البيان المشترك في نهاية جولة المباحثات السياسية بالاسكندرية والخاصة بالحكم الذاتي .

(٧) د . جورج جبور ، الفصل الاول (الاستعمار الصهيوني في فلسطين في اطار نماذج الاستعمار الاستيطاني : دراسة مقارنة) من كتاب الاستعمار الاستيطاني الصهيوني في فلسطين اشراف السيد ياسين ، د . علي الدين هلال ، معهد البحوث والدراسات العربية الجزء الاول القاهرة ١٩٧٥ .

(٨) نفس المصدر السابق .

(٩) محمد سيد احمد مفاوضات الحكم الذاتي الى اين ، الوطن الكويتية العدد ١٨٠٥ السنة ١٨ ١٥ اكتوبر ١٩٧٩ .

(١٠) يوسف جاريث مخلص التطبيع معاريف ١٢/٢٤ / ١٩٧٩

(١١) صبحي محرم ، نظام الحكم المحلي في اسرائيل المنظمة العربية للعلوم الادارية القاهرة ١٩٧١ .

خاتمة

هكذا، يتضح من التحليل السابق لعناصر وأبعاد الرؤية الاسرائيلية للحكم الذاتى، ان هذه الصيغة ليست عملية منفصلة بذاتها خارج السياق التاريخى الذى تطرح من خلاله، وانما ترتبط بمجمل مكونات العملية التاريخية الجارية فى المنطقة والتى اصطلح على تسميتها بالتسوية السياسية للصراع العربى الاسرائيلى، وكذلك ترتبط وبعمق بالطبيعة الاستيطانية الاسرائيلية منذ بداية طرحها كحل لمشكلة الشعب الفلسطينى فى الضفة الغربية والقطاع، هذه المشكلة التى يكمن فيها النقيض المباشر للوجود الاسرائيلى ومن ثم حرصت اسرائيل من خلال ادراكها للاتجاه الاساسى الذى تلتقى فيه محصلة الاحداث، على تأكيد جوهر وابعاد الحكم الذاتى .

فالحكم الذاتى من المنظور الاسرائيلى يعكس طبيعة التناقض بين اسرائيل والشعب الفلسطينى من جهة، وبين اسرائيل والأرض الفلسطينية من جهة أخرى، ويتجسد فيه بوضوح طبيعة النظريات العنصرية والجغرافية السياسية والتوراتية التى تستهدفها الرؤية الصهيونية ونظرتها للشعب الفلسطينى والاراضى الفلسطينية، فهذه النظرة التى تركز على الجغرافيا السياسية والتوراتية، تنفى بداية الوجود الفلسطينى العربى فى فلسطين والذى احتفظ بتواصله التاريخى عبر قرون عديدة ، وتستند الى دعاوى زائفة « شعب بلا أرض لا أرض بلا شعب » ، كما انها من ناحية أخرى لاكتفى بانكار الوجود للشعب الفلسطينى فى أرضه وانما تنكر ايضا وجود شعب بهذا الاسم على الاطلاق، وهى تستند فى ذلك الى دعاوى دينية «مثولوجية» توراتية .

ومحاولة تتبع انعكاس عناصر الرؤية الصهيونية هذه فى صيغة الحكم الذاتى الاسرائيلى، لا تكلف جهدا فالحكم الذاتى ليس لشعب فلسطينى وانما « لاقلية عربية » مقيمة باسرائيل، أو على حد تعبير «بيجين» الذى حرص على توضيح ذلك عقب اقرار اتفاقيات «كامب دافيد» تجنباً لاساءة فهم التعابير الواردة فى الاتفاق ان عبارة «الشعب الفلسطينى» المضمنة هى، من وجهة نظر اسرائيل، «عرب أرض اسرائيل» وان اسرائيل لدوافع شتى سوف

تمنح هؤلاء حق ادارة شئونهم بأنفسهم وحول الاراضى الفلسطينية من وجهة النظر الاسرائيلية هى «اراضى اسرائيلية محررة» وليست اراضى محتلة فالتوراة فى هذه الرؤية هى سند الملكية الروحية والمادية - لهذه الاراضى و «جيش الدفاع الاسرائيلى» هو أداة تحقيق وتحرير هذه الملكية من الاغيار - فحيثما يحل «جيش الدفاع فئمة نصوص توراتية تبارك هذا الحل .

والرؤية الاسرائيلية للحكم الذاتى فضلا عن تمثلها لاعماق النظره الصهيونية للشعب الفلسطينى والاراضى الفلسطينية، فهى كذلك تتمثل الخبرة التاريخية للكيانات الاستيطانية العنصرية فى افريقيا، من حيث طبيعة العلاقات بين هذه الكيانات وبين السكان الاصليين اصحاب الارض الشرعيين، هذه الخبرة التى تمثلت فى جنوب افريقيا فى السياسة العنصرية «الابانتوستان» المعازل الافريقية التى تضم اصحاب الارض الشرعيين حفاظا على النقاء العنصرى، فالحكم الذاتى بالتصور الاسرائيلى هو هذه «الابانتوستان» ولكن على الطريقة الاسرائيلية وليس للافريقيين وانما للشعب الفلسطينى فى الضفة والقطاع .

هذا هو اتجاه المفهوم الاسرائيلى للحكم الذاتى، الا انه يخل فى صياغة أو تعديل ملامح المفهوم عند تطبيقه عوامل أخرى متباينة - رغم الاهمية المحورية للموقف الاسرائيلى - فهناك الدور الأمريكى الذى يضع فى اعتباره استراتيجيه أمريكية لزاء الشرق الاوسط، أساسها الحيلولة دون تفاقم التناقض بين الولايات المتحدة واصدقائها من الدول البترولية العربية وبالذات السعودية، والدول الخليجية .

ايضا محاولة توسيع هامش المناورة حول الموضوع لاستقطاب اطراف عربية أخرى، بتطوير هذه الصيغة وامكانية شمول التسوية لكافة الدول العربية .

غير أن كل هذه الاعتبارات تصطدم بواقع الرفض الاسرائيلى، فالمسألة هنا وكما اشرنا تتعلق بقضية من أخطر القضايا تحديا للوجود الاسرائيلى وهى قضية الشعب الفلسطينى والاراضى الفلسطينية وحول هذه القضايا يضيق هامش التنازل حتى مع افتراض ضغط الولايات المتحدة على إسرائيل ، وحتى لو كان محصله ذلك ايقافا لجرى التسوية للصراع العربى الاسرائيلى بأكملها .

ورغم ذلك فالموضوع يطرح كما قلنا احتمالات كثيرة وبالذات مع نهاية الفترة الانتقالية، وتدخل فيه اعتبارات عديدة لها وزنها النسبى، بحيث يكون ثمة مجال لافتراض وجود مخرج آخر - ليس للشعب الفلسطينى الذى لا يتنازع حقه فى تقرير المصير على أرضه ووطنه - وانما لجعل السياسات

التي تحاول دفع الحكم الذاتي نحو أفق أرحب، تحسباً لمتغيرات أخرى قد
تجد في المستقبل القريب اقليمية ودولية .

الملحق الوثائقي

اطار السلام في الشرق الاوسط

١٨ سبتمبر ١٩٧٨

اجتمع الرئيس محمد أنور السادات رئيس جمهورية مصر العربية ومناحم بيجين رئيس وزراء اسرائيل مع جيمى كارتر رئيس الولايات المتحدة الامريكية في كامب ديفيد من ٥ الى ١٧ سبتمبر ١٩٧٨ واتفقوا على الاطار التالى للسلام في الشرق الاوسط وهم يدعون اطراف النزاع العربى - الاسرائيلى الأخرى الى الانضمام اليه .

إن البحث عن السلام في الشرق الأوسط يجب ان يسترشد بالآتى :

إن القاعدة المتفق عليها للتسوية السلمية للنزاع بين اسرائيل وجيرانها هو قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ بكل اجزائه .. وسيرفق القراران رقم ٢٤٢ ورقم ٣٣٨ بهذه الوثيقة .
بعد أربع حروب خلال ثلاثين عاما ورغم الجهود الانسانية المكثفة فان الشرق الاوسط مهد الحضارة ومهبط الانبياء العظيمة الثلاثة لم يستمتع بعد بنعم السلام ، ان شعوب الشرق الاوسط تتشوق الى السلام حتى يمكن تحويل موارد الاقليم البشرية والطبيعية الشاسعة لمتابعة اهداف السلام وحتى تصبح هذه المنطقة نموذجا للتعايش والتعاون بين الأمم .

إن المبادرة التاريخية للرئيس السادات بزيارته للقدس والاستقبال الذى لقيه من برلمان اسرائيل وحكومتها وشعبها وزيارة رئيس الوزراء بيجين للاسماعيلية ردا على زيارة الرئيس السادات ومقترحات السلام التى تقدم بها كلا الزعيمين ، وما لقيته هذه المهام من استقبال حار من شعبى البلدين كل ذلك خلق فرصة لا يجب اهدارها ان كان يراد انقاذ هذا الجيل والاجيال المقبلة من مأسى الحرب .

وإن مواد ميثاق الأمم المتحدة والقواعد الأخرى المقبولة للقانون الدولى والشرعية توفر الآن مستويات مقبولة لسير العلاقات بين جميع الدول . وان تحقيق علاقة سلام وفقا لروح المادة ٢ من ميثاق الأمم المتحدة واجراء مفاوضات فى المستقبل بين اسرائيل وأى دولة مجاورة مستعدة للتفاوض بشأن السلام والامن معها هى امر ضرورى لتنفيذ جميع البنود والمبادئ فى قرارى مجلس الامن رقم ٢٤٢ و ٣٣٨ .

إن السلام يتطلب احترام السيادة والوحدة الإقليمية والاستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة وحققها في العيش في سلام داخل حدود أمتة ومعتزف بها غير متعرضة لتهديدات أو أعمال عنف .. وإن التقدم تجاه هذا الهدف من الممكن أن يسرع بالتحرك نحو عصر جديد من التصالح في الشرق الأوسط يتسم بالتعاون على تنمية التطور الاقتصادي وفي الحفاظ على الاستقرار وتأكيد الأمن .

وإن السلام يتعزز بعلاقة السلام وبالتعاون بين الدول التي تتمتع بعلاقات طبيعية .. وبالإضافة إلى ذلك في ظل معاهدات السلام يمكن للأطراف - على أساس التبادل ، الموافقة على ترتيبات أمن خاصة مثل مناطق منزوعة السلاح ومناطق ذات تسليح محدود ومحطات إنذار مبكر ووجود قوات دولية وقوات اتصال وإجراءات يتفق عليها للمراقبة والترتيبات الأخرى التي يتفقون على أنها ذات فائدة .

إن الأطراف تضع هذه العوامل في الاعتبار مصممة على التوصل إلى تسوية عادلة شاملة ومعمرة لصراع الشرق الأوسط عن طريق عقد معاهدات سلام تقسم على قرارى مجلس الأمن رقم ٢٤٢ و ٣٣٨ بكل فقراتهما .

وهدفهم من ذلك هو تحقيق السلام وعلاقات حسن الجوار وهم يدركون أن السلام لى يصبح معمرا يجب أن يشمل جميع هؤلاء الذين تأثروا بالصراع اعمق تأثير .
لذا فإنهم يتفقون على أن هذا الإطار مناسب في رأيهم ليشكل أساسا للسلام لا بين مصر وإسرائيل فحسب بل وكذلك بين إسرائيل وكل من جيرانها الآخرين ممن يبدون استعدادا للتفاوض على السلام مع إسرائيل على هذا الأساس .
إن الأطراف إذ تضع هذا الهدف في الاعتبار قد اتفقت على المضي قدما على النحو التالي :

١ - ينبغي أن تشترك مصر وإسرائيل والأردن وممثلو الشعب الفلسطيني في المفاوضات الخاصة بحل المشكلة الفلسطينية بكل جوانبها ولتحقيق هذا الهدف فإن المفاوضات المتعلقة بالضفة الغربية وغزة ينبغي أن تتم على ثلاث مراحل :

(١) الضفة الغربية وغزة :

١ - تتفق مصر وإسرائيل على أنه من أجل ضمان نقل منظم وسلمي للسلطة مع الأخذ في الاعتبار الاهتمامات بالأمن من جانب كل الأطراف يجب أن تكون هناك ترتيبات انتقالية بالنسبة للضفة الغربية وغزة لفترة لا تتجاوز خمس سنوات . ولتوفير حكم ذاتى كامل لسكان الضفة الغربية وغزة فإن الحكومة الإسرائيلية العسكرية وإدارتها المدنية منهما ستنسحبان بمجرد أن يتم انتخاب سلطة حكم ذاتى من قبل السكان في هذه المنطقة عن طريق الانتخاب الحر لتحل محل الحكومة العسكرية الحالية ولناقشة تفاصيل الترتيبات الانتقالية فإن حكومة الأردن ستكون مدعوة للانضمام للمباحثات على أساس هذا الإطار ويجب أن تعطى هذه الترتيبات الجديدة الاعتبار اللازم لكل من مبدأ حكم الذات لسكان هذه

الأراضي واهتمامات الأمن الشرعية لكل من الأطراف التي يشملها التوافق .
ب - أنه يتفق مصر وإسرائيل والأردن على وسائل إقامة سلطة الحكم الذاتي المنتخبة في
الضفة الغربية وقطاع غزة . وقد يضم فيها يضم مصر والأردن وممثلى الضفة الغربية
وقطاع غزة أو فلسطينيين آخرين طبقاً لما يتفق عليه .

وستفاوض الأطراف بشأن اتفاقية تحدد مسئوليات سلطة الحكم الذاتي التي ستعزز
في الضفة الغربية وغزة وسيتم انسحاب القوات المسلحة الاسرائيلية وسيكون هناك إعادة
توزيع للقوات الاسرائيلية التي ستبقى في مواقع أمن معينة وستتضمن الاتفاقية أيضاً
ترتيبات لتأكيد الأمن الداخلي والخارجي والنظام العام .

وسيتم تشكيل قوة بوليس محلية قوية قد تضم مواطنين أردنيين . بالإضافة إلى ذلك
ستشارك القوات الاسرائيلية والأردنية في دوريات مشتركة وفي تقديم الأفراد لتشكيل مراكز
مراقبة لضمان أمن الحدود .

ج - وستبدأ الفترة الانتقالية ذات السنوات الخمس عندما تقوم سلطة حكم ذاتي - مجلس
أدري - في الضفة الغربية وغزة في أسرع وقت ممكن دون أن تتأخر عن العالم الثالث بعد
بداية الفترة الانتقالية . وستجرى المفاوضات لتحديد الوضع النهائي للضفة الغربية وغزة
وعلاقتها مع جيرانها ولا يبرام معاهدة سلام بين مصر وإسرائيل والأردن والممثلين المنتخبين
لسكان الضفة الغربية وغزة .

وسيجري انعقاد لجنتين منفصلتين ولكنهما مترابطتان . - إحدى هاتين اللجنتين تتكون
من ممثلي الأطراف الأربعة التي ستفاوض وتوافق على الوضع النهائي للضفة الغربية
وغزة وعلاقتها مع جيرانها . وتتكون اللجنة الثانية من ممثلي إسرائيل وممثلي الأردن
والتي سيشترك معها ممثلو السكان في الضفة الغربية وغزة للتفاوض بشأن معاهدة السلام
بين إسرائيل والأردن . واضحة في تقديرها الاتفاق الذي تم التوصل إليه بشأن الضفة الغربية
وغزة .

وستؤكد المفاوضات على أساس جميع النصوص والمبادئ لقرار مجلس الأمن رقم
٢٤٢ .

وستقرر هذه المفاوضات ضمن أشياء أخرى موضع الحدود وطبيعة ترتيبات الأمن . .
ويجب أن يعترف الحل الناتج عن المفاوضات بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني
ومتطلباتهم العادلة وبهذا الأسلوب سيشترك الفلسطينيون في تقرير مستقبلهم من خلال :
١ - أن يتم الاتفاق في المفاوضات بين مصر وإسرائيل والأردن وممثلي السكان في الضفة
الغربية وغزة على الوضع النهائي للضفة الغربية وغزة والمسائل البارزة الأخرى بحلول
نهاية الفترة الانتقالية .

٢ - أن يعرضوا اتفاقهم للتصويت من جانب الممثلين لسكان الضفة الغربية وغزة .

٣ - إتاحة الفرصة للممثلين المنتخبين عن السكان في الضفة الغربية وغزة لتحديد الكيفية
التي سيحكمون بها أنفسهم تمثيلاً مع نصوص الاتفاق . -

٤ - المشاركة كما ذكر أعلاه في عمل اللجنة التي تتفاوض بشأن معاهدة السلام بين

اسرائيل والاردن .

د - سيتم اتخاذ كل الاجراءات والتدابير الضرورية لضمان امن اسرائيل وجيرانها خلال الفترة الانتقالية وما بعدها .. وللمساعدة على توفير مثل هذا الامن ستقوم سلطة الحكم الذاتي بتشكيل قوة قوية من الشرطة المحلية .

وتشكل هذه القوة من سكان الضفة الغربية وغزة .. وستكون قوة الشرطة على اتصال مستمر بالضباط الاسرائيليين والاردنيين والمصريين المعينين لبحث الامور المتعلقة بالامن الداخلي .

هـ - خلال الفترة الانتقالية بشكل ممثلو مصر واسرائيل والاردن وسلطة الحكم الذاتي لجنة تعقد جلساتها باستمرار وتقرر باتفاق الاطراف صلاحيات السماح بعودة الافراد الذين طردوا من الضفة الغربية وغزة في ١٩٦٧ مع اتخاذ الاجراءات الضرورية لمنع الاضرار وادجه التفرق ويجوز ايضا لهذه اللجنة ان تعالج الامور الاخرى ذات الاهتمام المشترك .

و - ستعمل مصر واسرائيل مع بعضهما البعض ومع الاطراف الاخرى المهتمة لوضع اجراءات متفق عليها للتنفيذ العاجل والعادل والدائم لحل مشكلة اللاجئين .

(ب) مصر واسرائيل :

١ - تتعهد مصر واسرائيل بعد الالتجاء للتهديد أو لاستخدام القوة لتسوية المنازعات ، وسيتم تسوية اى نزاع بالطرق السلمية طبقا لاحكام المادة ٣٣ لميثاق الامم المتحدة .

٢ - في سبيل تحقيق السلام فيما بينهما يوافق الطرفان على التفاوض بنية حسنة بهدف ترقية معاهدة سلام بينهما خلال ثلاثة اشهر اعتبارا من تاريخ التوقيع . وفي ذات الوقت يدعون اطراف النزاع الاخرى الى العمل في نفس الوقت للتفاوض وللوصول الى معاهدة سلام مماثلة تستهدف تحقيق تسوية شاملة في المنطقة . ان الاطار الخاص بتوقيع معاهدة سلام بين مصر واسرائيل سيحكم مفاوضات السلام الخاصة بتلك الاطراف . سيتفق الطرفان على ترتيبات وجدول تنفيذ التزامهم وفقا للمعاهدة .

(ج) المبادئ المرتبطة :

١ - تعلن مصر واسرائيل ان المبادئ والنصوص المذكورة اثناء يتبغى ان تطبق على معاهدات السلام بين اسرائيل وبين كل من جيرانها مصر والاردن وسوريا ولبنان .

٢ - على الموقعين ان يقيموا فيما بينهم علاقات طبيعية كذلك القائمة بين الدول التي هي في حالة سلام كل منها مع الاخرى .

وعند هذا الحد ينبغي ان يتعهدوا بالالتزام بنصوص ميثاق الامم المتحدة ويجب ان تشمل الخطوات التي تتخذ في هذا الشأن على :

١ - اعتراف كامل .

ب - إلغاء الممتلكات الاحتياطية .

ج - لضمان في ان يتمتع المواطنين في ظل السلطة القضائية بحماية الاجراءات القانونية في اللجوء للقضاء .

٣ - يجب على الموقعين استكشاف امكانيات التطور الاقتصادي في إطار اتفاقيات السلام النهائية بهدف المساهمة في صنع جو السلام والتعاون والصداقة التي تعتبر هدفا مشتركا لهم .

٤ - يجب اقامة لجان للدعوى القضائية للحسم المتبادل لجميع الدعوى القضائية المالية .

٥ - يجب دعوة الولايات المتحدة للاشتراك في المحادثات بشأن موضوعات متعلقة بشكليات تنفيذ الاتفاقيات واعداد جدول زمني لتنفيذ تعهدات الاطراف .

٦ - سيطلب من مجلس الامن التابع للأمم المتحدة المصادقة على معاهدات السلام وضمنان عدم انتهاك نصوصها وسيطلب من الاعضاء الدائمين في مجلس الامن التوقيع على معاهدات السلام وضمنان احترام نصوصها كما سيطلب منهم مطابقة سياستهم وتصرفاتهم مع التعهدات التي يحتويها هذا الاطار .

عن حكومة اسرائيل
مناحم بيجين

عن حكومة جمهورية مصر العربية
محمد انور السادات

عن حكومة الولايات المتحدة
جيمى كارتر رئيس الولايات المتحدة
١٧ سبتمبر ١٩٧٩

نص الرسائل المتبادلة بين السادات وكرتر وبيجين حول جوانب التسوية الشاملة

اولا : حول القدس :

رسالة (١) :

الى الرئيس كارتر من الرئيس السادات :

اكتب اليكم لاعيد تأكيد موقف جمهورية مصر العربية بشأن القدس .

١- تعتبر القدس العربية جزءا لا يتجزأ من الضفة الغربية ويجب احترام واعادة

الحقوق العربية الشرعية والتاريخية في المدينة .

- ٢- ان القدس العربية يجب ان تكون تحت السيادة العربية .
- ٣- ان من حق السكان الفلسطينيين في القدس ممارسة جميع حقوقهم الوطنية المشروعة بوصفهم جزءا لا يتجزأ من الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية .
- ٤- ان القرارات الصادرة من مجلس الأمن وخاصة القرارات رقم ٢٤٢ ، ورقم ٢٦٧ يجب ان تطبق بشأن القدس وتعتبر كافة الاجراءات التي اتخذتها اسرائيل لتغيير وضع المدنية لاغية وغير قائمة ويجب ابطال اثارها .
- ٥- يجب ان تتوافر لجميع الشعوب حرية الوصول الى القدس وممارسة الشعائر الدينية وحق زيارة الاماكن المقدسة بدون اى تمييز او تفرقة .
- ٦- يجوز وضع الاماكن المقدسة لكل دين من الاديان الثلاثة تحت ادارة واشراف ممثلى هذا الدين .
- ٧- ينبغي الا تقسم الوظائف الضرورية في المدينة . ويمكن اقامة مجلس بلدى مشترك يتكون من عدد متساو من كل من العرب والاسرائيليين للاشراف على تنفيذ هذه الوظائف . وبهذه الطريقة فانه لن يتم تقسيم المدينة .

رسالة رقم (٢) :

الى الرئيس كارتر من رئيس الوزراء بيجين :

يشرفنى ان ابلغكم يا سيادة الرئيس بأن البرلمان الاسرائيلى « الكنيست » اصدر قانونا في ٢٨ يونيو عام ١٩٦٧ يقضى بأن يكون من سلطة الحكومة عن طريق مرسوم تصدره - اخضاع اى جزء من ارض اسرائيل الكبرى للقانون والقضاء والسلطة الادارية للدولة على النحو المبين في المرسوم .

وقد قامت حكومة اسرائيل على اساس هذا القانون باصدار مرسوم في يوليو ١٩٦٧ ينص على ان القدس مدينة واحدة غير قابلة للتقسيم وانها عاصمة لدولة اسرائيل .

رسالة رقم (٣) :

الى الرئيس السادات من الرئيس كارتر :

لقد تسلمت رسالتكم المؤرخة في ١٧ سبتمبر ١٩٧٨ والتي توضح الموقف المصرى بشأن القدس . وقد ارسلت نسخة من هذه الرسالة الى رئيس الوزراء مناخم بيجين لاحاطته علما بها . ان موقف الولايات المتحدة بشأن القدس يظل هو نفس الموقف الذى اعلنه السفير جولد بيرج امام الجمعية العامة للامم المتحدة في ١٤ يوليو عام ١٩٦٧ وهو ما اكده من بعده السفير بوست امام مجلس الامن في اول يوليو ١٩٦٩ .

ثانيا : حول الضفة الغربية وغزة :

رسالة (١) :

الى الرئيس كارتر من الرئيس السادات :

الحاقا على اطار السلام في الشرق الاوسط اكتب لكم هذه الرسالة لاحتيطكم علما بموقف جمهورية مصر العربية بشأن تطبيق التسوية الشاملة .

أنه من أجل ضمان تنفيذ البنود المتعلقة بالضفة الغربية وغزة ومن أجل حماية الحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني فإن مصر ستكون على استعداد للاضطلاع بالدور العربى الذى تحدده هذه البنود وذلك بعد المشاورات مع الأردن وممثلى الشعب الفلسطينى .
رسالة رقم (٢) :

الى رئيس الوزراء بيجين من الرئيس كارتر :
«حيطكم علما هنا انكم ابلغتمونى بمايلى :
(١) انكم ستفسرون وتفهمون عبارات « الفلسطينيون » أو « الشعب الفلسطينى » الواردة فى كل فقرة من وثيقة اطار التسوية المتفق عليها باعتبارها تعنى (عرب فلسطينيون) .

(ب) ان الحكومة الاسرائيلية تفهم وستفهم وتفسر تعبير « الضفة الغربية » فى أى فقرة يرد فيها من وثيقة اطار التسوية على انه يعنى « يهودا والسامرة » .
ثالثا : حول المستوطنات :

رسالة رقم (١) :
الى الرئيس كارتر من الرئيس السادات :
الحاقا باطار التسوية فى سيناء الذى ينبغى التوقيع عليه هذا المساء اود أن اؤكد من جديد موقف جمهورية مصر العربية بشأن المستوطنات .
١ - يجب اجلاء جميع المستوطنين الاسرائيليين من سيناء طبقا لجدول زمنى خلال الفترة المحددة لتطبيق معاهدة السلام .
٢ - لذلك فان موافقة حكومة اسرائيل ومؤسساتها الدستورية على هذا المبدأ الاساسى تعتبر شرطا مسبقا لبدء مفاوضات السلام التى تستهدف الوصول الى معاهدة سلام .
٣ - فى حالة فشل اسرائيل فى الوفاء بهذا الالتزام فان اطار التسوية سيكون لاغيا وغير قائم .

رسالة رقم (٢) :

من بيجين الى كارتر بتاريخ ١٧/٩/١٩٧٨
الى الرئيس كارتر من رئيس الوزراء مناحم بيجين :

أتشرف بان ابلغكم أنه خلال الاسبوعين التاليين لعودتى الى اسرائيل ستطرح على البرلمان الاسرائيلى « الكنيسيت » مشروع قرار للبت فيه يتضمن الاجابة على السؤال :
اذا تمت خلال المفاوضات الخاصة بإبرام معاهدة سلام بين مصر واسرائيل لتسوية جميع المشاكل المتعلقة هل تؤيدون اجلاء المستوطنين الاسرائيليين من المناطق التى يقيمون فيها شمال وجنوب سيناء ام انكم تؤيدون بقاء هؤلاء المستوطنين فى تلك الأماكن ؟
١. التصويت على هذا السؤال - سيدى الرئيس - سيتم بحرية تامة بعيدا عن جميع تأثيرات البرلمان المتبعة التى تقضى بأن يتقيد النائب برأى حزبه وذلك برغم ان الائتلاف الحكومى بتأييد ٧٠ نائبا من بين ١٢٠ نائبا هم كل أعضاء الكنيسيت . ول اعتقادى انه

سيكون في استطاعة كل عضو في الكنيست سواء من المؤيدين للحكومة أو في مقاعد المعارضة
الادلاء بصوته بوحى من ضميره الشخصي .

رسالة رقم (٣) :

من الرئيس كلرتر الى الرئيس السادات بتاريخ ١٩٧٨/٩/٢٢

مرفق بهذه الرسالة نسخة من الرسالة التي بعث بها الى رئيس الوزراء مناحم بيجين
موضحا كيفية طرح قضية مستوطنات سيناء على الكنيست لاتخاذ قرار بشأنها في وقت
لاحق .

وفيما يتعلق بهذه القضية فاننا افهم من رسالتكم ان موافقة الكنيست على اجلاء جميع
المستوطنين الاسرائيليين من سيناء طبقا لجدول زمني خلال الفترة المحددة لتطبيق معاهدة
السلام تعتبر شرطا مسبقا لاي مفاوضات من اجل ابرام معاهدة السلام بين مصر
واسرائيل .

رسالة رقم (٤) :

نصر رسالة كلرتر الى بيجين بتاريخ ١٩٧٨/٩/٢٢ :

الى رئيس الوزراء بيجين من الرئيس كلرتر :

لقد تسلمت رسالتكم بتاريخ ١٧ سبتمبر ١٩٧٨ توضحون فيها كيفية طرح قضية
مستقبل المستوطنات الاسرائيلية في سيناء على الكنيست كي يتخذ قرارا بشأنها .
ومرفق هنا نسخة من رسالة الرئيس السادات الى حول هذا الموضوع .

الاتفاق التكميلي الخاص باقامة الحكم الذاتي في الضفة الغربية وقطاع غزة

خطاب متبادل بين مصر واسرائيل حول الحكم الذاتي

٢٦ مارس ١٩٧٩

عزيزي السيد الرئيس :

يؤكد هذا الخطاب ان كلامن مصر واسرائيل قد اتفقتا على النحو التالي :
تستذكر حكومتنا مصر واسرائيل انهما قد اتفقتا في كامب دافيد ووقعتا في البيت الابيض
يوم ١٧ سبتمبر ١٩٧٨ الوثائق المرفقة والمعنونة «اطار لعقد معاهدة السلام في الشرق

الأوسط» الذي تم الاتفاق عليه في كامب ديفيد و«إطار لعقد معاهدة سلام بين مصر وإسرائيل» ومن أجل التوصل إلى اتفاق سلام شامل وفقا للطارين المشار إليهما عاليه، تبدأ مصر وإسرائيل في تنفيذ النصوص المتعلقة بالضفة الغربية وقطاع غزة . وقد اتفقتنا على بدء المفاوضات خلال شهر من تبادل وثائق التصديق على معاهدة السلام . ووفقا لـ «إطار السلام في الشرق الأوسط» فإن الملكة الأردنية الهاشمية مدعوة للاشتراك في المفاوضات ويمكن أن يضم وفدا مصر والأردن فلسطينيين من الضفة الغربية وقطاع غزة . أو فلسطينيين وآخرين وفق مايتفق عليه الطرفان .

وسيكون هدف هذه المفاوضات هو الاتفاق قبل إجراء الانتخابات على ترتيبات إقامة سلطة الحكم الذاتي المنتخبة (المجلس الإداري) وتحديد صلاحيتها ومسئوليتها والاتفاق على المسائل الأخرى المرتبطة بهذا .

وفي حالة إذا ماقرر الأردن عدم الاشتراك في المفاوضات فستجرى المفاوضات بين مصر وإسرائيل .

وتتفق الحكومتان على أن تتفاوضا بصفة مستمرة وبحسن نية من أجل الانتهاء في أقرب تاريخ ممكن من هذه المفاوضات كما تتفق الحكومتان على أن الهدف من المفاوضات هو إقامة سلطة الحكم الذاتي في الضفة الغربية وغزة من أجل تحقيق الحكم الذاتي الكامل للسكان .

ولقد حددت مصر وإسرائيل لنفسيهما هدفا للانتهاء من المفاوضات خلال عام واحد حتى يمكن إجراء الانتخابات بأسرع مايمكن بعد أن يكون الأطراف قد توصلوا إلى اتفاق وتنشأ سلطة الحكم الذاتي المشار إليها في «إطار اقرار السلام في الشرق الأوسط» وتبدأ عملها خلال شهر من انتخابها وتبدأ وقتئذ فترة السنوات الخمس الانتقالية وتنسحب الحكومة العسكرية الإسرائيلية وإدارتها المدنية لتحل سلطة الحكم الذاتي محلها كما هو محدد في إطار اقرار السلام في الشرق الأوسط . ويتم حينذاك انسحاب القوات المسلحة الإسرائيلية ويجري إعادة توزيع القوات الإسرائيلية الباقية في مواقع أمن محددة . ويؤكد هذا الخطاب أيضا مفهومنا بأن حكومة الولايات المتحدة ستشارك اشتراكا كاملا في كافة مراحل المفاوضات .

عن حكومة إسرائيل
مناحم بيجين

عن حكومة جمهورية مصر العربية
محمد أنور السادات

رقم الايداع ٨٠/٥٠٠٧

من مطبوعات مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام

■ السلسلة الشهرية :

- ١ — محمد الوهم — (دراسه سيكولوجيه للسخصيه الاسرائيليه)
د. صدري حنى (١٩٧١)
- ٢ — نمو الاقتصاد الاسرائيلى — عثمان محمد عثمان (١٩٧٢)
- ٣ — بهانه التاريخ (مقدمه لدراسه بنيه الفكر الصهيونى) — د. عبد الوهاب المسيرى (١٩٧٣)
- ٤ — السخصيه العربيه (بن المفهوم العربى والمفهوم الاسرائيلى) — السيد يسين (١٩٧٤)
- ٥ — استراتيجيه اسرائيل بعد حرب اكتوبر — اللواء مصطفى الجمل (١٩٧٦)
- ٦ — الانجاعات الحديده فى مجلس الشعب — اسراف : السيد يسين (١٩٧٦)
- ٧ — الاسطوانات الامريكيه وارمه السرى الاوسط — د. سعد الدين ابراهيم (١٩٧٦)
- ٨ — الصهيونيه والعنصرية — احمد يوسف القرعى (١٩٧٧)
- ٩ — فرار الحرب فى السياسة الاسرائيليه — د. السيد علوه (١٩٧٧)
- ١٠ — التضامن العربى الأمريقى — نبيه الاصغهاى (١٩٧٧)
- ١١ — مؤتمر جيف واحتمالات السلام — د. محمد ربيع (١٩٧٧)
- ١٢ — الاحزاب المصريه قبل ثوره ١٩٥٢ — د. بوبان لبيب رزق (١٩٧٧)
- ١٣ — البحر المتوسط فى الاستراتيجيه الدوليه — د. اسماعيل صبرى ممد (١٩٧٧)
- ١٤ — الثوره الاداريه — د. مريه نصيف الايوبى (١٩٧٧)
- ١٥ — الثوره والفكر الاجتماعى ، اسراف : السيد يسين (١٩٧٧)
- ١٦ — الحوار العربى الاوروبى — عبد المنعم سعيد (١٩٧٧)
- ١٧ — صراع القوى الكبرى فى امريكا — محمدى حماد (١٩٧٧)
- ١٨ — الاستراتيجيه الاسرائيليه والمقاومه فى الارض المحتلة — اسامه الفزالى حرب (١٩٧٧)
- ١٩ — الفوائض الثرويه العربيه — طه ، عبد العظيم طه (١٩٧٧)
- ٢٠ — مشروعات الدوله الفلسطينيه — د. على الدين هلال (١٩٧٨)
- ٢١ — استيعاب المهاجرين فى اسرائيل — محمد السيد سعيد ، امير سلام (١٩٧٨)
- ٢٢ — لكوند والنسويه — أمل التناذلى (١٩٧٨)
- ٢٣ — التجربه الجرائريه فى التنمية والتحديث — خري عزيز (١٩٧٨)
- ٢٤ — سياسه التعليم فى مصر — د. نزيه نصيف الايوبى (١٩٧٨)
- ٢٥ — قضايا التنميه فى الكويت — عبد العاطى محمد احمد (١٩٧٨)
- ٢٦ — ثوره ٢٢ يوليو ونصفيه الاستثمار فى امريكا — أحمد يوسف القرعى (١٩٧٨)
- ٢٧ — اليهود العرب فى اسرائيل — وحيد محمد عبد المجيد (١٩٧٨)
- ٢٨ — قضيه الحدود فى الخليج العربى — د. عبد الله الأشعل (١٩٧٨)
- ٢٩ — العرب وتحديات الحوار مع امريكا — على ابو من (١٩٧٨)
- ٣٠ — استراتيجيات السيمه فى العالم الثالث — د. نزيه نصيف الايوبى (١٩٧٨)
- ٣١ — الملكيه الزراعيه فى مصر بن ثورتين — د. على بركات (١٩٧٨)
- ٣٢ — الدماغ المدنى — لواء حصر الدهراوى (١٩٧٩)
- ٣٣ — النظام السياسى فى اليابان رؤيه عربيه — عبد الحبير محمود عطا (١٩٧٩)
- ٣٤ — الثقافه السياسيه المغيره فى العربيه المصريه — د. كمال الموقى (١٩٧٩)
- ٣٥ — الدبلوماسيه السعوديه فى الخليج والحريره العربيه — عبد العاطى محمد (١٩٧٩)
- ٣٦ — بوسن — مشالته العربيه — جهاد عوده (١٩٧٩)
- ٣٧ — تجاره السلاح والعالم الثالث — د. سامى منصور (١٩٧٩)
- ٣٨ — السودان تحت الحكم الثنائى — النبحانى عامر (١٩٧٩)
- ٣٩ — اسرائيل فى التصور الامريكى — محمد السعيد ابراهيم (١٩٧٩)
- ٤٠ — العلاقات الفلسطينيه العربيه — وحيد عبد المجيد (١٩٧٩)
- ٤١ — مشكلات الاقتصاد الاسرائيلى — ابراهيم متولى نوار (١٩٧٩)
- ٤٢ — السياسه والثقافه فى الصين — محمد نعمان خليل (١٩٧٩)
- ٤٣ — الصراع بين سطرى اليمن — حسن أبو طالب (١٩٧٩)
- ٤٤ — الدوله الفلسطينيه — رؤيه مستقله — السيد يسين (١٩٨٠)
- ٤٥ — عرب مصر — د. محمد عبد الرحمن برج (١٩٨٠)

هذا الكتاب :

الحكم الذاتى كمفهوم يثير خلافاً بالغة الحدة من الناحية الأكاديمية ومن الناحية السياسية على السواء . فهو يفتقر من الناحية الأكاديمية الى التحديد الدقيق ، وهو من الناحية السياسية يثير خلافاً واسعة المدى بين وجهة النظر الاسرائيلية ، ووجهة النظر المصرية .

ويتضمن الكتاب دراسة نقدية متعمقة للمفهوم الاسرائيلى للحكم الذاتى بالإضافة الى تحليل المفاوضات التى كشفت عن بعد الشقة بين المفهوم الاسرائيلى للحكم الذاتى والمفهوم المصرى .

وبينما تنظر مصر إلى الحكم الذاتى باعتباره مرحلة سابقة وضرورية لممارسة الفلسطينيين حقهم فى تقرير المصير ، فان إسرائيل تتبنى مفهوماً للحكم الذاتى مستمداً من مشاريع صهيونية سابقة . ويهتم هذا الكتاب بالبحث فى الجذور التاريخية لهذه المشاريع وابعادها الاجتماعية والاقتصادية .

وهذا الكتاب دراسة شاملة للحكم الذاتى ويقع فى اربعة فصول . يؤصل الفصل الأول مفهوم الحكم الذاتى ويتحدث الكاتب فى الفصل الثانى عن تطور الحكم الذاتى وتناول الفصل الثالث الحكم الذاتى فى كامب ديفيد وابعاد المفهوم الاسرائيلى . وفى الفصل الأخير يحلل الكاتب الحكم الذاتى فى المفاوضات المصرية الاسرائيلية الامريكية .

المؤلف :

عبدالعليم محمد عبدالعليم : باحث بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام . سافر الى فرنسا للحصول على درجة الدكتوراه فى العلوم السياسية .

الثمن ٢٠ قرشا

